وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الشريف مساعديّة

سوق أهراس

Université Mohamed Chérif Messadia Souk Ahras

Mohamed Chérif MessadiaUniversity Souk-Ahras

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير

السنة الجامعية: 2023/2022

مذكرة

ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

أثر تحيين النظام المحاسبي المالي و دوره في تحسين الإفصاح المحاسبي
دراسة ميدانية لأراء عينة من الأكاديميين والمهنيين

الشعبة

علوم التسيير

التخصص

محاسبة وتدقيق

من إعداد

بوفاس خديجة

بسيود آسيا

لجنة المناقشة

الرئيس:	أ.د: بهلول نور الدين أستاذمحاضر أ	جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس
المشرف:	أ.د : عز الدين فؤاد أستاذ محاضر أ	جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس
الممتحن	د : بن العايش فاطمة أستاذ محاضر ب	جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس

رقم...../2023

إهـــــــــداء:

اهدي ثمرة جهدي الى روح ابي الطاهرة -رحمه الله- الى امي الغالية

حفظها الله واطال في عمرها

الى اخوتي واخواتي وازواجهم واولادهم الى كل عائلة بوفاس خاصة ابن عمي

الاستاذ الشريف

الى عائلتي الصغيرة الزوج الكريم حليمي ذياب الذي كان دائما سندا لي

وفقه الله في عمله وحفظه

من كل مكروه الى زينة الحياة الدنيا وقرة عيني ابنائي حمزة يحي يوسف جواد

والى كل عائلة حليمي وخاصة نورالهدى

الى كل الاصدقاء والصديقات الذين جمعتي بهم المدارس والجامعات

والى كل من ساهم في امدادي

بكلمة طيبة بعثت في روحي العمل

بوفاس خديجة

إهـــــــــــــداء:

اسدي ثمرة العمل الى من كان لي حافظا للعلم والمثابرة الى المرحوم ابي الغالي الذي مات متمنيا لي هذا اليوم ولطالما كان ينتظره

والى امي التي غمرتني بلطفها ودعواتها وغرست في نفسي حب العلم وروح العز والاجتهاد اطال الله في عمرها وحفظها

الى رفقاء البيت الذين كبرت فيهم واسير معهم اخواني واخواتي

انار الله دربكم وحفظكم لي (عبد الحق

سلمى الياس صبرينة)

الى كل رفقاء الدراسة الزملاء والاصدقاء والزميلات

والصديقات انار الله دربكم وحفظكم لي خير رفقاء في طريقي (شيماءدنيانور سلسبيل)

الى كل من ساهم في امدادي بكلمة طيبة بعثت في روح العمل

بسيود آسيا

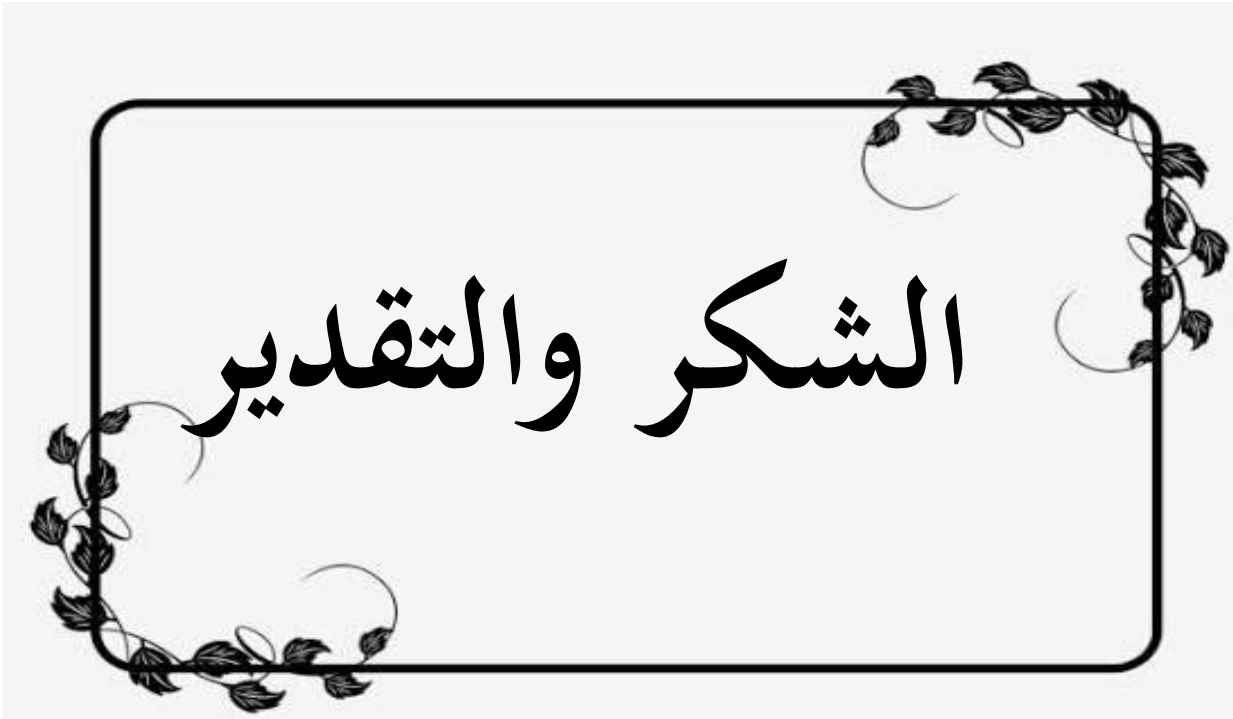
الشكر والتقدير

يقول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله
من لا يشكر الناس"

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته
وسلطانه الذي ألهمنا الطموح والصبر وأعاننا على إنجاز
هذا العمل المتواضع
بفضله ونعمه علينا

فهرس المحتويات

قـــــائـــــمـــة المـــــحتـــــويـــات

البيان	الصفحة
بسملة.....	I
الشكر والتقدير.....	II
الإهداء.....	III
فهرس المحتويات.....	VI
فهرس الجداول.....	V
قائمة المختصرات والمصطلحات.....	IV
الملخص.....	IIV
المقدمة العامة	
مقدمة :.....	02
الفصـــــل الأول : مدخل للنظام المحاسبي المالي الجزائري	
تمهيد.....	11
المبحث الأول: الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري.....	12
المطلب الأول: الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي الجزائري.....	12
المطلب الثاني: إصدارات المجلس الوطني للمحاسبة.....	14
المطلب الثالث : الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجزائري.....	17
المطلب الرابع : عرض المعايير المحاسبية للنظام المحاسبي المالي.....	25
المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر لتحيين النظام المحاسبي المالي ومعوقات الواقع الإقتصادي	37
المطلب الأول: أساليب تطبيق معايير IAS-IFRS ومسايرة مستجداتها.....	37
المطلب الثاني : إستراتيجية الجزائر لتحيين النظام المحاسبي المالي.....	39
المطلب الثالث: مزايا توافق النظام المحاسبي المالي مع مستجدات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية .	42
المطلب الرابع: معوقات تحيين النظام المحاسبي المالي.....	44
خلاصة الفصل الأول.....	51

الفصـــــل الثاني : الإفصاح المحاسبي وفقا للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية.	
تمهيد.....	53
المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي وفقا للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية...	54
المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي.....	54
المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المالي المحاسبي.....	56
المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات.....	58
المطلب الرابع : الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي	61
المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة IAS/IFRS.....	68
المطلب الأول: ماهية المعايير المحاسبية IAS/IFRS.....	68
المطلب الثاني: طبيعة القوائم المالية حسب IAS/IFRS.....	73
المطلب الثالث: مقومات الإفصاح وفق IAS/IFRS.....	78
المطلب الرابع: العرض والإفصاح في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة IAS/IFRS.....	93
خلاصة الفصل الثاني:.....	106
الفصـــــل الثالث: دراسة ميدانية لضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي وتوافقه مع مستجدات IAS/IFRS	
تمهيد.....	108
المبحث الأول: مجتمع وأدوات الدراسة	109
أدوات الدراسة.....	109
مجتمع الدراسة.....	113
أداة الدراسة.....	114
إستمارة المقابلة.....	114
المبحث الثاني: التعليق على محاور الإستمارة.....	118
تحليل نتائج الدراسة.....	118
تحليل نتائج المقابلة.....	123
تحليل النتائج النظرية.....	124

نتائج الدراسة.....	126
خلاصة الفصل.....	129
الخاتمـــــــة العامـــــــة.....131	
قائمة المراجع.....	135
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول

قـــــــائـــــــمـــــــة الجـــــــــــــــداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	محتوى القانون 07-11 المؤرخ في:2007/11/25:	12
02	الآراء (Avis) الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة:	21
03	الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:	30
04	المبادئ الأساسية للمحاسبة المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي SCF:	33
05	المعايير المحاسبية للننظام المحاسبي المالي SCF حسب المرسوم التنفيذي 08-156	34
06	المعايير المحاسبية للنظام المحاسبي المالي SCF حسب القرار رقم71 المؤرخ في 26 يوليو 2008.	35
07	أصناف مستخدمي المعلومات المحاسبية:	59
08	تأثير مبادئ IFRS على القوائم المالية	77
09	خطوات تحديد الربح أو الخسارة من الفترة	99
10	الإستبيانات الموزعة والمستردة	110
11	الفروقات البيئية في محاسبة التأسيس بين IFRS-SCF	114
12	العمليات على رأس المال (الزيادة والإنخفاض في رأس المال)	115
13	الفروقات البيئية في محاسبة الإندماج بين SCFومعيار التقرير المالي الدولي IFRS3	116
14	الفروقات البيئة في المحاسبة عن التثبيتات العينية والمعنوية بين IFRSو.SCF	118
15	الفروقات البيئية في المحاسبة في التثبيتات المالية بين النظام المحاسبي المالي SCFومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS-IFRS .	120
16	الفروقات البيئية في المحاسبة عن المخزونات بين SCF و .IAS/IFRS	122
17	تحليل مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير IAS-IFRS الخاصة بالقطاعات المتخصصة.	124

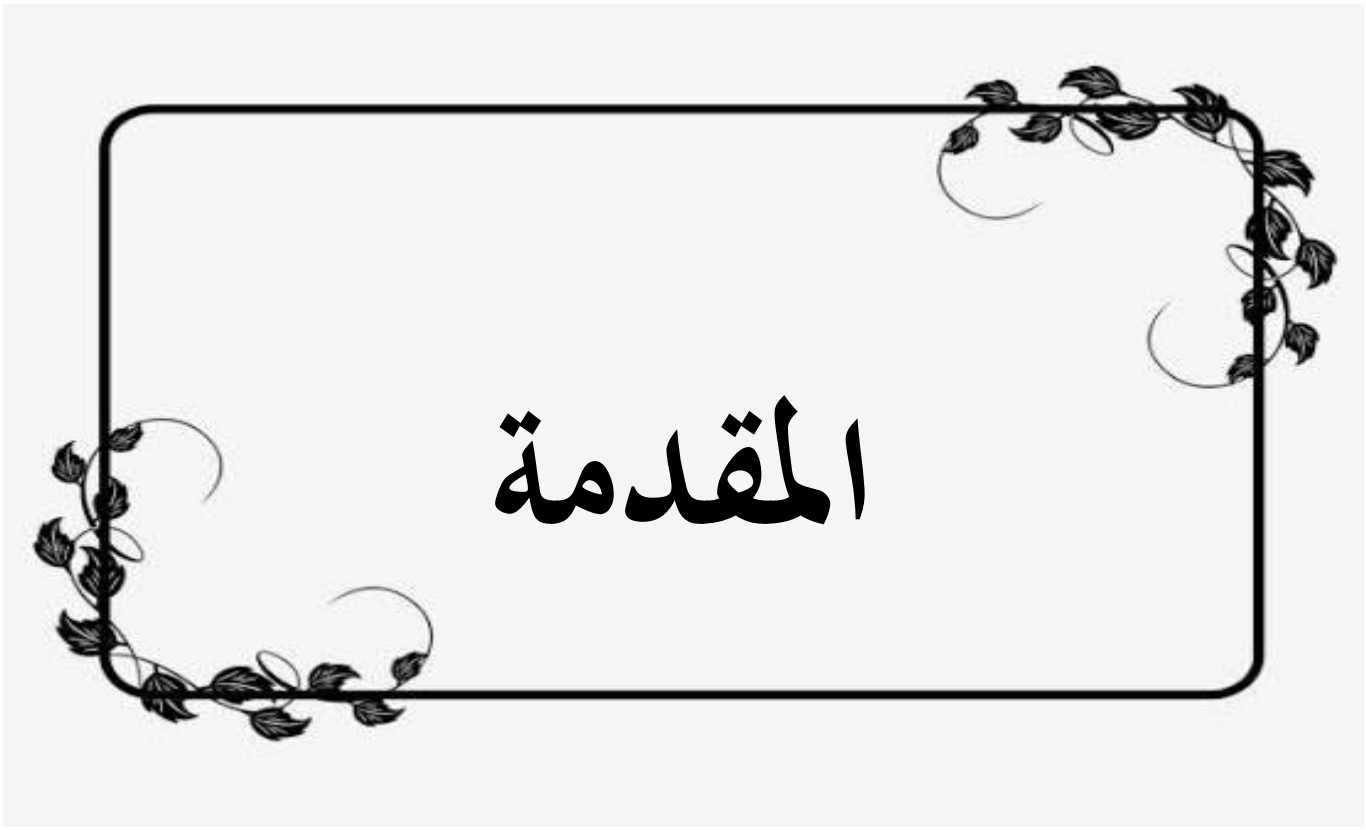
المقدمة

المقدمة:

توجهت الجزائر مع بداية سنة 2010 نحو تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية المحلية وما تنص عليه المرجعية الدولية للمحاسبة المتمثلة في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي IAS/IFRS إذا تم إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر بإصدار نظام جديد للمحاسبة المالية سنة 2007، خلفا للمخطط المحاسبي الوطني PCNتحت تسمية " النظام المحاسبي المالي SCF" والذي شرع تطبيقه سنة 2010 حيث كان الإصلاح المحاسبي ضرورة حتمية فرضها تطور الواقع الإقتصادي والبعد الدولي لأنشطة المؤسسات فوجود نظام محاسبي موافق للمعايير المحاسبية الدولية من شأنه أن يساهم في جلب الإستثمارات الدولية خاصة تلك التي تتخوف من عراقيل مهنة المحاسبة.

لكن النظام المحاسبي المالي SCF ومنذ تاريخ إصداره لم يشهد أي متابعة لمستجدات المعايير المحاسبية IAS-IFRS وهذا على عكس ماكان مخطط له من طرف الوزارة الوصية إذا كان من المقرر أن يتم تحيين هذا النظام ومعالجة النقائص المشتقة فيه .

وبما أن مخرجات النظام المحاسبي عبارة عن قوائم مالية إذ أنها تعبر عن الوضعية المالية والمحاسبة للمؤسسة بشتى أنواعها خلال فترة زمنية معينة، فالقوائم المالية يتم إعدادها وعرضها على أساس مجموعة من المعايير المحاسبية التي تختلف من بيئة محاسبية إلى أخرى، وهذا راجع لإختلاف عوامل البيئة المحاسبية المؤشرة فيها كما أن القوائم المالية تعكس في مضمونها وطرق عرضها إحتياجات الأوراق المستعملة لها والذين بدورهم يؤثرون إلى حد كبير في شكلها ومحتواها من خلال التأثير على الهيئات التي تصنع المعايير المحاسبية.

الإشكالية :

على ضوء ماسبق ذكره ،تبرز لنا معالم الاشكالية الاساسية التي يمكن بلورتها في السؤال التالي ؛

كيف يؤثر النظام المحاسبي المالي وفقا لمستجدات IFRS على الإفصاح في البيئة الجزائرية ؟

الأسئلة الفرعية :

1) ماذا نقصد بعمليات تحيين النظام المحاسبي المالي ؟

2) كيف تؤثر ديناميكية IFRS على البيئة المحلية لمختلف الدول ؟

3) ماعلاقة النظام الجبائي بالنظام المحاسبي ؟

4) إلى أي مدى تؤدي عمليات تحيين النظام المحاسبي المالي إلى تحسين الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة :

قصد الإجابة المبدئية على الأسئلة الفرعية لإشكالية البحث نضع الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : عملية تحيين النظام المحاسبي هي تحديث القوانين والتشريعات لمسايرة مستجدات المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS.

الفرضية الثانية : إن المعايير المحاسبية الدولية تم وضعها من قبل الدول المتقدمة وفقا لحاجياتها وخصوصياتها التي تختلف عن حاجيات وخصوصيات البيئة الجزائرية.

الفرضية الثالثة : النظام الجبائي والقواعد المحاسبية كل منهما يؤثر في الأخر.

الفرضية الرابعة : إن تبني معايير الإبلاغ المالي وبشكل كامل يؤدي إلى تطوير الإفصاح وتحسينه على مستوى المؤسسات الجزائرية .

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى :

- التعرف على آليات وإستراتيجية الجزائر المتبعة في تحيين النظام المحاسبي المالي ، وتحديد مزايا التوافق مع معايير المحاسبة ولإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS في البيئة الإقتصادية الجزائرية.
- تحديد معوقات الواقع الإقتصادي التي تواجه تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري.
- التعرف على الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي ومعايير الإبلاغ المالي الدولي.

أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذه الدراسة كونها تسعى إلى البحث عن موقف ، نتيجة تباين وجهة نظر الخبراء و الباحثيين في مجال المحاسبة بين من يعتبر أن النظام المحاسبي المالي SCF وأمام ضرورة التحيين لمواكبة مستجدات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS.IFRS وبين من يرى عكس ذلك أي أنه متوافق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS.IFRS وليست هناك ضرورة لتحيينه.

دوافع إختيار الموضوع :

تتبع دوافع إختيار الموضوع من :

- دوافع موضوعية تتمثل في : الدور البالغ الاهمية الذي يلعبه عملية تحيين النظام المحاسبي المالي في توفير معلومات مالية تتصف بالمصداقية، الشفافية وقابلية المقارنة والإفصاح عنها لدى الأطراف المستعملة لهذه المعلومات لإتخاذ القرارات الفعالة
- كون عملية تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري من المواضيع المطروحة في الساحة المهنية حاليا، خاصة بعد تعيين المجلس الوطني للمحاسبة CNC مجموعة عمل لتقييم تطبيق SCF والبحث عن تحديثه بما يتوافق مع تطور معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية .IAS.IFRS
- الرغبة في معرفة موقف الأساتذة الجامعيين. في مجال المحاسبة في جامعة سوق أهراس وبعض المهنيين في المحاسبة حول موضوع تحيين الـ SCF في ظل مشروع المجلس الوطني للمحاسبة CNC ومعوقات الواقع الإقتصادي.

الدوافع الذاتية :

- إرتباط الموضوع بطبيعة التخصص الجامعي بالإضافة إلى الرغبة في البحث في هذا المجال
- ديناميكية الموضوع وإتساع مجاله، مما يسمح بالقيام بدراسات مختلفة وتكوين رصيد معرفي معتبر.

- رغبة الباحث في الإطلاع على مستجدات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS.IFRS وتوفير معلومات مالية يجب الإفصاح عنها في SCF وفي معايير .IAS-IFRS

المنهج المتبع :

تحقيقا لأهداف البحث سابق الذكر ، ومن أجل الوصول لأفضل أساليب وطرق الإجابة عن التساؤلات المطروحة وإختبار صحة الفرضيات المقدمة، فإننا سنعتمد على المناهج التالية :

المنهج الوصفي : وذلك بهدف إستعراض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث.

المنهج الإستقرائي : نعتمد عليه عند القيام بالمقارنة والمعالجة وهو ما يظهر جليا في الدراسة التحليلية التي يتناولها الفصل الثالث من البحث لإعطاء حكم على مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع مستجدات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IFRS.IAS كما سنعتمد على المقابلة لتفسير ولتحليل المعلومات المستوصل لها .

الأدوات المستخدمة :

أما عن أدوات البحث ومصادر البيانات من كتب ، مذكرات ماجستير وأطروحات دكتوراه ، مقالات ، جرائد رسمية ونصوص تنظيمية والدراسة التحليلية التي سيتناولها الفصل الثالث فسندعمها بالمقابلة موجهة لعينة من الاكادميين والمهنيين المختصين في مجال المحاسبة المالية.

الدراسات السابقة :

إن الدراسات السابقة محور حول النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية الدولية والإفصاح عنها مع غياب الدراسات السابقة فيما يخص إشكالية الموضوع بإستثناء بعض الدراسات والتي مازالت في بدايتها وذلك راجع لحداثة الموضوع وعليه يمكن إدراج الدراسات التالية :

الدراسة الأولى :

مجلة معهد العلوم الإقتصاديةإستراتيجية تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري ليتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ، المجلة 23 العدد 02 سنة 2020 الصفحات (1071-1091) حيث تطرقت هذه الدراسة إلى الإشكالية : ما مدى ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري ليتوافق مع المستجدات IAS-IFRS وللإجابة عن إشكالية الدراسية إعتمدنا دراسة نظرية لعرض النظام المحاسبي المالي بعد 2010 من التطبيق.

الدراسة الثانية :

أطروحة تحت عنوان النظام المحاسبي المالي الجزائري بين ضرورة التحيين ومعوقات الواقع الإقتصادية ومن أهم ما خلصت له الدراسة أن تطبيق النظام المحاسبي المالي على أرض الواقع يعتبر حدثا مهما لتحسين الممارسات المحاسبية إلا أنه يواجه مشاكل تحول دون تحقيق التوفيق على المستجدات التي تطرأ على معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS.

الدراسة الثالثة :

النصوص القانونية و التنظيم المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي والموقع الإلكتروني WWW.AIDSPLUS.COMإطلع عليه بتاريخ 20 فيفري 2019 ومن اهم ما خلصت له الدراسة أن النظام المحاسبي المالي مستمد من أغلب المعايير المحاسبية الدولية خلال فترة إعداده وإعتماد هذه المعايير بحذر في نقاط معينة في ظل متطلبات البيئة الجزائرية .

الدراسة الرابعة :

بدرة بن تومي أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS على العرض والإفصاح في القوائم المالية ، شهادة ماجستير فيالعلومالتجارية،دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس – سطيف.

أهم ما تطرقت له الدراسة متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية.

اما دراستنا فهي الاولى من نوعها حيث ركزت على العوامل البيئية المؤثرة في التطور المحاسبي في الجزائر وحاولنا توضيح ضرورة التحيين من خلال تحليل توافق معايير SCF مع معاييرIAS-IFRS

حدود البحث :

قصد الإحاطة والإلمام بمحاور الإشكالية المطروحة نحدد ثلاث أطر للدراسة ، المكاني والزماني والموضوعي

- الحدود الزمانية :

- سنحاول التطرق إلى كل ما تم إصداره من قبل الهيئات الرسمية في سبيل التشريع أو التنظيم للنظام المحاسبي SCF، منذ صدور القانون 07-11 بتاريخ 2007/11/25 وإلى غاية يومنا هذا .
- أما فيما يخص الدراسة التحليلية وكل مايتعلق بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية IAS-IFRS فسنطرق إلى المعايير السائدة المحينة – حتى سنة 2022.

الحدود المكانية :

تهتم هذه الدراسة بواقع النظام المحاسبي المالي الذي إعتمدته الجزائر.

كما أن عينة الدراسة والتي تتمثل في المقابلة كانت تتمثل في مجموعة من الأساتذة الجامعيين والمهنيين الناشطين في مجال المحاسبة في ولاية سوق أهراس.

الحدود الموضوعية :

إن موضوع دراستنا واسع جدا ويصعب الإحاطة به من كل الجوانب ، وعليه سنحاول خلال هذا البحث التطرق لأليات تحيين النظام المحاسبي المالي الامي إلى التوافق مع المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية .IAS-IFRS

صعوبات البحث :

تتجلى أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد البحث فيما يلي :

- نقص المراجع باللغة العربية التي تتناول مستجدات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS.
- توفر المعلومات إلا في بعض المجلات والمطبوعات.

هيكل البحث :

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة لم تقسم البحث إلى ثلاث فصول كما يلي :

الفصل الأول : مدخل للنظام المحاسبي المالي الجزائري تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حاولنا من خلال أولها إلى الإطار الفكري والنظري للنظام المحاسبي ثم قدمنا ثانيها إستراتيجية الجزائر لتحيين النظام المحاسبي المالي ومعوقات الواقع الإقتصادي التي تواجهها.

الفصل الثاني : الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية IAS*IFRS ثم التطرق فيه من خلال مبحثه الأول إلى ماهية الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي أما في مبحثه الثاني فناولنا الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية والإبلاغ المالي والإفصاح المحاسبي في ظل هذه الاخيرة.

الفصل الثالث : دراسة مقالة لأراء عينية من المهنيين والأكاديميين تناولنا 3 محاور

المحور الأول : ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي

المحور الثاني : أليات تحسين النظام المحاسبي المالي

المحور الثالث : الانظمة السائدة ودورها في دعم تحيين النظام المحاسبي المالي وتحسين عمليات الإفصاح.

الفصل الأول

مدخل للنظام المالي المحاسبي

تمهيد:

بالنظر إلى التطور الحاصل في البيئة الاقتصادية العالمية بما فيه البيئة المحلية الجزائرية، وبعدما كانت عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي والتخلي عن المخطط وجب التفكير في تحيينه ليواكب التطور سالف الذكر، وقد تطورت فكرة التحيين من مجرد نداءات و مراسلات وأفكار يتداولها أهل الإختصاص، إلى ضرورة حتمية وجب تأكيدها بإرادة رسمية طرف الهيئات الوصية، عرفت بداية سنة 2019 الإطلاق الرسمي لأعمال التقييم المراجعة للنظام المحاسبي الجزائري تحت إشراف المجلس الوطني للمحاسبة CNC وبرعاية المديرية العامة للمحاسبة بوزارة المالية ، حيث تم تشكيل مجموعة عمل لتقييم النظام المحاسبي المالي على أن يتم فيما بعد الإستناد على التوصيات الإستنتاجات الناتجة عن عمل هذه المجموعة في مراجعة SCF.

إلا أن هناك مجموعة من العراقيل التي ستواجه هذا التحيين ولعل أبرزها عبارة عن معوقات تتعلق بالواقع الإقتصادي الجزائري.

هذا ما سنحاول معالجته من خلال مباحث هذا الفصل التي تناولت مايلي:

- **المبحث الأول: الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي SCF.**
- **المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر لتحيين النظام المحاسبي المالي ومعوقات الواقع الإقتصادي التي تواجهها.**

المبحث الأول: الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري :

يمثل الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي ذلك المرجع الذي يستند عليه مهنيين المحاسبة في تسجيل ومعالجة مختلف العمليات المحاسبية وإعداد القوائم المالية، كما يعتبر قاموسا لفهم هذه الأخيرة من قبل المستثمرين ومختلف الأطراف، ويشمل هذا الإطار كل من الإطار التشريعي والتنظيمي للمحاسبة المالية وهو ما سنتناوله في هذا المبحث .

المطلب الأول: الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي الجزائري:

يتمثل الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي أساسا في القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي:

1-قانون النظام المحاسبي المالي:

شرع المشرع الجزائري النظام المحاسبي المالي، وفق القانون 07-11 المؤرخ في:2007/11/25، المتضمن النظام المحاسبي المالي، يهدف هذا القانون إلى تحديد الخطوط العريضة لمضمون النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص "الحاسبة المالية "[1].

2-مضمون قانون النظام المحاسبي المالي:

تضمن قانون النظام المحاسبي المالي (القانون07-11) سبعة فصول تلخص في الجدول التالي :

الجدول رقم(01):محتوى القانون 07-11 المؤرخ في:2007/11/25:

الفصل	عنان الفصل	مواد القانون 07-11
الفصل الأول	التعاريف ومجال التطبيق	من 02 إلى 05
الفصل الثاني	الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية	من 06 إلى 09
الفصل الثالث	تنظيم المحاسبة	من 10 إلى 24
الفصل الرابع	**الكشوف المالية**	من 25 إلى 30
الفصل الخامس	**الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة**	من 31 إلى 36
الفصل السادس	**تغيير التقديرات والطرق المحاسبية**	من 37 إلى 40
الفصل السابع	**أحكام ختامية**	من 41 إلى 43

المصدر: محمد الحبيب مرحوم، النظام المحاسبي المالي، محاسبة قواعد أم محاسبة مبادئ ص 204

[1] محمد الحبيب مرحوم، الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري، النشر الجامعي الجديد NPU،تلمسان- الجزائر، ص21

تضمنت الفصول الواردة في الجدول أعلاه[1]:

- يحدد الفصل الأول من القاون07-11 المؤرخ في:2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي ، تعريف المحاسبة المالية، كما حدد مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي مع حصر الإستثناءات من مجال تطبيقه؛
- حدد الفصل الثاني مضمون النظام الحاسبي المالي الذي يتكون من الإطار التصوري، المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، المعايير المحاسبية ومدونة الحسابات وكيفية سيرها؛
- كما حدد الفصل الثالث من القانون كيفية تنظيم المحاسبة من خلال حصر العمليات الإجبارية الملزم بها الكيان لإعداد وعرض الكشوفات المالية، وكيفية تنظيم الوثائق الثبوتية والدفاتر المحاسبية الإجبارية، وكذا شروط وكيفية مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي؛
- أما الفصل الرابع حد الكشوف المالية السنوية الواجب على الكيانات إعدادها، كما حدد الهدف منها وكيفية وتاريخ عرضها؛
- وتعرض الفصل الخامس إلى الحالات التي تصبح فيها الكيانات ملزمة بإعداد كشوف مالية مدمجة، وحالات الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني التي تشكل مجموعة إقتصادية، والتي هي مجبرة على إعداد ونشر حسابات تدعى حسابات مركبة وشروط وكيفيات وطرق وإجراءات نشرها؛
- أما الفصل السادس بين الحالات التي يلجأ فيها الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية، إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المحاسبية؛
- إختتم القانون 07-11 بفصل سابع بين الأحكام الختامية المتعلقة بدخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ وإلغاء المخطط الوطني للمحاسبة والنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

3-التعديلات التي مست قانون النظام المحاسبي المالي:

تم بموجب المادة 62 من الأمر رقم:08-02 المؤرخ في:2008/07/24 والصادر في: 2008/07/27 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، عديل أحكام المادة 41 من القانون 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي وحرر نص المادة المعدلة كما يلي:" يبدأ سريان مفعول النظام المحاسبي المالي المحدد بموجب هذا القانون ابتداء من أول يناير سنة 2010"[2]وهذا بعدما حدد سابقا ب2009/01/01.

---

[1]محمد الحبيب مرحوم،النظام الحاسبي المالي،محاسبة قواعد أم محاسبة مبادئ، مجلة الإقتصاد والمالية ، المجلد رقم04، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،سبتمبر2018 ص204.

[2]الأمر رقم:08-02 المؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق ل24 يوليو2008، يتضمن قانون المالية التكميلي ، المادة 62 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، المطبعة الرسمية، الجزائر،2008/07/27، ص19.

المطلب الثاني : الإطار التنظيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري :

بالإضافة إلى الإطار التشريعي الذي يتضمن القانون 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، ينظم النظام المحاسبي المالي نصوص تنظيمية صدرت عن رئيس الحكومة ووزارة المالية في شكل مراسيم تنفيذية، قرارات وتعليمات تهدف إلى شرح كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي.

1. المراسيم التنفيذية:

تم إصدار مرسومين تنظيميين يتعلقان بالقانون رقم08-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي صادرين عن رئاسة الحكومة، وهما كالآتي:

1-1-المرسوم التنفيذي رقم08-156 المؤرخ في: 2008/05/26 : صدر المرسوم التنفيذي رقم:08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ: 28 ماي 2008 عن رئيس الحكومة الجزائرية في ذلك الوقت السيد:"عبد العزيز بلخادم".

حيث جاء هذا المرسوم ب44 مادة، وكان يهدف حسب ما جاء في المادة الأولى منه إلى "تحديد كيفيات تطبيق المواد 5، 7، 8، 9، 22، 25، 30، 36و 40 من القانون 07-11 المؤرخ في15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي"[1]

ومن بين أهم النقاط التي أوردها هذا المرسوم ما يلي:

- عرض الهدف من الإطار التصوري للمحاسبة المالية المنصوص عليه في المادة07 من القانون رقم:07-11؛
- تحديد الطرق المحاسبية المتمثلة في المبادئ والإتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية، والتي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض كشوفه المالية؛
- عرض أهم المفاهيم المرتبطة بالبنود والعناصر المكونة للميزانية وحسابات النتائج وكيفية التمييز بين هذه البنود؛
- عرض لمحتوى المعايير المحاسبية المنصوص عليها في المادة 8 من القانون 07-11وتصنيفها إلى أربع كتل (معايير متعلقة بالأصول، معايير متعلقة بالخصوم، معايير متعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة، معايير الأعباء والمنتجات) ومعايير ذات الصفة الخاصة.

[1]المرسوم التنفيذي رقم:08-156 المؤرخ في:20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق ل26 مايو سنة 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2008/05/28، ص11.

1-2-المرسوم التنفيذي رقم09-110: المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ: 08 أفريل 2009 عن رئيس الحكومة في ذلك الوقت السيد"أحمد أويحي".

حيث جاء هذا المرسوم ب26 مادة، وهو يهدف حسب ما جاء في المادة الأولى منه أنه: تطبيقا للأحكام المنصوص عليها في المادة 24 من القانون رقم07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط وكيفيات مسك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.[1]

من بين أهم النقاط التي أوردها هذا المرسوم ما يلي:

- عرض لمفهم نظام الإعلام الآلي في وجهة نظر المرسوم والذي عرفه من خلال المادة03 منه أنه ربط بين موارد مادية وبرامج الإعلام الآلي بحيث يمكن من خلاله الحصول على معلومات ومعالجتها وبلورة المعطيات أو النتائج في أشكال مغايرة؛
- تحديد الإلتزامات والشروط والمبادئ المحاسبية التي يجب أن تستجيب لها أنظمة الإعلام الآلي عند مسك المحاسبة بواسطتها؛
- ينص هذا المرسوم في المادة 23 منه على أنه: يجب أن تحترم المحاسبة الممسوكة، عن طريق أنظمة الإعلام الآلي الإجراءات الجبائية المعمول بها، ويجب أن تتم مراقبة هذه المحاسبة من طرف الإدارة الجبائية طبقا للمادة 40 من القانون رقم:01-21 المؤرخ في:22 ديسمبر 2001، وتشمل هذه المراقبة مجموع المعاملات والمعطيات والمعالجات المعلوماتية الآلية التي تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تكوين نتائج محاسبية أو جبائية وكذا في إعداد التصريحات الإجبارية التي يفرضها التشريع الجبائي، إضافة إلى الملف المتعلق بالتحاليل والبرمجة وتنفيذ المعالجات ؛
- ينص هذا المرسوم أيضا في المادة 24 منه: يجب أن تسمح المحاسبة الممسوكة عن طريق نظام الإعلام الآلي بإعادة تكوين عناصر الحسابات والكشوفات والمعلومات، على أساس الوثائق الثبوتية التي تدعم المعطيات المدخلة، أو إنطلاقا من هذه الحسابات الكشوف والمعلومات لإيجاد هذه المعطيات والوثائق الثبوتية .

2-القرارات الوزارية:

[1].المرسوم التنفيذي رقم09-110 المؤرخ في 11 ربيع الثاني ام 1430 الموافق ب7 أبريل 2009، يحددشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد21، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2009/04/08، ص4.

تم إصدار قرارين من طرف الوزير المكلف بالمالية السيد"كريم ج25،العدد04،جامعة منتوري قسنطينة –الجزائر، ديسمبر 2014،ص55.25،العدد04،جامعة منتوري قسنطينة –الجزائر، ديسمبر 2014،ص55.ودي" في تاريخ:25 مارس2009 بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأول يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية ورضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والثاني يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بفرض مسك محاسبة مالية مبسطة، وفيمايلي أهم ماجاء في القرارين:

1.2 القرار 71 المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 :

يحدد هذا القرار قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ويهدف حسب ماجاء في المادة الأولى منه إلى "تحديد كيفيات تطبيق أحكام المواد 4، 16، 18، 25، 26، 30، 31، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 41، 42و 43 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق ل26 مايو سنة 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي"[1]، حيث تضمن القرار 05 مواد و03 ملاحق تناولت مايلي:

- يحدد الملحق الأول لهذا القرار قواعد تقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء في المنتوجات ومحتوى الكشوف المالية وطريقة عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها (المادة 02).
- يحدد الملحق 02 لهذا القرار نظام المحاسبة المالية المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة (المادة 3)
- يحد الملحق 03 لهذا القرار معجما يتضمن تعاريف المصطلحات التقنية المحاسبية.

2.2 القرار رقم72 المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل26 يوليو سنة 2008 :

يهدف هذا القرار حسب ما جاء في المادة الأولى منه إلى: " تحديد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة"[2]

كما نصت المادة 02 منه على أنه يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية، خلال سنتين ماليتين متتاليتين، مسك محاسبة مالية مبسطة :

---

[1] القرار رقم71 المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2009/03/25، ص3.

[2] القرار رقم72 المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل26 يوليو سنة 2008، يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2009/03/25، ص91

- بالنسبة للنشاط التجاري:
- رقم الأعمال: 10 ملايين دينار.
- عدد المستخدمين: 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل
- بالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي:
- رقم الأعمال:06 ملايين دينار
- عدد المستخدمين: 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل
- بالنسبة لنشاط الخدمات ونشاطات أخرى
- رقم الأعمال: 06 ملايين دينار
- عدد المستخدمين: 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل

بحيث يشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية و/أو الثانوية

3-التعليمات الوزارية:

تصدر التعليمات عن وزير المالية، وهي تتعلق أساسا بكيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة. ولم يصدر عن وزارة المالية إلا التعليمة رقم02 المؤرخة في 2009/10/29، المتضمنة تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة المدعمة بجدول مقاربة حسابات المخطط المحاسبي الوطني مع حسابات النظام المحاسبي المالي[1].

المطلب الثالث:إصدارات المجلس الوطني للمحاسبة :

صدر عن المجلس الوطني للمحاسبة مجموعة من المذكرات المنهجية «Notes méthodologique»والآراء «Avis» في سبيل ترشيد مهنين المحاسبة في تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة وإيضاح المعالجات المحاسبية الواجب القيام بها حيث سنحاول فيما يلي عرض هذه الإصدارات :

1_المذكرات المنهجية الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة : صدر عن المجلس الوطني للمحاسبة 8 مذكرات منهجية نعرض ماتناولته فيما يلي:

[1]محمد الحبيب مرحوم، الإطار الفكري للنظام المحاسبي الملي الجزائري، مرجع سابق ذكره، ص41.

1-1-المذكرة المنهجية رقم01:مذكرة منهجية للتطبيق التعليمة المتعلقة بتبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة:

صدرت هذه المذكرة المنهجية بتاريخ: 2010/10/19 وجاءت تبعا للتعليمة رقم02 الصادرة عن وزارة المالية – الإعتماد الأول للنظام المحاسبي المالي-ويكمن الهدف من هذه المذكرة هو تزويد الكيانات ومستخدمي البيانات المالية بالعناصر والمبادئ التوجيهية التي تمكنهم من تخطي

الصعوبات التي تواجههم وتجسيد الإنتقال إلى الإطار المحاسبي الجديد مع احترام القواعد والمبادئ المنصوص عليها في النصوص المختلفة المتعلقة بنظام المحاسبة المالية.[1]

ملاحظة: إن المذكرات المنهجية 7 الباقية التي سنعرضها صدرت كلها لتدعيم التعليمة رقم02 الصادرة بتاريخ: 2009/10/29 عن وزارة المالية، وتبعا للمذكرة المنهجية الأولى الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة والصادرة بتاريخ:2010/10/19 المتعلقة بشروط بتطبيق التعليمة رقم 02 (المذكورة أعلاه).

1-2-المذكرة المنهجية رقم02: مذكرة منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي خاصة بالتثبيتات غير الملموسة (Les immobilisations Incorporelles):

صدرت هذه المذكرة المنهجية بتاريخ: 2010/12/28 عن المجلس الوطني للمحاسبة وهي تعالج الأعمال المتعلقة بالإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني PCNإلى النظام المحاسبي المالي SCF فيما يخص التثبيتات غير الملموسة، إذا تناول فهرس هذه المذكرة المنهجية النقاط التالية[2]:

- تعريف التثبيتات غير الملموسة؛
- أعمال الإنتقال من PCN إلى SCF فيما يخص التثبيتات غير الملموسة، والتي تتعلق بشكل أساسي بمعالجة بندين رئيسيين في PCN وهما: "الإستثمارات غير الملموسة" و" التكاليف الأولية"؛
- المعلومات الواجب توفيرها في الملاحق بعد إجراء عملية الإنتقال من PCN إلى SCF الاصةبالتثبيتات غير الملموسة.

3.1 المذكرة المنهجية رقم03:مذكرة منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي خاصة بالمخزونات (Les

[1]Ministére des finaces, Conseil National de la comptabilité, Note Méthodologique de premiére application du système Comptable Financier, Ref :341/MF/CNC/2010,p :01

[2]Ministére des finaces, Conseil National de la comptabilité, Note Méthodologique de premiére application du système Comptable Financier, les immobilisation incorporelles,pp : 01-02

Stocks):

صدرت هذه المذكرة بتاريخ:2010/12/28 عن المجلس الوطني للمحاسبة وهي تعالج الأعمال المتعلقة بالإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني PCN إلى النظام المحاسبي المالي SCF التي تخص المخزونات، إذ تناول فهرس هذه المذكرة المنهجية النقاط التالية[1]:

- مقارنة المخزونات في النظام المحاسبي المالي مع المخطط المحاسبي الوطني ؛
- تأثير الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي على إعادة تصنيف المخزونات (مع تقديم مثال)؛
- تأثير الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي على تحدي التكاليف (مع تقديم مثال)؛
- تأثير الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي على تقييمات نهاية السنة (مع تقديم مثال)؛
- تأثير الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي على طرق تقييم المخزونات (مع تقديم مثال)؛
- إعادة معالجة المخزونات في إطار الحسابات الموحدة؛
- المعلومات الواجب توفرها في الملاحق.

4.1 –المذكرة المنهجية رقم04: مذكرة منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي خاصة ب التثبيتات الملموسة (Les immobilisations Corporelles):

صدرت هذه المذكرة المنهجية بتاريخ:2011/03/20 عن المجلس الوطني للمحاسبة وهي تعالج الأعمال المتعلقة بالإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني PCN إلى النظام المحاسبي المالي SCF التي تخص التثبيتات الملموسة وماهي الشروط اللازمة لاعتبار الأصل كتثبيت، ثم قدمت المذكرة المنهجية أثر ترجمة أرصدة حسابات الأصول الثابتة الملموسة، من PCN إلى SCF، والتي تؤدي في معظم الحالات إلى إعادة تصنيف الحسابات إما من خلال تقسيم PCN إلى عدة حسابات SCF أو دمج العديد من حسابات PCN في حساب واحد في SCF، وفي الأخير تناولت المذكرة المعلومات التي يجب أن تتضمنها قائمة الملاحق.[1]

[1]Ministére des finaces, Conseil National de la comptabilité, Note Méthodologique de premiére application du système Comptable Financier, les stocks,p :01

5.1–المذكرة المنهجية رقم05: مذكرة منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي خاصة ب مزايا الموظفين (Les Avantages au personnel):

صدرت هذه المذكرة المنهجية بتاريخ: 2011/03/26 عن المجلس الوطني للمحاسبة وهي تهدف إلى توضيح الطرق التي سيتم تطبيقها عند الإنتقال من PCN إلى SCF، فيما يتعلق بمزايا الموظفين، إذ تناولت هذه المذكرة حالات المزايا قصيرة المدى والمزايا طويلة المدى والمعلومات الواجب توفرها في الملاحق[1]

6.1 –المذكرة المنهجية رقم06: مذكرة منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي خاصة ب مزايا معالجة المصاريف والإيرادات خارج الإستغلال وحسابات تحويل الأعباء من PCN (Les charges et produits hors exploitation et comptes de transfert de charges du PCN):

صدرت هذه المذكرة المنهجية بتاريخ: 2011/05/05 عن المجلس الوطني للمحاسبة وهي تعالج الأعمال المتعلقة بالإنتقال من PCN إلى SCF فيما يتعلق بحسابات المنتوجات (الإيرادات) والأعباء غير التشغيلية، وكذلك حسابات تحويل الأعباء[2].

7.1 –المذكرة المنهجية رقم07: مذكرة منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي خاصة ب العقود طويلة الأجل (Les Contrats à long terme):

صدرت هذه المذكرة المنهجية بتاريخ: 2011/05/24 عن المجلس الوطني للمحاسبة وهي تعالج الأعمال المتعلقة بالإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني PCN إلى النظام المحاسبي الماليSCF التي تخص العقود طويلة الأجل،حيث تم من خلالها[3]:

- تعريف العقود طويلة الأجل؛
- توضيح وعرض لأعمال الإنتقال من PCNإلى SCF المتعلقة بالعقود طويلة الأجل ؛
- القواعد المحاسبية لعقود طويلة الأجل؛
- معالجة العقد المبرم مع الدفع المسبق، والعقد المبرم بالدفع عند الإنتهاء مع الأمثلة؛

[1]Ministére des finances, Conseil National de la comptabilité, Note Méthodologique de premiére application du système Comptable Financier, les avantages au personnel,pp :01-02

[2]Ministére des finaces, Conseil National de la comptabilité, Note Méthodologique de premiére application du système Comptable Financier, les charges et produits hors exploitation et comptes de transfert de charges du PCN,p :01

[3]Ministére des finaces, Conseil National de la comptabilité, Note Méthodologique de premiére application du système Comptable Financier, les contrats à lonfterme,pp :01-02

- المعلومات الواجب توفيرها في قائمة الملاحق.

8.1 –المذكرة المنهجية رقم08: مذكرة منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي خاصة ب: الأصول والخصوم المالية (les actifs et passifs financiers):

صدرت هذه المذكرة المنهجية بتاريخ:2011/06/07عن المجلس الوطني للحاسبة وهي تعالج الأعمال المتعلقة بالإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني PCN إلى النظام المحاسبي الماليSCF تحت عنوان الأصول والخصوم المالية، حيث تم من خلالها التطرق إلى[1]:

- تعريف الأصل المالي والخصم المالي؛
- ترجمة حسابات الأصول والخصوم المالية من PCN إلى SCF؛
- إعادة معالجة الأصول والخصوم المالية ؛
- معالجة الأصول والخصوم المالية بالعملة الأجنبية؛
- المعلومات الواجب توفيرها في قائمة الملاحق.

2. الآراء الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة :

صدر عن المجلس الوطني للمحاسبة واحد وستون (61) نصا سماها كلها آراء، والجدول الموالي يعرض لنا هذه النصوص:

الجدول رقم(02):الآراء (Avis) الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة:

	التاريخ	الرقم	عنوان الرأي
مكيفة كآراء	2011/03/10	89	**مخطط وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لكيانات التأمين وإعادة التأمين**
	2013/04/17	17042013	التسجيل المحاسبي للضريبة على النتيجة المدمجة
	2013/04/23	23042013	منافع المستخدمين مع مثال حسابي
	2014/06/10	10062014	الضرائب المؤجلة
	2017/01/04	04012017	العقود طويلة الأجل

[1]Ministére des finaces, Conseil National de la comptabilité, Note Méthodologique de premiére application du système Comptable Financier, les actifs et passifs financiéres,pp :01-02

	2019/10/08	08102019	تقييم محاسبة وعرض الإقتراضات والأعباء ذات الصلة
	2020/01/09	09012020	دستور خسائر القيمة على الذمم المدينة
مكيفة كأجوبة على التساؤلات	2012/11/21	01	المعالجة المحاسبية للأموال من الدولة والموجهة لإنجاز، تهيئة، إستغلال وتسيير محطات الناقلات الجوية
		02	معالجة التسبيقات على الأرباح المستلمة
		03	المعالجة المحاسبية لعملية التطهير المالي على مستوى الشركة
		04	المعالجة المحاسبية على مستوى الشركة الأم إثر التطهير المالي للمؤسسات التابعة
		05	التسجيل المحاسبي للإستثمارات الأقل من 30.000دج المقتناة قبل 2010
		06	المعالجة المحاسبية لمنتوجات الإتاوات المقبوضة من طرف وكالة لفائدة الدولة ووكالات أخرى للضبط
		07	كيفيات تطبيق أحكام القانون 01-10 المؤرخ في:2001/07/03 المتضمن قانون المناجم
		08	التسجيل المحاسبي للأجور التكميلية
		09	إعادة تقييم ممتلكات المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري وبالخصوص غرف التجارة، الوكالات العقارية ودواوين الترقية والتسيير العقاري (OPGI)
		10	رفع رأس المال برسملة الفرق في إعادة التقييم، الإحتياطات أو النتائج غير الموزعة
		11	التسجيل المحاسبي للشهادات المنجمية
		12	التسجيل المحاسبي لغرامات التأخير
		13	الأثر الناجم عن عمليات إعادة المعالجة في إطار الإنتقالإلأى النظام المحاسبي المالي
		14	التسجيل المحاسبي للأموال الممنوحة بصورة نهائية كأموال خاصة
		15	معالجة العمليات المنجزة في إطار التجميع
	2013/03/11	11032013	مشاركة العمال في الأرباح

	2013/07/30	01	الإلتزامات المحاسبية للشركات ذات الدورة التكميلية
		02	إعادة معالجة الحساب 115 "الترحيل من جديد" والضرائب المؤجلة الناتجة عن العمليات المسجلة في هذا الحساب
		03	العقود طويلة الأجل
		04	القيم المنقولة المسيرة لفائدة الغير
		05	تحميل الرسم على القيمة المضافة TVA الواجبة التخفيض
		06	التكفل بالجوانب المحاسبية والمالية لعمليات البيع بالإيجار لفائدة الغير
		07	التسجيل المحاسبي لعمليات الخصخصة
		08	سير الحسابات 66 و67 للنظام المحاسبي المالي- تطبيق التعليمة رقم02 المؤرخة في 2009/10/29 المتضمنة الإنتقال من PCN إلى SCF
		09	تكوين إحتياطي المؤونة التقنية المتعلقة باكتتاب تأمين تغطية تعويضات الإحالة على التقاعد
		10	إعادة معالجة فرق إعادة التقييم
		11	مؤونة تعويضات الإحالة على التقاعد
		12	إعانة الإستغلال
	2013/12/05	01	السكنات الإيجارية المحازة من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري
		02	تقييم ومحاسبة الشهرة
		03	جباية العطل غير المستهلكة والمتغيرات السنوية للإطارات المسيرة
		04	التسجيل المحاسبي للحسومات والتخفيضات Vrédits mémos
	2015/08/19	01/2015	التسجيل المحاسبي لسندات النقل غير المستعملة
		02/2015	تصحيح الأخطاء- مراجعة معدل الإهتلاك-

		03/2015	إدماج الحسابات السنوية
		04/2015	كيفيات التسجيل المحاسبي في حسابات المؤسسة الأم لسندات المساهمة المحازة من طرف المجمع إزاء الشركات التابعة له
		05/2015	تطهير الحسابات المتعلقة بالضرائب المؤجلة
		06/2015	المعالجة المحاسبية لأجور المستخدمين التابعين للمؤسسة الأم، والمنتدبين إلى إحدى الشركات التابعة
		07/2015	تمويل أصل بمساهمة نهائية من طرف الدولة عن طريق تمويل خاص
		08/2015	إعادة تقييم الأصول
	2017/03/13	01/2016	التسجيل المحاسبي لإعانات لإستغلال
		02/2016	المعالجة المحاسبية لضريبة 5% من صافي ربح مستوردي وموزعي الأدوية لمستوردة لإعادة بيعها كما هي
		03/2016	إعادة معالجة التثبيتات المهتلكة كليا والتي تستمر في توفير منافع إقتصادية
		04/2016	معالجة المصاريف المتكبدة قبل بدء المشاريع الملتزم بها
		05/2016	محاسبة الأصول (الأرض والمباني) التي تم الحصول عليها عن طريق الإمتياز دون إمكانية نقل الملكية
		06/2016	التصديق اللاحق على حسابات السنوات المالية السابقة لتعيين المدقق
		07/2016	مكافأة مدقق الحسابات على إعداد تقارير خاصة أو محددة
		08/2016	المعالجة المحاسبية للأصول العقارية المحولة بقرار من مجلس مساهمات الدولة CPE مجانا
	2017/06/14	14062017	نماذج القوائم المالية
	2019/01/28	01/2019	المعالجة المحاسبية لفروق الصرف المرتبطة بتحرير رأس المال بالعملات الأجنبية
		02/2019	مقاصة الذمم المدينة والديون المتبادلة

		03/2019	محاسبة تكاليف لإقتراض
		04/2019	تقييم سندات المساهمة والمعالجة المحاسبية لخسارة القيمة
		05/2019	تاريخ اتفاق الطرفين على الصفقة وسعر الصرف

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على :محمد الحبيب مرحوم، الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري ، مرجع سبق ذكره، ص ص،44-46

بدراستنا لمحتوى النصوص الواردة في الجدول أعلاه بدا لنا جليا أن جل هذه النصوص تعتبر مجرد أجوبة لتساؤلات وانشغالات مستعملي القوائم المالية، وهي صادرة عن لجنة معايير الممارسات المحاسبية والمهنية لدى المجلس الوطني للمحاسبة، كما لا ترقى جميعها إلى درجة الرأي، وعلى هذا الأساس قمنا بتصنيفها في الجدول أعلاه إلى نصوص مكيفة كآراء وهي سبعة (07)، ونصوص مكيفة كأجوبة على تساؤلات لمعدي القوائم المالية وهي الأربع والأربعون (44)الباقية .

بإعتبار أن الأولى أوجدت حلولا لبعض المعالجات المحاسبية أو فسرت بعض المعالجات المبهمة، أما الثانية فقد اكتفت فقط بالتذكير ببعض المعالجات المحاسبية التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي دون إضافة أي تفسيرات أو حلول جديدة[1].

المطلب الرابع :الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومعاييره المحاسبية

إعتمدت الجزائر مع بداية سنة 2010 النظام المحاسبي المالي SCF، بهدف تحقيق التوفق بين الممارسات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية مع ما تنص عليه المرجعية الدولية للمحاسبة المتمثلة في المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، ومن جهة أخرى تلبية إحتياجات المستثمرين وتوفير لهم معلومات مالية ومحاسبية ذات مصداقية وشفافية وفق ما تنص عليه هذه المعايير، حيث سنحاول من خلال هذا المطلب أن نلم بكل ما يتعلق بهذا النظام (مبادئه، أهدافه، أركانه،...إلخ).

أولا: ماهية النظام المحاسبي المالي:

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات إقتصاد السوق وعولمة الإقتصاديات، باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الإقتصادية، عكس

[1] محمد الحبيب مرحوم،الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري ، مرجع سبق ذكره، ص ص،42-46

المخطط الوطني للمحاسبة الذي يستجيب لمتطلبات إدارية وجبائية في ظل الإقتصاد المخطط، وهذا ما يعطي المعلومات المالية المستخرجة من النظام المحاسبي المالي بعدا إقتصاديا عالميا.

1- مفهوم النظام المحاسبي المالي (المحاسبة المالية):

يطلق على النظام المحاسبي المالي في صلب نص القانون 07-11 تسمية المحاسبة المالية والتي يعرفها ذات القانون في المادة 03 على أنها: "نظام لتنظيم المعلومات المالية حيث يسمح بتخزين المعطيات القاعدية، والعددية عن طريق تصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، كما تهدف أيضا إلى عرض جداول مالية تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية خزينتها في نهاية السنة"[1].

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج الخصائص التالية للمحاسبة المالية:

- ✓ المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية؛
- ✓ مدخلات النظام هي معطيات قاعدية قابلة للقياس؛
- ✓ مخرجات النظام تمثل كشوف تعكس بصدق المركز المالي للمؤسسة؛
- ✓ هدف النظام قياس أداء ونجاعة الكيان (حسابات النتائج) ووضعية الخزينة (جدول التدفقات النقدية)؛
- ✓ يتم إعداد الكشوف المالية في نهاية السنة المحاسبية.

2- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

لقد حدد النظام المالي المحاسبي مجالات تطبيق أحكام النظام كما يلي[2]:

- ✓ تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها؛
- ✓ تلتزم الكيانات الآتية بمسك المحاسبة المالية :
  - الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
  - التعاونيات؛
  - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

[1] القانون رقم07-11، المؤرخ في 15 ذو القعدة عام 1428 الموافق ل25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجؤسدة الرسمية للجمهوؤية الجزائرية، العدد74 ، المطبعة الرسمية، الجزائر،2007/11/25، ص3.

[2] القانون 07-11،مرجع سابق ذكره،ص03.

- وكل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛

كما نصت المادة 5 من قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 على أنه:

- يمكن للكيانات الصغيرة التي لايتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة، تحدد شروط وكيفية تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

3-إستثناءات مجال تطبيق قانون النظام المحاسبي المالي:

يستثنى من مجال تطبيق قانون النظام المحاسبي المالي الجزائري الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية[1]، إذ أنهم ملزمون بتطبيق القانون رقم90-21 المؤرخ في 15 أوت سنة 1990.

4-أهداف النظام المحاسبي المالي:

يهدف هذا النظام المحاسبي إلى تقديم صورة صادقة للمعلومة المالية، ويتجلى ذلك من خلال إحتوائه على إطار مفاهيمي يبين عمليات التسجيل والتقييم ومراقبة الحسابات، ويرمي إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

- ✓ تحسين النظام المحاسبي المالي الجزائري وجعله يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- ✓ تقديم صورة صادقة للقوائم المالية من خلال الشفافية في عرض المعلومات المالية؛
- ✓ قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها زمانيا ومكانيا على المستويين الوطني والدولي؛
- ✓ يسمح بمراقبة الحسابات من قبل المستخدمين حول مصداقيتها وشفافيتها؛
- ✓ تمكين المستخدمين من معلومات صحيحة، موثوق بها، تشجعهم وتسمح لهم بمراقبة ومتابعة أموالهم؛
- ✓ يسمح بتسجيل كل تعاملات المؤسسة بطريقة موثوق بها، تمكن من إعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- ✓ يسمح للشركات الأجنبية بعملية إدماج حساباتها وقوائمها المالية؛
- ✓ إستخدام الوسائل المعلوماتية في تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية سيخفض من الأعباء؛
- ✓ يساعد مستعملي القوائم المالية من فهم أحسن للمعلومات وتمكينهم من اتخاذ القرارات الصحيحة.

[1] القانون07-11، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] عبدالكريم شناي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، دراسة حالة عينة من المؤسسات، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير ، جامعى محمد خيضر،بسكرة، 2016/2015، ص43.

ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الأربع نقاط التالية[1]:

- ✓ إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- ✓ تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير؛
- ✓ تمكين المؤسسات الإقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛
- ✓ تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ "الصورة الوفية والعادلة".

3-مميزات النظام المحاسبي المالي:

يمتاز النظام المحاسبي المالي بثلاث ميزات أساسية [2]:

- ✓ إختيار البعد الدولي لمطابقة المحاسبة المحلية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الإقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة، فمن ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية: أوروبية، أمريكية، IAS IFRS، اختار هذه الأخيرة؛
- ✓ إحتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل، ولطرق التقييم وإعداد القوائم المالية، هذا مايحد من التأويلات الخاطئة؛
- ✓ يوفر معلومات مالية واضحة وقابلة للمقارنة وأخذ القرار، وهذا تلبية لحاجة المساهمين خاصة الحاليين منهم أو المستقبليين، ولهذا فإن النظام المحاسبي المالي يحتوي على:
  - الإطار التصوري أو المفاهيمي؛
  - نماذج للقوائم المالية: الميزانية، حسابات النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة والملحق؛
  - قائمة الحسابات (مدونة الحسابات)؛
  - قواعد سير الحسابات؛
  - النظام المحاسبي الواجب تطبيقه في الكيانات الصغيرة جدا.

---

[1] جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي SCF ،pages bleues، الجزائر،2011،ص11.

[2] حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية، وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الثاني،منشورات كليك،الجزائر الطبعة الثانية، 2015، ص ص 27-26

4-خصوصيات النظام المحاسبي المالي:

ما يميز النظام المحاسبي المالي عن الممارسة المحاسبية السابقة ما يلي:

- ✓ أولوية الحقيقة الإقتصادية عن الحقيقة القانونية؛
- ✓ طرق جديدة لتقييم الأصول والخصوم: القيمة العادلة؛
- ✓ مفاهيم جديدة للأعباء والنواتج أو الإيرادات: تغير طرق الإهتلاكات و المؤونات مثلا؛
- ✓ إضفاء الصبغة المالية على المحاسبة أي ممولة المحاسبة وهذا ما يظهر خاصة في مخرجات النظام (شكل تقديم القوائم المالية)؛
- ✓ إدراجه للإستثمارات المالية ضمن المثبتات، بينما كانت في السابق في المخطط المحاسبي الوطني ضمن الحقوق.

كل هذا يستدعي تغيير طريقة التفكير، طرق العمل، ونظام المعلومات في المؤسسة.

ثانيا: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوري للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة[1].

تم اقتباس الإطار التصوري للمحاسبة المالية من الإطار التصوري المعتمد من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB،وتم إدراجه ضمن النظام المحاسبي المالي بموجب المادة 6 من القانون 07-11 المؤرخ في:2007/11/25، المتضمن النظام المحاسبي المالي SCF،ورد محتواه في المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في:2008/05/26 وذلك من خلال المواد من 5 حتى المادة 28[2].

[1]القانون 07-11، المؤرخ في:25 نوفمبر 2007،مرجع سابق ذكره، ص04

[2]محمد الحبيب مرحوم، الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري،مرجع سابق ذكره،ص49

والجدول التالي يبين المواد التي تتضمن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:

الجدول رقم(03):الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:

القانون أو المرسوم أو القرار	المادة أو الفقرة	محتواها
القانون رقم 07-11 المؤرخ في:2007/11/25	المواد 06-07	تعريف وتحديد محتوى الإطار التصوري
المرسوم التنفيذي رقم08-156 المؤرخ في:2008/05/26	المادة 02	أهداف الإطار التصوري
	المادة 03	
	من المادة 05 إلى المادة19	تحديد المبادئ والإتفاقيات المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومة المالية
	من المادة20 إلى المادة26	تحديد مكونات الأصول والخصوم/الأعباء والمنتجات
	المواد28/27	تحديد كيفية احتساب رقم الأعمال والنتجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على عدة مراجع

رغم تضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوريا إقتداء بالمعايير المحاسبية الدولية إلا أننا لاحظنا من خلال دراستنا لمواده المعروضة في الجدول أعلاه أنه جد مختصر.

1. تعريف وتحديد محتوى الإطار التصوري:

- حسب المادة 07 من القانون 07-11 : يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل، إذ يعرف الإطار التصوري:
  - ✓ مجال التطبيق؛
  - ✓ المبادئ والإتفاقيات المحاسبية؛
  - ✓ الأصول الخصوم الأموال الخاصة والمنتجات والأعباء
- حسب المادة 02 من المرسوم التنفيذي 08-156 : إن الإطار التصوري للمحاسبة المالية المنصوص عليه في المادة 07-11 :

- ✓ يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية، كالإتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها، والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية؛
- ✓ يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة؛
- ✓ يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

2. **أهداف الإطار التصوري للمحاسبة المالية:**حسب المادة 03 من المرسوم التنفيذي 08-156 :

يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى المساعدة على[1]:

- ✓ تطوير المعايير؛
- ✓ تحضير الكشوف المالية؛
- ✓ تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية؛
- ✓ إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير .

3. **الطرق المحاسبية (المبادئ العامة للإطار التصوري):**

تتمثل الطرق المحاسبية حسب المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 في المبادئ والإتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية المحددة أدناه، والتي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض كشوفه المالية .

كما أن النظام المحاسبي المالي ذكر هذه الطرق المحاسبية في شكل مواد قانونية يجب الإلتزام بها عند إعداد وعرض الكشوف المالية، دون أن يميز بين ماهو فرض أو إتفاقية أو مبدأ محاسبي.

- **الفرضيات المحاسبية** : وتتجلى في الفرضيتين التي أوردتهما كل من المادتين 06 و07 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156[2]:

- **محاسبة الإلتزام:** يعني أنه تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الإلتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في الكشوف المالية للسنوات المالية التي تربط بها.

[1] المرسوم التنفيذي رقم08-156، المؤرخ في 26 مايو سنة 2008، مرجع سبق ذكره،ص11

[2] أمال تخنوني،الممارسة المحاسبية بين متطلبات النظام المحاسبي المالي SCF والمتغيرات المحاسبية الدولية IAS-IFRS، أطروحة الدكتوراه، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعى باتنة1، الجزائر، 2019/2018،ص196.

- **إستمرارية الإستغلال**: ويعني أن الكشوف المالية تعد على أساس استمرارية الإستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع. إلا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات التي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب .

وإذا لم يتم إعداد الكشوف المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الإستغلال تكون مبينة ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق.

- **الخصائص النوعية للمعلومات المالية** : نصت المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 على أن المعلومات المالية الواردة في الكشوف المالية (القوائم المالية) يجب أن تتوفر على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح.

–الملائمة أو الدلالة: لتكون المعلومة المالية مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم[1].

- **الدقة أو المصداقية أو الموثوقية**: توصف المعلومة المالية بالمصداقية عندما تكون ذات جودة أي خالية من الخطأ أو الحكم المسبق المعتبر، والتي يمكن أن يوليها المستعملون ثقتهم لتقديم صورة صادقة عما هو مفترض ان تقدمه أو مايمكن أن ينتظر منها أن تقدمه بصورة معقولة[2].
- **قابلية المقارنة**: أن تسمح المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية بإجراء مقارنات معتبرة بين الدورات المالية المتتالية وبين المؤسسات المختلفة[3].
- **الوضوح أو قابلية الفهم**: المعلومة الواضحة هي المعلومة السهلة الفهم من طرف كل مستخدم له معارف أساسية في التسيير والإقتصاد والمحاسبة، وعلى استعداد لدراسة المعلومة[4].
  - **المبادئ الأساسية**: وتتجلى المبادئ الأساسية للمحاسبة التي تضمنها النظام المحاسبي المالي في الجدول التالي:
  -

[1]جمعة هوام، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية،IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة،2017،ص32.

[2]محمد الحبيب مرحوم،الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص52

[3]لخضر علاوي، المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF،pages bleues، البويرة، الجزائر، 2013،ص13

[4]بلخير بكاري، دروس في المحاسبة المعمقة حسب النظام المحاسبي الماليSCF،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2016،ص21.

الجدول رقم(04):المبادئ الأساسية للمحاسبة المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي SCF:

المبدأ	المرجع
مبدأ إستقلالية الكيان	المادة09 من المرسوم التنفيذي رقم08-156
مبدأ وحدة القياس	المادة10 من المرسوم التنفيذي رقم08-156
مبدأ الأهمية النسبية	المادة11 من المرسوم التنفيذي رقم08-156
مبدأ إستقلالية الدورات	المادة12 و 13 من المرسوم التنفيذي رقم08-156
مبدأ الحيطة	المادة14من المرسوم التنفيذي رقم08-156
مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية	المادة 15من المرسوم التنفيذي رقم08-156
مبدأ التكلفة التاريخية	المادة 16من المرسوم التنفيذي رقم08-156
مبدأ ثبات الميزانية الإفتتاحية	المادة 17من المرسوم التنفيذي رقم08-156
مبدأ أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني	المادة 18من المرسوم التنفيذي رقم08-156
مبدأ الصورة الصادقة	المادة 19من المرسوم التنفيذي رقم08-156
مبدأ عدم المقاصة	المادة 15 من القانون 07-11
مبدأ القيد المزدوج	المادة 16 من القانون 07-11
مبدأ تبريري الوقائع(صراحة البراهين)	المادة 17 و18 من القانون 07-11

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على مفتاح حمزة، تأثير الإنحرافات بين النظام المحاسبي المالي و المعايير الدولية، على درجة الإفصاح في القوائم المالية، دراسة حالة مؤسسة الرويبة NCA، أطروحة دكتوراه، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2019،3/2020، ص ص:118-119

تضمن النظام المحاسبي المالي ثلاثة عشر (13) مبدأ للمحاسبة المالية، وردت عشرة (10)منها بالمرسوم التنفيذي رقم08-156 من خلال المواد من 09 إلى 19، والثلاثة(03) المتبقية وردت في القانون 07-11 من خلال المواد من 15 إلى 18.

ثالثا :عرض المعايير المحاسبية للنظام المحاسبي المالي SCF:

قدم الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي الذي تناولناه في المبحث الثاني من هذا الفصل مجموعة من المعايير المحاسبية، إذ حددها أوليا الإطار التشريعي المتمثل في القانون 07-11 من خلال المادة 08 منه على أنها تحدد:

- ✓ قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات؛
- ✓ محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها.

وأحال التفصي في تحديدها إلى المرسوم التنفيذي 08-156 والذي حددها بشكل مفصل، مع إحالة كيفية تطبيقها إلى القرار رقم 71 الصادر عن الوزير المكلف بالمالية.

الجدول رقم(05):المعايير المحاسبية للنظام المحاسبي المالي SCF حسب المرسوم التنفيذي 08-156

المادة 30 من المرسوم التنفيذي 08-156			
المجموعة	**المعايير التي تحتويها المجموعة**	**المجموعة**	**المعايير التي تحتويها المجموعة**
معايير الأصول	التثبيتات العينية والمعنوية	المعايير ذات الصفة الخاصة	**الأدوات المالية**
	المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ		**عقود التأمين**
	التثبيتات المالية		**العمليات المنجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير**
معايير الخصوم	رؤوس الأموال الخاصة		**العقود طويلة المدى**
	القروض والخضوم المالية الأخرى		الضرائب المؤجلة

	الإعانات		عقود إيجار تمويل
	مؤونات المخاطر		إمتيازات المستخدمين
معايير قواعد التقييم والمحاسبة	الأعباء		العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية
	المنتوجات		

المصدر: محمد الحبيب مرحوم،الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص31.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المادة 30 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 قدمت المعايير المحاسبية للنظام المحاسبي المالي في شكل 04 كتل تتمثل في:

- معايير متعلقة بالأصول.
- معايير متعلقة بالخصوم والأموال الخاصة.
- معايير متعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة .
- معايير ذات الصفة الخاصة.

إذ أحالت هذه المادة كيفية تطبيق هذه المعايير بشكل مفصل إلى القرار رقم 71 صادر عن الوزير المكلف بالمالية وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(06):المعايير المحاسبية للنظام المحاسبي المالي SCF حسب القرار رقم71 المؤرخ في 26 يوليو 2008.

القرار رقم71 المؤرخ في 26 يوليو 2008.	
عنوان القسم	**الفقرات**
التثبيتات العينية والمعنوية	من الفقرة1.121 إلى 27.121
أصول مالية غير جارية (التثبيتات المالية)سندات وحسابات دائنة	من الفقرة1.122 إلى 9.122
المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ	من الفقرة1.123 إلى 7.123
الإعانات	من الفقرة 1.124 إلى 6.124

مؤونات المخاطر والأعباء	من الفقرة 1.125 إلى 4.125
القروض والخصوم المالية الأخرى	من الفقرة1.126 إلى 3.126
تقييم الأعباء و المنتوجات المالية	الفقرة1.127
العمليات المنجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير	من الفقرة 1.131 إلى 8.131
الإدماج- تجميع الكيانات الحسابات المدمجة	من الفقرة 1.132 إلى 21.132
العقود طويلة الأجل	من الفقرة 1.133 إلى 4.133
الضرائب المؤجلة	من الفقرة 1.134 إلى 1.134
عقود الإيجار- التمويل	من الفقرة 1.135 إلى 4.135
الإمتيازات الممنوحة للمستخدمين	من الفقرة 1.136 إلى 2.136
العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية	من الفقرة 1.137 إلى 7.137
تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان	من الفقرة 1.138 إلى 5.138
الحالة الخاصة بالكيانات الصغيرة	من الفقرة1.139 إلى 4.139
عرض الكشوف المالية	من الفقرة 1. 210 إلى 5.260 + نماذج الكشوف المالية

المصدر: من إعداد الطالبتان :بالإعتماد على القرار رقم 71 المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص ص3-19

بعد عرضنا للمعايير المحاسبية للنظام المحاسبي المالي التي قدمها المرسوم التنفيذي 08-156 والتي أحال للقرار الوزاري تحديد كيفية تطبيقها، لاحظنا عدم تطرق هذا الأخير لمعايير عقود التأمين، في حين أن المرسوم التنفيذي أشار إليها ضمن كتلة المعايير ذات الصفة الخاصة. إذا كان من المفترض أن يحد القرار الوزاري كيفية تطبيقها.

المبحث الثاني: استراتيجية الجزائر لتحيين النظام المحاسبي المالي ومعوقات الواقع الإقتصادي التي تواجهها:

بعد مرو أكثر من 12 سنة على تطبيق النظام المحاسبي المالي تقف الجزائر اليوم أمام ضرورة التحيين، هذا للتوافق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS، غير أن هذا التحيين تواجهه مجموعة من المعوقات الإقتصادية.

المطلب الأول: أساليب تطبيق معايير المحاسبة المالي والإبلاغ الدوليةIAS-IFRS :

صرح مجلس معايير المحاسبة الدولية في تقريره لسنة 2018 الذي تضمن إحصائيات حول استخدام معايير IFRS حول العالم أن "144 دولة الآن تطلب معايير IFRS لجميع أو معظم الشركات و9 لها معايير وطنية خاصة أو تنتقل إلى معايير IFRS و12 من الدول تسمح للجميع أو معظم الشركات لاستخدامها معايير IFRS ودولة واحدة تطلب معايير IFRS للمؤسسات المالية فقط[1].

وهذا يعطي إنطباعا مضللا عن انتشار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويخفي مجموعة مختلفة من الإستجابات، بعضها موصوف أدناه[2].

1. الإعتماد المباشر لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS في المعالجة:

هذا هو أفضل شكل من أشكال تنفيذ معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS، حيث تتطلب القوانين في البلد من الشركات استخدامها على النحو الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية،مهما كانت هذه المعايير، ولكن قلة قليلة من الدول فعلت ذلك، تعتبر كل من أرمينيا أحد متبنين هذا النهج.

ومع ذلك قد يتم القيام بذلك لبعض الشركات فقط (على سبيل المثال المدرجة) أو لبعض التقارير فقط (مثل الموحدة) على سبيل المثال، تطلب جنوب إفريقيا من الشركات المدرجة أن تتبع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS، بينما تطالب شركات أخرى باتباع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما والمرتكزة على هذه المعايير.

2. إدخال معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS في القانون (دون تغيير جوهري):

هذه طريقة أخرى لتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS، قد تكون طريقة تقليدية في

[1]IFRS Fondation, use of IFRS standardsa round the world, report, London, 2018, p02.
[2]ACCA, International Variation in IFRS Adoption and practice, Certified Accountants Educational,Trust , London, England, 2011, pp16-17

فرض معايير المحاسبة المحلية، مقارنة بالطريقة1، حيث أن اعتماد هذه الطريقة يؤدي إلى التأخير في إتاحة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS، الشركات، ولكن لايعني ذلك بالضرورة تواريخ مختلفة لتواريخ التطبيق الإلزامي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. سلكت كندا (من عام 2011)، وجنوب إفريقيا (للشركات غير المدرجة) هذا النهج. ومن مبررات اتباع هذا النهج هو أن المعايير يجب أن تترجم من الإنجليزية إلى لغة وطنية (مثل الفرنسية الكندية).

3. المصادقة على المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS:

وهو خيار الإتحاد الأوروبي، ويتضمن هذا القرار فحصا تفصيليا لجميع مخرجات المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية ،IAS-IFRS ، معيار بمعيار، ففي حالة الإتحاد الأوروبي، تشارك العديد من الهيئات في الفحص،ويمكن أن تستغرق العملية أكثر من عام واحد، مما يعرضالإتحاد إلى لخطر تفويت مواعيد التقديم الإلزامية لمجلس معايير المحاسبة الدولية، والمشكلة الأسوأ هي أن هناك معايير كاملة أو أجزاء من المعايير قد لايتمإعتمادها على الإطلاق، فبشكل مشهور، جزء من معيار المحاسبة الدولي 39(بشأن الإعتراف بالأدوات المالية وقياسها) تم"إقتطاعه" أي تمت إزالة أجزاء.[1]

4. التقارب التام مع المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS (مع نية الإمتثال)

تستخدم طرقة التمثيل هذه في أستراليا ، يأخذ مجلس معايير المحاسبة الأسترالي مخرجات IASB ويعدلها بطريقة مختلفة بإعطائها رقما أستراليا، وإجراء تغييرات نصية (على سبيل المثال فيما يتعلق بكيانات القطاع العام)، وحظر التبني المبكر، وحظر بعض الخيارات فمن الواضح أن النتيجة ليست معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليةIAS-IFRS، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولكنها لاتزال مصممة لتؤدي إلى الإمتثال الكامل معها.

5.تكييف معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS (التبني بشكل جزئي):

يمكن لأي بلد أن يأخذ معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS كنقطة إنطلاق ولكن بعد ذلك يقوم بإجراء تغييرات مختلفة، لقد فعلت الصين ذلك سنة 2007، وبعدها ألزمت للشركات الصينية المدرجة أن تستخدم مجموعة من المعايير القائمة على معايير IAS-IFRS، ومع ذلك هناك العديد من الإختلافات الواضحة .

وهناك نهج آخر هو نهج فنزويلا، التي إعتمدت معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS دفعة واحدة سنة 2004 ولكنها لم تعتمد جميع التغيرات اللاحقة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سنة

.2016

6.السماح بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS:

يمكن لأي بلد أن يسمح للشركات باستخدام معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS بدلا من مبادئ المحاسبة المقبولة عموما الوطنية، على سبيل المثال تسمح سويسرا بخيارات معينة لإعداد البيانات الموحدة من قبل الشركات المدرجة، من بينها هذه المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر لتحيين النظام المحاسبي المالي:

وضع المجلس الوطني للمحاسبة مؤخرا عملية تحيين النظام المحاسبي المالي من بين مشاريعه خلال الفترة القادمة، وبرغم من كون أن هذه الخطوة قد تعتبر خطوة إيجابية من أجل تقييم ما جاء به هذا النظام من مفاهيم وقواعد، إعتراف، قياس وإفصاح مع ما هو معمول به من قبل المؤسسات، والوقوف على أهم العراقيل والصعوبات التي تواجه تطبيقه من جهة زمدى تطابق هذه المفاهيم والقواعد مع مستجدات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS من جهة أخرى.

أولا :إستراتيجية الجزائر لتحيين النظام المحاسبي المالي:

من خلال الإطلاق الرسمي لأعمال التقييم والمراجعة للإطار المحاسبي المالي الجزائري،عرف تاريخ 21 جانفي 2019 حدث تاريخي في قانون المحاسبة الجزائري، المسمى النظام المحاسبي المالي SCF نظمه المجلس الوطني للمحاسبة CNCبرعاية المديرية العامة للمحاسبة بوزير المالية، وكان هذا بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة، وبحضور أعضاء من رتب مهنية مختلفة من مهنة المحاسبة والمصارف والمؤسسات المالية وممثلي الكيانات الإقتصادية وكذلك ضيوف من العالم الأكاديمي، وترأس الجلسة الإفتتاحية السيد وزير المالية، الذي أبلغ الحضور

أنه في إطار برنامج عمل المجلس الوطني للمحاسبة CNC، تم تعيين مجموعة عمل لتقييم تطبيق SCF وتحديثه بما يتوافق مع تطور معايير المحاسبة الدولية، وأعرب عن ثقته في نجاح عملية مراجعة SCF، وفيما يلي أهم ما جاء بمداخلات أعضاء مجموعة العمل لتقييم تطبيقSCF[1]:

- مداخلة السيد يحي نور الدين: رئيس مجموعة العمل المسؤولة عن تقييم ومراجعة SCF، الذي قدم خارطة طريق لتقييم ومراجعةSCF وهي كالتالي[2]:

[1]Radjah toufik, l'évaluation et la révision du SCF, revue périodique el mohassib, n°4, alger, Avril2019, p13.

[2]فؤاد عنون، حمزة ضويفي ، توجه الجزائر نحو تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد7، العدد02، طاهري محمد بشار، الجزائر، أوت2021، ص ص584،585.

الخطوة الأولى: يمكن إعتبارها مرحلة دراسة الواقع الحاليSCFمن خلال:

- ✓ تقييم وتشخيص تطبيق SCF في الشركات الخاضعة لنظام المحاسبة المالية؛
- ✓ تحديد الصعوبات التي تمت مواجهتها حسب القطاع والنشاط، أثناء الإنتقال منPCN إلى SCF؛
- ✓ تحديد جميع معايير IFRS التي لا يدعمهاSCF، أو يتطلب تفسيرات لها؛
- ✓ الأخذ بالآراء التي نشرتها لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية؛
- ✓ إطلاق إشعار أو دعوة لمساهمة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من أجل توسيع مشاركة جميع المهنيين والمستخدمين والمؤسسات، من خلال تنظيم أيام دراسية، حتى يتم إجراء التدقيق على أساس سليم يمكن من إنتاج معلومات مالية عالية الجودة وذات صلة، تستخدم في المجالات الإقتصاديةوالجبائيةوالإجتماعية.

الخطوة الثانية:يمكن إعتبار مرحلة إعداد مشروع SCF محين من خلال ما يلي:

- ✓ وضع قائمة تصنيف معايير IFRS (جديدة، معدلة، مهملة) ومقارنتها بتلك التي تبناها SCF ؛
- ✓ تحديد المعايير الحالية في SCF المعدلة أو المهجورة، من أجل تحديثها مع معايير IFRS الجديدة؛
- ✓ وضع قائمة للمعايير الجديدة المنشورة بعد إعداد SCF (منذ 2004 حتى الآن) ؛
- ✓ إعتماد معايير IFRS وفق متطلبات البيئة الجزائرية، وبشرط ألا تتعارض مع المصلحة الوطنية ولا تعرض التنمية الإقتصادية للخطر أو تشكل عائق على القرارات الإقتصادية المتخذة وهذا لتجنب أي تأثير سلبي؛
- ✓ إعداد مشروع SCF الجديد يتضمن المعايير أعلاه.

الخطوة الثالثة: يمكن إعتبارها مرحلة إصدار تشريع لتحيين SCF من خلال ما يلي:

- ✓ تحيين النصوص التنظيمية (القانون والنصوص التنفيذية) ؛
- ✓ رفع مسودة التنقيحات إلى لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية لتقييمها وإبداء الرأي ؛
- ✓ إعداد مسودةSCF المنقحة.

كما تناولت باقي المداخلات جوانب قيمة تخص عملية تحيين النظام المحاسبي المالي نذكرها باختصار فيما يلي[1]:

❖ **مداخلة السيد وندلوس محمد:** رئيس لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية بالمجلس الوطني للمحاسبة والتي تناول فيها تطور التوحيد المحاسبي وعمل الهيئة:

[1]Radjah Toufik, OP, cit, p14.

- ✓ التذكير بالأعمال والآراء المنشورة من قبل الهيئة ؛
- ✓ تطوير مخططات الحسابات القطاعية: الزراعة والسياحة(مكتمل)- المباني والأشغال العامة والهيدروليكية (قيد الإنجاز)؛
- ✓ تقييم التكلفة والفوائد أي تغييرات في SCF، مع مراعاة مصالح الشركات؛
- ✓ تجنب التسرع في تطبيق مراجعة SCF ، كما كان الحال أثناء التطبيق الأول للSCFز

❖ **مداخلة السيد البسغي مراد:** عضو في مجموعة العمل المسؤولة عن تقييم ومراجعة SCF، بشأن تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية حاول من خلال مداخلته:

- ✓ عرض لمراحل تطوير المعايير الدولية منذ عام 2004 حتى نهاية 2019؛
- ✓ إحصاء حوالي 150 تعديلا لمعايير IAS/IFRS، بين عام 2004 حتى 2019 (حيث يتم التخلي عن العديد من المعايير أو إستبدالها أو تعديلها) ؛
- ✓ أكد على أن عملية نشر تعديلات أو معايير جديدة تتطلب قدرا هائلا من الوقت (على سبيل المثال ، تم نشر الإطار المفاهيمي الجديد للمعايير الدولية في عام 2018، ولكن تم إطلاق الدراسة منذ عام 2004)، خلصت المداخلة على عدم التسرع في عملية مراجعة ال SCF ومحاولة إيجاد حل وسط .

❖ **مداخلة السيد زعتري محمد:**

عضو في مجموعة العمل المسؤولة عن تقييم ومراجعة SCF بشأن تطور معايير المحاسبة المالية الدولية حاول من خلال مداخلته تقديم استبيان (ودعوة للمساهمة) سيتم إرساله إلى الأشخاص الطبيعيين والإعتبار يين المعنيين بمراجعة بالإضافة إلى عرض مضمونه والجوانب التي يتناولها.

المطلب الثالث :مزايا توافق النظام المحاسبي المالي مع مستجدات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS:

لم يكن ليتم تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRSعلى مستوى دول العالم لو لم يكن لهذا التطبيق مزايا وفوائد نذكر بعضها فيما يلي[1]:

- **التناسق والتناغم (Harmonisation):**

ويعني توحيد الأسس والقواعد التي تتم على أساسها المعالجة المحاسبية، وبالتالي إظهار القوائم المالية للمنشآت بصورة متماثلة وموحدة.

- **قابلية المقارنة (Comparability):**

نظرا لتوحيد أسس وطرق المعالجة المحاسبية فإن النتيجة المباشرة هي قابلية القوائم المالية التي أعدت على هذا النحو للمقارنة من قبل أصحاب العلاقة Stakeholders ، وبالتالي ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

- **تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين خارج نطاق الحدود:**

حيث أن الشركات قج تحتاج إلى ممولين للتوسع في عملياتها ونشاطاتها، ولا يمكن للمؤسسات التمويلية أن تقوم بمنح قروض إلا في ضوء دراسة وافية للقوائم المالية المنشأة التي تحتاج إلى التمويل ، ولا يمكن أن تكون هذه الدراسة إلا في ضوء قوائم مالية قد أعدت وفقا لمعايير محاسبية دولية موحدة .

- **الولوج إلى الأسواق المالية الدولية:**

لا يمكن للشركات تحقيق هذا الولوج إلا بالإلتزام بشروط معينة، يجب التقيد بها، منها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإعتماد عليها في إعداد القوائم والتقارير المالية.

- **إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة:**

مثل أسعار صرف العملات، فلا يمكن ترجمة القوائم المالية بناء على قوانين ومعايير محلية حيث تفقد عندها خاصية المقارنة، ولكن يجب أن يكون في ظل توجه عالمي موحد يعبر عنه بالمعايير الجولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

- **زيادة جودة المعلومات المالية المعدة وقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:**

حيث أن هذه المعايير يتم وضعها من قبل خبراء في المحاسبة الدولية، كذلك فمن شأن الأسلوب المتبع في إصدار هذه المعايير وخاصة التعليق على مسودات العرض والإستشارات المتاح لكل من يرغب في ذلك على مستوى كافة دول العالم، إغناء المعرفة العلمية المحاسبية، وزيادة جودة المعلومات المالية، بالإضافة إلى[2]:

[1] خالد جمال الجعارات، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء الأول، ص ص39-43

[2] عبد القادر بكيحل،عاشور كتوش، المعايير المحاسبية الدوليةIAS-IFRS، بين مزايا وصعوبات التطبيق – دراسة حالة الجزائر، مجلة الأكاديمية

- **توفير المعلومات المطلوبة من المستثمرين :**

من أهم أسباب ظهور هذه المعايير والأهداف التي تسعى إليها هو إرضاء المستثمر بالدرجة الأولى، بإعطائه معلومات سهلة القراءة من المحللين الماليين، وهو ما يزيد من ثقة المتعاملين في الأسواق المالية الدولية اتجاه القوائم المالية.

كما تستفيد الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات التي تستثمر في الجزائر من خلال فروع التابعة لها من تكييف البيئة المحاسبية في الجزائر مع البيئة المحاسبية الدولية، إذ يسهل عليها ذلك مراقبة فروعها بشكل أفضل ويخفض عنها تكاليف ترجمة القوائم المالية والتدقيق لفروعها، ويسهل عليها إعداد قوائم مالية مجمعة، وكذلك بالنسبة للبنوك والمقترضين ترتفع درجة الثقة لديهم في القوائم المالية.

- **المساهمة في رفع تنافسية المؤسسات الجزائرية:**

تتطلب المعايير المحاسبية الدولية إفصاحا شاملا، واضحا وشفافا عن نتائج ووضعية أنشطة المؤسسة ، بنشر معلومة مالية مفهومة وسهلة القراءة من قبل مستعملي القوائم المالية على المستوى الدولي، يمكنهم على أساسها اتخاذ القرارات وإجراء المقارنات، هذه المقارنات تسمح للمستثمرين بالمفاضلة بين الإستثمارات واختيار الأفضل، وعليه تجد المؤسسات نفسها مجبرة على العمل لأن تكون أحسن حتى تحصل على ثقة المستثمرين، في بيئة تتميز بالإنفتاح الإقتصادي .

- **تأهيل مهنة المحاسب للعمل في الأسواق الدولية:**

تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق الدولية، ويعمل على تطوير مهنة المحاسبة ، ويؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات بالإرتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا، بشكل يسمح لممارسي مهنة المحاسبة المتمكنين من هذه المعايير بأداء خدماتهم عبر العالم، خاصة في ظل الإنفتاح الإقتصادي وحرية تنقل الأشخاص والخدمات.

-متطلبات مسايرة مستجدات معايير IAS-IFRS:

إن مشروع تحيين النظام المحاسبي المالي لا يجب أن يقف عند هذا الحد بل يتطلب على المجلس الوطني للمحاسبة إيجاد سبل لمسايرة مستجدات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية **IAS-IFRS** حتى لا يقع ال SCF في نفس

الفجوة من الاختلاف التي هو عليها الآن وفيما يلي نعرض متطلبات مسايرة مستجدات معاييرIAS-IFRS :[1]

_فتح قنوات اتصال مع الهيئات الدولية المعنية في إطار التوجيه والمساعدة التقنية،وكذا التعاون مع الدول ذات التجارب السابقة والإستفادة منها مما يقلل تكاليف الجهد والوقت ؛

_إنشاء لجنة لمتابعة مستجدات المعايير الدولية ودراسة التأثير المرتقب منها وإمكانيات التطبيق والآثار المحتملة ؛

_وضع خطة لإدماج هذه التعديلات أو المعايير الجديدة تبدأ بالتحسيس بأهداف هذا التغيير والتكوين وتنتهي بمرافقة أثناء التطبيق مع ضمان المساعدة و الإستشارة وفق أساليب اتصال واضحة .

المطلب الرابع :معوقات الواقع الإقتصادي :

تواجه الواقع الإقتصادي العديد من المعوقات والمشاكل التي تحول دون تحقيق عملية تحيين النظام المحاسبي المالي تتجلى أهمها في :

أولا :عدم التوافق بين معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية والنظام الجبائي الجزائري يعرقل عملية التحيين :

هناك بعض المعالجات الجبائية تتطلب الإنسجام والتوافق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والتي يمكن تبيينها من خلال مايلي :

1-فيما يخص الإعترافات بالتثبيتات : نلاحظ ما يلي :

-على العموم فإن تكلفة اقتناء التثبيت من المنظور الجبائي مماثلة لتكلفة التثبيت حسب معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS، باستثناء الأتعاب المهنية الخاصة بالمهندسين والمعماريين،والتي لا تعتمدها الإدارة كأساس لحساب تكلفة الأصل؛[2]

-أما في مايخص تكاليف التفكيك والتجديد فإذا كانت تشكل إلزاما للمؤسسة فإنه حسب معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS، يتم إضافتها إلى تكلفة الاقتناء أو الإنتاج وهذا بعد حساب قيمتها الحالية، أما جبائيا فلا يتم الإعتراف بهذه المعالجة ؛

-كما أن معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS، تسمح بتسجيل التثبيتات وفق عقود الإيجار

---

[1] : مصطفى عقاري،أمالتخنوني،النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية (2010-2016)IFRS، مجلة الإقتصاد الصناعي ،المجلد 7،العدد01،جامعة الحاج لخضر باتنة 1-الجزائر،جوان 2017،ص105-106.

[2] : عبد الكريم فرحات ،صالح مرازقة،إشكالية التوافق بين النظام المحاسبي المالي والقواعد الجبائية في الجزائر –دراسة تحليلية-،مجلة العلوم الإنسانية ،المجلد 25،العدد01، جامعة الحاج لخضر باتنة 1-الجزائر، ديسمبر 2014، ص55.

كأصل بالإضافة إلى تسجيل الإهتلاكات الخاصة به،وذلك عند تاريخ تحويل كل المنافع والأخطار، في حين لا تعترف الإدارة الجزائرية إلا بملكية الأصل.

-وفي حالة ما إذا تم إقتناء تثبيت جديد عن طريق إعادة استثمار مبلغ فائض قيمة لتثبيت متنازل عنه فإن مبلغ الفائض يخصم من سعر التكلفة .

فيما يخص حساب أقساط الإهتلاكات وخسائر القيمة: نجد ما يلي:[1]

- عند حساب قسط الإهتلاك لأصل ما تأخذ معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS بعين الاعتبار القيمة المتبقية للأصل في حين ان النظام الجبائي لا يعترف بالقيمة المتبقية يدخلها في احتساب قسط الاهتلاك؛
- في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي IAS-IFRS الإهتلاك يحسب ابتداءً من بداية استهلاك المنافع الإقتصادية المستقبلية للأصل المعني، في حين أن النظام الجبائي يأخذ بتاريخ التملك (الحيازة)؛
- تسمح معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRSبتسجيل الخسارة في القيمة للتثبيتات،في حين أن النظام الجبائي لا يعترف بها.

بالإضافة إلى :[2]

- لا يسمح النظام الجبائي باعتماد طريقة الإهتلاك حسب وحدات الإنتاج ضمن الطرق الممكن إعتمادها في حساب أقساط الإهتلاك.
- محاسبيا فإن أساس حساب الإهتلاك يجب أن يأخذ بعين الإعتبار خسارة القيمة (يتم طرحها)، أما جبائيا فإن أساس حساب الإهتلاك هو قيمة الأصل (دون طرح خسارة القيمة).

كما أن:[3]

- قاعدة حساب الأقساط السنوية للإهتلاك المالي المتبقي للخصم من النتيجة، تحدد فيما يخص السيارات السياحية بقيمة شراء للوحدة قدرها 3.000.000 دج. (لا يطبق هذا السقف إذا كانت السيارات السياحية تشكل الأداة الرئيسية لنشاط المؤسسة).

---

1 : عائشة عوماري،امحمد بن الدين،دراسة مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري،مجلة التكامل الإقتصادي،المجلد 07، العدد01،جامعة احمد دراية أدرار-الجزائر،مارس 2019،ص70

2 : عبد الكريم فرحات،صالحمرزاقة،مرجع سبق ذكره،ص55-56.

3 : قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 141،المديرية العامة للضرائب وزارة المالية،الجزائر، 2022،ص53.

في إطار عقد القرض الإيجاري يتم حساب الإهتلاك على أساس مرحلة تساوي مدة عقد القرض الإيجاري، أما حسب معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS،فيحسب على أساس المدة النفعية للتثبيت المستأجر هذا ويحسب قسط الإهتلاك المالي للتثبيت الذي تم اقتناءه عن طريق إعادة استثمار مبلغ فائض قيمة لتثبيت متنازل عنه على أساس سعر التكلفة مخصوم منه مبلغ هذا الفائض.كما لا يعترف النظام الجبائي بشروط فصل التثبيت إلى أجزاء واهتلاك كل جزء على حدى. التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ومعيار IAS16.

فيما يخص إعادة تقييم التثبيتات:

لا يعتمد النظام الجبائي أسلوب إعادة تقييم التثبيتات عند تاريخ إقفال للحسابات وهو مايظهر جليا في نص المادة 186 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة حيث نصت على:

- يقيد فائض مخصصات الإهتلاكات المتأتي من عمليات إعادة التقييم في نتيجة السنة؛
- لا يدرج في النتيجة الجبائية فائض القيمة الناتد عن إعادة تقييم التثبيتات غير القابلة للإهتلاك.
- يسجل فائض القيمة الناتجة عن إعادة التقييم في خصوم الميزانية ضمن حساب يحتوي على فارق إعادة التقييم، ويكون هذا الأخير غير قابل للتوزيع؛
- يحسب فائض أو ناقص القيمة للتنازل عن التثبيتات القابلة وغير القابلة للإهتلاك،انطلاقا من القيمة الأصلية قبل إعادة التقييم.

فيما يخص الأعباء الغير مقبولة جبائيا :

يخضع خصم الأعباء جبائيا بمختلف أنواعها لاستيفاء الشروط الآتية:[1]

- يجب أن يصرف العبء في المصلحة المباشرة للإستغلال ويكون مرتبط بالتسيير العادي للمؤسسة ؛
- يجب أن يكون العبء فعليا ومبررا بالمستندات الثبوتية المحررة قانونيا؛
- يجب أن يؤدي العبء إلى انخفاض صافي الأصول؛
- يجب أن يقيد العبء محاسبيا ويدرج في السنة المالية المطابقة لالتزامه.

هذا بالإضافة إلى أن خصم المصاريف يبقى مرهون بدفعها فعليا أثناء السنة المالية.

كما هناك مجموعة من الأعباء يرفضها النظام الجبائي كليا أو جزئيا وهذا وفق شروط محددة بينتها نص المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي حددت الأعباء غير القابلة للخصم من أجل تحديد

[1] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، مرجع سابق ذكره، المادة 140، ص41.

النتيجة الجبائية كمايلي[1]:

- مختلف التكاليف والأعباء وأجور الكراء الخاصة بالمباني غير المخصصة مباشرة للإستغلال؛
- الهدايا المختلفة باستثناء تلك التي لها طابع إشهاري ما لم تتجاوز قيمة كل واحدة منها مبلغ 1.000دج في حدود مبلغ إجمالي قدره خمسمائة ألف دينار (500.000دج)؛
- الإعانات والتبرعات، ماعدا تلك الممنوحة لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الإنساني، مالم تتجاوز مبلغا سنويا قدره أربعة ملايين دينار (4.000.000دج) ؛
- مصاريف حفلات الإستقبال بما فيها مصاريف الإطعام والفندقة والعروض، بإستثناء المبالغ الملتزم بها والمثبتة قانونا والمرتبطة مباشرة باستغلال المؤسسة؛
- الأعباء التي تستوفي شروط الخصم والتي تم تسديدها نقدا عندما يفوق مبلغ الفاتورة قيمة قيمة300.000دج مع احتساب كل الرسوم ؛
- مصاريف التكفل المدفوعة من قبل مؤسسة بدل طرف ثالث دون أن يكون هذا التكفل له علاقة بالنشاط الممارس؛
- يمكن خصم المبالغ المخصصة للإشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مبادرات الشباب، من أجل تحديد الربح الجبائي، شريطة إثباتها في حدود نسبة 10% من رقم أعمال السنة المالية بالنسبة للأشخاص المعنويين و/أو الطبيعيين وفي حد أقصاه ثلاثون مليون دينار (30.000.000دج) وتستفيد كذلك من هذا الخصم، النشاطات ذات الطابع الثقافي التي تهدف إلى:
  - ✓ ترميم المعالم الأثرية والمناظر التاريخية المصنفة، وتجديدها أو رد الإعتبار لها وتصليحها وتدعيمها وترقيتها؛
  - ✓ ترميم التحف الأثرية والمجموعات المتحفية وحفظها؛
  - ✓ توعية الجمهور وتحسيسه بجميع الوسائل في كل مايتعلق بالتراث التاريخي، المادي والمعنوي؛
  - ✓ إحياء المناسبات التقليديةالمحلية؛
  - ✓ المهرجانات الثقافية أو النشاطات المساهمة في ترقية الموروث الثقافي ونشر الثقافة وترقية اللغتين الوطنيتين؛
- لا تكون قابلة للخصم على الصعيد الجبائي سوى في حدود 1% من رقم الأعمال السنوي، النفقات

[1] نفس المرجع، المادة169،ص52.

المتعلقة بالترويج الطبي للمواد الصيدلانية وشبه الصيدلانية ، تشمل فئات نفقات الترويج الطبي على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالإشهار بجميع أشكاله وتكاليف إطلاق المنتجات؛

- لا تكون قابلة للخصم المعاملات والغرامات والمصادرات والجزاءات، مهما كانت طبيعتها التي يتحملها مخالفو الأحكام القانونية وكذا الغرامات التعاقدية، عندما يتم دفعها لأشخاص غير خاضعين للضريبة بالجزائرح
- حصة إيجارات المركبات السياحية التي تزيد من 200.000دج سنويا؛
- وكذا تكاليف صيانة وإصلاح المركبات السياحية التي لاتشكل الأداء الرئيسية للنشاط، التي تزيد عن 20.000دج عن كل مركبة؛
- الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين.

فيما يخص مصاريف البحث والتطوير:

تخصم من الدخل الخاضع للضريبة إلى غاية عشرة بالمئة 10% من مبلغ هذا الدخل أو الربح، في حدود سقف يساوي مائة مليون دينار (100.000.000دج)، النفقات المصروفة في إطار بحث التطوير داخل المؤسسة شريطة إعادة إستثمار المبلغ المرخص بخصمه في إطار هذا البحث. ويجب التصريح بالمبالغ المعاد استثمارها للإدارة الجبائية وكذلك إلى الهيئة الوطنية المكلفة برقابة البحث العلمي[1]

فيمايخص معالجة فوائض القيمة وإدراجها في النتيجة الجبائية:

- يحدد مبلغ فوائض القيم الناتجة عن التنازل الجزئي أو الكلي عن عناصر أصول مثبتة في إطار نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي أو فلاحي، أو في إطار ممارسة نشاط مهني ويربط بالربح الخاضع للضريبة حسب طبيعة فوائض القيم[2]:
  - ❖ إذا تعلق الأملا بفوائض قيم ناتجة من التنازل عن عناصر مكتسبة منذ ثلاث سنوات أو أقل يحسب مبلغها في حدود 70% من الربح الخاضع للضريبة
  - ❖ وإذا تعلق الأمر بفوائض ناتجة من التنازل عن عناصر مكتسبة من أكثر من ثلاث سنوات يحسب مبلغها في حدود 35% من الربح الخاضع للضريبة.
- لا تدخل فوائض القيم الناتجة عن التنازل أثناء إستغلال عناصر الأصول المثبتة ضمن الربح الخاضع

[1] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق ذكره، المادة 171،ص53.

[2] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، مرجع سبق ذكره، المادة 173 ص53.

للضريبة بالنسبة للسنة المالية التي تحققت فيها، إن إلتزم المكلف بالضريبة بأن يعيد إستثمار مبلغ يساوي مبلغ فوائض هذه القيم في شكل تثبيتات في مؤسسته قبل انقضاء أجل ثلاث (03) سنوات، إبتداء من اختتام هذه السنة المالية، مع إضافته إلى سعر تكلفة عناصر الأصول المتنازل عنها.

- وفي حالة ما إذا تم اقتناء تثبيت جديد عن طريق إعادة إستثمار مبلغ فائض قيمة لتثبيت متنازل عنه فإن مبلغ هذا الفائض يخصم من سعر التكلفة، من أجل حساب فائض القيمة المحقق لاحقا.
- لا تدخل فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التنازل عن عنصر من عناصر الأصول من طرف المقرض المؤجر لفائدة المقرض المستأجر بعنوان نقل الملكية لهذا الأخير ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة

فيما يخص معالجة الإعانات :

سجلنا اختلافين بين معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS والنظام الجبائي [1]:

- جبائيا تدخل إعانات الإستغلال و الموازنة ضمن النتائج المحققة في السنة المالية التي تم تحصيلها فيها بينما معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS تدرجها بمجرد الإشعار بالإعانة.

فيما يخص معالجة العمليات التي تمت بالعملة الأجنبية:

جبائيا لا تدرج أرباح وخسائر الصرف المنجزة عن تقييم الحقوق والديون المحررة بالعملات الأجنبية في تحديد النتيجة الجبائية لسنة معاينتها ،تربط هذه الأخيرة بالنتيجة الجبائية المتعلقة بسنة تحقيقها [2]، بينما معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS، تدرج أرباح وخسائر الصرف المنجزة عن تقييم الحقوق والديون المحررة بالعملات الأجنبية في نهاية كل سنة مالية، بالنتيجة المحاسبية.

معوقات استخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية :

تتجلى أهم معوقات استخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية فيما يلي[3]:

- نقص الوعي لدى الممارسين والمهنيين لتبني هذا المفهوم للتخوف من عواقبه والأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات جراء إعادة التقييم.
- تعارض مفهوم القيمة العادلة مع أهم المبادئ الراسخة في ذهن المهنيين وهو مبدأ التكلفة التاريخية.

[1] نفس المرجع السابق، المادة 144،ص45

[2]نفس المرجع السابق، المادة 140،ص41

[3]باهية زعيم، عبد الغاني دادن، واقع ومعوقات استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول النامية (الجزائر، مصر، السعودية،الأردن)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد07،العدد01،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،الجزائر، ديسمبر2016،ص ص91،92

- عدم إصدار مذكرات منهجية مفسرة لكيفية التقييم بالقيمة العادلة وطرق الوصول إليها.
- غياب عرض إحصائيات اقتصادية ومؤشرات يومية ودورية تخص الأسعار والأسواق من قبل الوزارة الوصية يصعب توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة.
- عدم وجود خبراء مؤهلين ومقيمين لتحديد القيمة العادلة لبعض الأصول في حالة عدم توفر أسواق نشطة لهذه الأصول.
- تمسك التشريع الجبائي الجزائري بالتكلفة التاريخية وعدم رغبته في تعديل القوانين بما يتناسب مع تطبيق القيمة العادلة.

خلاصة الفصل الأول :

يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على أرض الواقع حدثا مهما بالنسبة لتحسين الممارسات المحاسبية لذلك توجب البحث عن آليات لمعالجة أي إختلافات وليتوافق النظام المحاسبي المالي SCF مع مستجدات المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي IAS-IFRS لا بد من ضرورة تحسين هذا النظام وإعتماد المعايير بحذرفي فقرات في ظل متطلبات البيئة الجزائرية إلا أن الواقع الإقتصادي واجهته مشاكل ومعيقات تحول دون تحقيق مواكبة أي تحديث

الفصل الثاني

الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية

تمهيد :

مع توالي الإنهيارات والأزمات المالية محليا، إقليميا وعالميا سارعت المنظمات الدولية المخصصة في البحث عن آليات لمعالجة هذه الإختلافات ومن ثم حماية حقوق جميع الأطراف والمصالح من خلال تدعيم الإفصاح المالي والغير المالي، والجزائر كغيرها من الدول قامت بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية ومن بينها النظام المحاسبي المستوحى من المعايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS) بهدف إنتاج معلومات محاسبية ومالية في القوائم المالية تتميز بخصائص المعلومات المالية والإفصاح عنها بشفافية وبصورة واضحة.

المبحث الأول:الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي :

يعتبر الإفصاح من المواضيع الحيوية و المهمة التي تلقى إهتماما كبيرا و متزايدا في السنوات الأخيرة، حيث تطورت القوائم من حيث كمية المعلومات التي تحتويها و طرق عرض البيانات و درجة الإفصاح المناسبة و توقيت نشر هذه القوائم ، و ظهرت الحاجة لدى مستخدمي القوائم للتعرف على المركز المالي للمؤسسات و نتائج أعمالها.

المطلب الأول:ماهية الإفصاح المحاسبي:

أولا :تعريف الإفصاح :

يعد الإفصاح من بين المفاهيم و المبادئ المحاسبية المهمة التي تؤدي دورا مهما في إثراء قيمة و منفعة البيانات و المعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية لتقديمها لمستخدمي هذه القوائم بصورة واضحة و صحيحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

و هناك عدة تعاريف :

التعريف الأول:" يعرف الإفصاح بأنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات المحاسبية التي تهتم بها الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تفيدها في إتخاذ القرار الرشيد "[1].

التعريف الثاني: " ضرورة توضيح السياسات المحاسبية الهامة و القواعد و المبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد الحسابات الختامية، بالإضافة إلى ضرورة توضيح أو الإشارة إلى الأحداث الهامة التي يعتقد معدو القوائم المالية أنها ضرورية لمستخدمي هذه القوائم في تفسير النتائج المحاسبية و إتخاذ القرارات الإقتصادية.

التعريف الثالث: الإفصاح هو " عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش و الملاحظات و الجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية و التي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر و السجلات للشركة "[2].

التعريف الرابع: الإفصاح هو " إظهار كل المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلقة بالشركة، و هذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم المالية بلغة مفهومة للمستخدمين دون تضليل".

من التعاريف السابقة يتضح لنا أن الإفصاح يعتبر من أدوات الإتصال الذي بدونه لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي ، كما ركزت التعاريف على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المؤسسة دون تضليل ، بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الإعتماد عليها في إتخاذ القرار السليم.

---

[1] – أحمد مخلوف : الأزمة المالية العالمية و إستشراف الحل بإستخدام مبادئ الإفصاح و الشفافية و حوكمة الشركات ، الملتقى الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف ، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 5.

[1]– بن صالح عبد الله ، حوكمة الشركات كآلية لدعم معايير المحاسبة الدولية في تحقيق كفاءات الأسواق المالية ، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 2011/2010، ص 48.

كما يمكن إستخلاص الخصائص التالية للإفصاح المحاسبي[1]:

- يمثل الإفصاح تقديم للبيانات كمية معبر عنها بالمبالغ و غالبا ما تكون مصدرها الأساسي النظام المعلومات المحاسبي و أخرى معلومات غير كمية؛

- إن درجة الدقة و الموضوعية تختلف في البيانات الكمية نظرا لإختلاف عمليات معالجة تلك البيانات؛

- تعتبر المعلومات الغير كمية صعبة التقييم و القياس.

ثانيا :أنواع الإفصاح:

لقد اتجه الفكر المحاسبي إلى التمييز بين ستة أنواع مرتبطة بتحديد القدر الملائم من المعلومات الذي ينبغي الإفصاح عنها، و نذكر منها ما يلي:

1- الإفصاح الكافي:

يعتبر هذا النوع من الإفصاح المحاسبي الأكثر استخداما بين الكتاب و المهتمين بالشأن المحاسبي، و الذي يقصد به توفير المعلومات و البيانات الكافية و الملائمة و التي تتفق مع حاجات المستفيدين و المستخدمين لها، و التي تساعد في ترشيد قراراتهم الإستثمارية الملائمة و في الأوقات التي يرونها مناسبة لتلك الحاجات الضرورية[2].

2- الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المعنية، فالقوائم المالية التي يجب أن تتضمن معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة و غير مضللة للمستثمر العادي، و بشكل أوضح يجب عدم حذف أو كتمان أية معلومات جوهرية أو ذات منفعة لهذا المستثمر العادي.

3-الإفصاح الكامل:

يرتبط هذا النوع من الإفصاح بنشر جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي التقارير المالية، علما أن هذا النوع لا يلقى التأكيد الكافي من المحاسبين لأنه قد يؤدي إلى أظهار بيانات زائدة و غير مفهومة من قبل المستخدمين و بالتالي قد تكون هذه البيانات غير ملائمة لإتخاذ القرارات[3].

---

[1]-صديقي مسعود، صديقي فؤاد، محددات الإفصاح المحاسبي في حقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي المحاسبة و المراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، يوم 04-05 ديسمبر 2012، ص 3.

[2]- جورج توما بيداويد، الإفصاح المحاسبي أثره و أهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا، أطروحة الدكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012، ص 27.

[3]- عيادي عبد القادر، نوي الحاج، دور الإفصاح في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية في ظل الحوكمة الشركات، الملتقى الدولي حول دور حوكمة الشركات في تفعيل أداء المؤسسات و الإقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، يومي 19-20 نوفمبر 2013، ص 44.

4-الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات و ظروف المؤسسة و طبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة و منفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين و الدائنين، و تتناسب مع نشاط المؤسسة و ظروفها الداخلية[1].

5- الإفصاح الإعلامي:

هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية و غير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي و المخطط و مصادر تمويله.

6-الإفصاح الوقائي:

و يعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضلله لأصحاب الشأن و يهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي و بصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على إستخدام المعلومات المحاسبية.

و تجدر الإشارة إلى أنه يوجد اتجاهين في الإفصاح هما :

- الإتجاه التقليدي: و يهتم بالمستثمر العادي الذي له دراية محدودة بإستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة ، بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدودة المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية و الإبتعاد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد و في ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

- الإتجاه المعاصر: في ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصرا على تقديم المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات التي تتمتع بأكثر قدر من الموضوعية و التي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي.

المطلب الثاني :متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المالي المحاسبي :

المحاسبة تهدف إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما القياس و توصيل المعلومات لمستخدميها لمساعدتهم في إتخاذ القرارات، لذا فإنه يجب إتباع قواعد و سياسات محاسبية تؤدي إلى أن تفصح المعلومات الإقتصادية أو المحاسبية المعروضة عن الحقائق و العلاقات الأساسية المتعلقة بالشركة .

أولا: مفهوم المعلومات المحاسبية.

تعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة لمجموعة من المستفيدين الداخليين و الخارجيين في تقديم

[1]- سفير محمد ، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير ، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية، 2008-2009، ص 33.

معلومات هامة تخدمهم في إتخاذ القرارات كلا حسب إستفادته من تلك المعلومات.

1-تعريف المعلومات المحاسبية :

المعلومة هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة و أداة الإتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح و بين مستعملها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة و ذات كفاءة و مفيدة في إتخاذ القرارات[1]؛

كما أن المعلومات المحاسبية يقصد بها المعلومات المعرفة التي لها معنى و تفيذ الفرد الذي تقدم إليه في تحقيق أهدافه ، و بالتالي فإن للمعلومات قيمة سواء لدى الشركة ذاتها أو لدى الأفراد المستخدمين لها، و هذا ضروري حتى يتم إتخاذ قرار سليم و لتحقيق الأهداف المرغوبة[2].

2- جودة المعلومات المحاسبية: تحدد مفاهيم جودة المعلومات بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، و يؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج.

_تعريف جودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية مدى الإمتثال للقواعد و الإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام و إخلاص و بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة و الأهمية النسبية للأحداث المسجلة ، حيث تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين و لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف و التضليل و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية بما يحقق الهدف من إستخدامها.

_ خصائص جودة المعلومات الواجب الإفصاح عنها:

ينبغي أن تتصف المعلومات التي توفرها المحاسبة ببعض الخصائص لكي يتم الإستفادة منها في إتخاذ القرارات و في الرقابة ، و من أهم هذه الخصائص ما يلي:

1- **الملائمة:** هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين ، و عليه يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار، و تعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثيرات على القرارات الإقتصادية التي يتخذونها.[3]

---

[1]- حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، الأكاديمية العربية في الدنمارك، مذكرة ماجستير، 2010، ص 37.

[2]- عبد المقصود ديبان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظام المعلومات المحاسبي و تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعة ، مصر ، 2004، ص 15.

[3]- بوزيان ابراهيم، مخلوف الطاهر، مداخلة النظام المحاسبي المالية بين المبادئ المحاسبية و معايير المحاسبة الدولية، جامعة الأغواط ، بدون سنة، ص 3.

2- قابلية للفهم: تعتبر خاصية القابلية للفهم من بين أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المالية، و ترتبط هذه الخاصية بطرق عرض و تقديم المعلومات المالية من جهة و بالشخص المستخدم لها من جهة أخرى.[1]

3-المصداقية: لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة فيها و يعتمد عليها، و تتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانتخالية من الأخطاء الهامة و التحيز و كان بإمكان المستخدمين الإعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه إعداد القوائم المالية.[2]

4- القابلية للمقارنة: يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الإتجاهات في المركز المالي و في الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها و أدائها و التغيرات في مركزها المالي، و عليه فإن عملية قياس و عرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة و الأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المنشأة و عبر الزمن لتلك المنشأة و على أساس ثابت للمنشآت المختلفة، و من أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية و آلية تغيرات هذه السياسات.

المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

بإعتبار القوائم المالية أحد أهم أدوات الإتصال، ينبغي أن تعرض المعلومة بلغة مفهومة للقارئ و دون أي لبس أو تظليل، و خصوصا و أنها المصدر المهم للعديد من المستخدمين في الحصول على المعلومات و في سعي الإفصاح المحاسبي لتحقيق ذلك ينبغي ارتكازه على مجموعة من المقومات و تعدده في مجموعة من الأنواع حسب احتياجات المستخدمين في ذلك، و لعل هذا ما يساهم في جعل مخرجات النظام المحاسبي أكثر موضوعية و إفادة و يرفع من ثقة المستخدمين و يلبي احتياجاتهم.

أولا: المستفيدون و المستخدمون للمعلومات المحاسبية:

المستفيدون من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها ينقسمون إلى مجموعتين:

المجوعة الأولى: مستفيدون لهم اهتمام مباشر بالشركة و ليس لهم أي دراية بالأنشطة اليومية.

المجموعة الثانية: مستفيدون لهم اهتمام غير مباشر بالشركة و ليس لهم أي دراية بالأنشطة اليومية.

و هاتان المجموعتان يمكن تقسيمهما حسب قدرتهما على تحديد المعلومات و احتياجاتهم منها إلى :

- مستفيدين لديهم القدرة أو لسلطة على تحديد احياجاتهم من المعلومات من الشركات.[1]
- مستيدين ليست لديهم القدرة أو السلطة على تحديد احتياجاتهم من المعلومات من الشركات.

[1]- هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الدولية للمراجع، جامعة البليدة، معهد العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، ص 5.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، 2008، ص 52.

تختلف الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية في طرق استخدامها لهته المعلومات فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة و منها من يستخدمها بصورة غير مباشرة.

و من الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبة نجد: الملاك الحاليون و المحتملون و الدائنون، و المحللون الماليون، و الموظفون و الجهات الحكومية ثم الجهات التي تهتم بالشؤون الإجتماعية و غيرها.

و قد صنفت هيئة المبادئ المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى فئتين هما مستخدمون مباشرون و غير مباشرين و ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (07) : أصناف مستخدمي المعلومات المحاسبية.

المستخدمون المباشرون	المستخدمون غير المباشرون
– الملاك (المساهمون الحاليون و المرتقبون)؛ – الزبائن و الموردون الحاليون المرتقبون؛ إدارة الشركة و العاملون فيها؛ – السلطات الحكومية؛ – المستهلكون.	– المستشارون و المحللون الماليون؛ – سلطات الإشراف و التسجيل؛ – الصحافة المالية و وكالات تقديم التقارير؛ – مشرعو القوانين ؛ – النقابات العمالية؛ – المنافسون؛ – الجمهور العام؛ – الدوائر الحكومية الأخرى.

المصدر:من إعداد الطالبتان بالإعتماد على :بن صالح عبد الله،حوكمة الشركات كآلية لدعم معايير المحاسبة الدولية في تحقيق كفاءة الأسواق المالية،مذكرة ماجستر .

ثانيا: تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية :

إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة و تكسبه قدرة على التنبؤ و تساعد بعضهم في إتخاذ القرارات، و على الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر

رأس المال بمعظم احياجات المستخدمين الآخرين، و تقع مسؤولية إعداد و عرض البيانات المالية للمنشأة بصفة أساسية على عاتق إدارتها كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية و إدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط و اتخاذ القرارات و الرقابة و تعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل و مضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي بإحتياجاتها الخاصة

من المعلومات و يعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار.[1]

ثالثا: تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها فيما يتم تضمينه من بيانات مالية محتواة في القوائم المالية الأساسية، بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات و الإيضاحات و الملاحق المرفقة بالقوائم المالية، و التي تعد جزءا من هذه القوائم، و لكنه يتم إعداد هذه الأخيرة وفقا لمجموعة من الإفتراضات و الأعراف و المبادئ المحاسبية و ضمن قيود و محددات على نوع و كمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم، لذلك يرى كثير من الباحثين بأن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستلزم إعادة النظر في المفاهيم و الأعراف التي تحكم إعداد هذه القوائم، و إعادة ترتيب الأهمية النسبية لخصائص المعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كافة خاصية الملائمة على ما عداها من خصائص أخرى للمعلومات ، بصفتها المعيار الرئيسي للمعلومات التي يجب أن يتمحور حولها مفهوم الإفصاح المناسب.[2]

و مع ذلك فإن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها تتمثل في قائمة المركز المالي، و قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى معلومات أخرى التي تجعل من هذه القوائم واضحة و غير مظللة و التي لها أهميتها بالنسبة للمستثمر و قدرته على تحديد قيمة السهم و مستوى المخاطرة و يمكن تحديد أهم المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية:

-**معلومات ملائمة لإحتياجات المستثمرين:**و تتمثل هذه الإحتياجات في المعلومات التي تساعد المستثمرين في تقويم قدرة الشركات على توليد تدفقات نقدية يمكن توزيعها ، و الوفاء بإلتزاماتها عند الإستحقاق و مدى كفاية هذه التدفقات.

– معلومات مساعدة في تقويم قدرة الشركات على توليد التدفقات: ليقتصر اهتمام المستثمرين في معرفة العمليات و الأحداث الحالية التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة الحالية، بل معرفة مصادر الدخل و الأحداث التي أدت إلى تحقيقه، و التنبؤ بما سوف يكون عليه في المستقبل، و بالتالي فإن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لابد أن تكون مفيدة بحيث توضح مصادر الدخل و مكوناته و الأحداث و الظروف التي أدت إلى تحقيقه و إمكانية إيجاد علاقة بينه و بين الظروف المتوقعة في المستقبل.

– معلومات عن الموارد الإقتصادية للشركة و مصادرها:يهتم المستثمرون بالمعلومات المتعلقة بالموارد الإقتصادية و مصادرها لغرض إجراء المقارنات الزمنية و المكانية و محاولة التفرقة بين المصادر المباشرة للتدفق النقدي و المصادر غير المباشرة و قدرتها على تحقيق و توليد التدفقات النقدية، كما يهتم المستثمرون بالإلتزامات بإعتبارها

[1]– – سعيدي يحي، أوصيف لخضر، مداخلة أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011 ، ص 13.

[2]– عزاب سارة، الإفصاح كآلية لتحليل مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011-2012، ص 82.

أنها تمثل أسبابا مباشرة للمدفوعات النقدية، و مدى إلتزام الشركة بتحويل الموارد إلى تدفقات.

و على ذلك يتطلب إعداد القوائم المالية التي توضح و تساعد المستثمرين على تحديد نقاط الضعف و القوة الحالية و السيولة و مؤشرات سداد الإلتزامات.

– معلومات عن مصادر الأموال و استخداماتها: يتطلب احتواء القوائم المالية على المعلومات المفيدة في تحليل مصادر و استخدامات الأموال و بصفة خاصة ما يلي:

* الأموال الناتجة أو المستخدمة في التشغيل؛
* الأموال الناتجة من الإقتراض أو المستخدمة في سداد القروض؛
* الأموال الناتجة عن استثمارات جديدة ممولة من أصحاب رأس المال الموزعة عليهم؛
* المصادر عن مخاطر الكامنة للتشريع.

المخاطر التغيلية المالية و الإستثمارية و الأخرى الكامنة في المشاريع ترتبط إما بقدرة الشركة على تحقيق عائد مناسب على الأصول، و تذبذب التدفقات النقدية و بقدرة الشركة على السداد، و الهيكل التمويلي و ترتبط بالتغيرات في أسعار السهم و عوائدها الأمر الذي يخلق مخاطر نسبية تؤثر على قرارات المستثمرين و تكوين توقعات سلبية مبنية على الربحية الظاهرة بالقوائم المالية المنشورة، الأمر الذي يتطلب من المراجع التعرف على هذه المخاطر و قياسها حتى يمكنه الإدلاء برأيه في القوائم المالية الأساسية و الإضافية، و أنها لا تخفي شيئا على متطلبات المستثمرين لفهم الأوضاع المالية و التشغيلية و الإستثمارية.[1]

المطلب الرابع: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي:

المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها وفق النظام المالي المحاسبي موجودة في القوائم المالية، و تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية ، و هي الوسيلة الأساسية التي تقدم بها إدارة المعلومات المالية اللازمة عن حقيقة المركز المالي و التغيرات في حقوق الملكية و التدفقات النقدية و كذلك المعلومات الأخرى المفيدة لمستخدمي القوائم المالية لإتخاذ القرارات حسب غاية كل مستخدم.

أولا: الطرق المحاسبية (السياسات المحاسبية):

إن المقصود بالطرق المحاسبية حسب المرجع الدولي للجنة الدولية هي السياسات المحاسبية، و نظرا لوجود العديد من الطرق المحاسبية البديلة التي يمكن للمؤسسة الإختيار من بينها عند تقييم أصولها، فقد أكدت المعايير المحاسبية على الإفصاح عن أهم السياسات و الطرق المحاسبية و ذلك لكي يتمكن مستخدمي القوائم من الحكم السليم على المركز المالي للمؤسسة، و كذا إجراء المقارنات بشكل سليم و قد أشار النظام المحاسبي المالي في المادة

[1]– صديقي مسعود، صديقي فؤاد، إنعكاس النظام المحاسبي المالي (SCF) على السياسات الإفصاح في الجزائر، ملتقى دولي حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائري، جامعة الوادي، يوم 05-06 ماي 2013، ص 5.

05 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في جويلية 2008 التي ذكر من خلالها المرسوم أن الطرق المحاسبية تتمثل في المبادئ و الإتفاقيات و القواعد و التطبيقات الخصوصية المحددة التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد و عرض القوائم المالية، و إذا ما تم تغيير في الطرق المحاسبية فإنه على المؤسسة أن تقدم معلومات في الملحق القوائم المالية حول طبيعة و أسباب التغيير، مبلغ التغيير للفترة الحالية و السابقة إن أمكن.

يجب على الإدارة أن تراعي الإعتبارات الآتية في اختيارها و تطبيقها للسياسات المحاسبية المناسبة و لإعداد البيانات المالية [1]:

1- الحيطة و الحذر: و ذلك بمراعاة التخطيط في القياس نتيجة العمليات لدى إعداد القوائم المالية ، و لا يبرر الحذر تكوين احتياطات سرية أو غير معلنة.

2- تفوق الجوهر على الشكل: يجب أن يتم عرض و تقييم العمليات و الأحداث وفقا لواقعها و مضمونها الحقيقي جوهرها و ليس شكلها القانوني فقط .

3- الأهمية النسبية في عرض المعلومات المالية المنشورة:و ذلك بالإفصاح عن البنود التي يكون لها تأثير مادي على عملية اتخاذ القرارات

4- المحاسبة على أساس الإستحقاق: يجب على الشركة المستمرة إعداد بياناتها عدا المعلومات الخاصة بالتدقيق النقدي بموجب المحاسبة على الإستحقاق، و ذلك بأن يتم الإعتراف بالعمليات و الأحداث عند حدوثها و ليس عندما يتم استلام أو دفع النقد أو ما يعادله و يتم تسجيلها في سجلات المحاسبية و الإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترات التي تتعلق بها، أي يتم الإعتراف بالنفقة التي تخصها و ليس وقت دفع النفقة.

5- فرضية استمرار الشركة: عند إعداد البيانات المالية يجب على الإدارة إعدادها على أساس الإفتراض أن الشركة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما بتصفية الشركة أو بالتوقف عن النشاط أو ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك، و عندما تكون الإدارة على العلم أثناء قيامها في حالات عدم التأكد و تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة في قدرة الشركة مستمرة ، فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحالات، و عندما لا يتم إعداد شكوكا كبيرة في قدرة الشركة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحالات، و عندما لا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أن الشركة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة و عن الأساس الذي بموجبه تم إعداد القوائم المالية و سبب عدم اعتبار الشركة أنها مستمرة، و تعني هذه الفقرة أن يتم تقسيم حياة الشركة إلى فترات محاسبية متساوية و غالبا ما تكون سنة مالية (12 شهرا) من أجل معرفة نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة في نهاية كل فترة محاسبية بدلا من الإنتظار إلى حين تصفية المشروع تصفية نهائية.

[1]- بن صالح عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

و عموما يمكن ذكر بعض الطرق أو السياسات التي أخذ بها النظام المحاسبية و تتمثل في[1]:

- **الطرق التي اقرها النظام المحاسبي المالي في تقييم الإهتلاكات:**طرق الإهتلاك التي أخذ بها النظام المحاسبي المالي و التي تعني أن اهتلاك أي أصل هي انعكاس لتطور استهلاك المؤسسة للمنافع الإقتصادية التي يدرها ذلك الأصل، و قد حدد النظام المحاسبي المالي طرق الإهتلاك عموما في:

- طريقة الإهتلاك الخطي يعود على عبء ثابت على المدة النفعية للأصل؛
- طريقة الإهتلاك المتناقص تؤدي إلى عبء متناقص على المدة النفعية للأصل؛
- طريقة الإهتلاك وحدات الإنتاج يترتب عليها عبء يقوم على الإستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل؛
- طريقة الإهتلاك التصاعدية (المتزايد) تؤدي إلى عبء متزايد على مدة النفعية للأصل.

– الطريقة التي أقرها النظام المحاسبي المالي في تقييم تكلفة خروج المخزونات: يتم التقييم السلع عند خروجها من المخزن أو عند الجرد بطريقتين:

- إما بإعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج؛
- إما بمتوسط كلفة شرائها أو إنتاجها المرجحة.

– طريقة تقييم التثبيتات العينية و المعنوية بعد إدراجها الأول في الحسابات: حسب المعالجة المرجعية المنصوص عليها في المادة 5-121 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، فإنه يتم إدراج أي تثبيت مادي عقب إدراجه الأول في الحسابات باعتباره أصلا بتكلفة منقوصا منها ما يتجمع من الإهتلاكات و خسارة القيمة (طريقة الكلفة)، كما أوضح النظام المحاسبي المالي أنه رخص للمؤسسة إدراج التثبيتات المادية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي تحددها مسبقا في الحسابات على أساس مبلغها المعاد تقييمه أي بقيمة العادلة (طريقة إعادة

التقييم).

– طريقة إدراج العقود طويلة الأجل في الحسابات:

- الإدراج في الحسابات حسب طريقة (نسبة، درجة) التقدم في الأشغال : تدرج الأعباء و المنتجات التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل في الحسابات حسب وتيرة تقدم المعلية بحيث تتأتى نتيجة قابلية للمقارنة كلما تم إنجاز العملية بمقياس إنجازها ، إذا توفر شرط إمكانية تقدير نتيجة العقد عن طريق:

- إمكانية تقييم مجموعة إيرادات العقد بمصداقية؛
- احتمال انتقال المزايا الإقتصادية المرتبطة بالعقد إلى المؤسسة؛

[1]– علوي إسماعيل، سعدي عبد الحليم، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الإفصاح و الشفافية في إطار حوكمة الشركات و الحد من الفساد المالي و المحاسبي، الملتقى الدولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص 12-13.

– إمكانية تقدير تكاليف العقد الباقية للدورة و درجة تقدم الأشغال في نهاية الدورة بمصداقية؛

– إمكانية تشخيص و قياس تكاليف العقد المعني بمصادقية تسمح بمقارنة التكاليف الفعلية للعقد بالتقديرات السابقة له.

- **الإدراج في الحسابات حسب طريقة الإتمام:** إذا كان نظام معالجة المؤسسة أو طبيعة العقد لا تسمح بتطبيق طريقة الإدراج في الحسابات حسب التقدم أو كانت النتيجة النهائية للعقد لا يمكن تقديرها بصورة صادقة فإنه يكون من المقبول على سبيل التبسيط ألا يسجل كمنتجات إلا مبلغ يعادل مبلغ الأعباء المثبتة التي يكون تحصيلها محتملا.

ثانيا: عرض القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة ، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنه تقتبس المركز المالي للمنشأة و أدائها المالي و تدفقات النقدية، و يمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي و حقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتائج النشاط في المنشأة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات و الأحداث المالية و تأثيرها على أصول و إلتزامات المنشأة و حقوق ملكيتها و تعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.[1]

القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق.

1– المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية:

تعد الميزانية المكون الرئيس في القوائم المالية و هي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول و الخصوم و حقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، و تعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها.[2]

تعتبر قائمة المركز المالي (الميزانية) من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة من إعدادها حيث تحقق الميزات التالية:

– بيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما عند المنشأة من حقوق و ما عليها من إلتزامات؛

– تقييم القدرة الإئتمانية للمنشأة من خلال مقارنة التزامات بحقوق ملكيها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية و التي

[1]– أوسرير منور، مجبر محمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، ملتقى النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، ص 3.

[2]– بلعيد محمد الكامل ، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها ، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2010-2011 ، ص 32.

تعني مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة لإلتزاماتها؛

– التعرف على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، و يتم قياس ذلك بنسبة التدوال و السيولة؛

– الوقوف على استمرارية المنشأة أو أن ميزانيتها تم إعدادها على أساس التصفية؛

– بيان مدى التزام المنشأة بالقوانين و التشريعات المحلية و المعايير المحاسبية الدولية.

و تتكون الميزانية من:

* **في الأصول:** الأصول الثابتة المعنوية، الأصول الثابتة المادية، الإهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن و المدينين الأخرين و الأصول الأخرى و المماثلة، الخزينة الموجبة و معادلاتها.

* **في الخصوم:** رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع مع تمييز رأس المال الصادر و الإحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون و الدائنون الآخرون، خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، المؤونات، الأعباء و الخصوم المماثلة، الخزينة السلبية و معادلاتها.

2– المعلومات التييجب عرضها في جدول حسابات النتائج: الحساب النتائج: هو بيان يلخص الأعباء و النواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية ، و لا يأخذ في الحسبان تاريخ التسديد، و من خلاله تتحدد النتيجة الصافية للسنة المالية و التي تكون ربحا أو خسارة.

أما العناصر التالية التي يتضمنها هذا الجدول[1]:

– حوصلة الأعباء حسب طبيعتها يمكن من خلالها حساب الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الخام للإستغلال؛

– نواتج الأنشطة العادية؛

– النواتج المالية و الأعباء المالية؛

– أعباء العاملين؛

– الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة؛

– مخصصات الإهتلاكات و خساء القيمة التي تخص الإستثمارات غير المادية؛

– نتيجة الأنشطة العادية؛

– العناصر غير العادية (نواتج و أعباء)؛

– النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

[1]– حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 189.

وتتم المقاصة بين عناصر النواتج و الأعباء و يقدم الرصيد الصافي في حسابات النتيجة.

–قائمة التدفقات النقدية: و تتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية و الإستثمارية و التمويلية التي تمت خلال فترة مالية معينة في المنشأة ، و يمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمنشأة في تاريخ معين و تكتسب أهميتها استنادا إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناءا عليه و هو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها استنادا إلى أساس الإستحقاق.[1]

تحقق قائمة التدفقات النقدية الميزات الآتية:

– تعتبر من القوائم الأساسية و المستحدثة في النظام المحاسبي المالي؛

– تساعد على قياس وضعية الخزينة و قدرة المؤسسة على توليد النقدية و ما يعادلها؛

– تهدف إلى تقديم معلومات صادقة تتعلق بالتدفق الحقيقي للسيولة الداخلة و الخارجة خلال الدورة و ذلك بتحديد مصادر السيولة المتاحة خلال الدورة و الإستعمالات الفعلية للسيولة خلال الدورة؛

– تساعد على معرفة التغيرات الصافية التي حدثت على السيولة خلال الدورة.

3– المعلومات التي يجب عرضها في قائمة التدفقات النقدية:

– الأنشطة التشغيلية : عبارة عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة و كذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية (النقدية المستلمة من العملاء، الفوائد المدفوعة، ضرائب الدخل المدفوعة، الفوائد المقبوضة، ...الخ).

– الأنشطة الإستثمارية: عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الإستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية معادلة (شراء الأصول الثابتة و بيعها، منح قروض للغير و تحصيلها، شراء الإستثمارات و بيعها...الخ).

– الأنشطة التمويلية: عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها التغيرات في حجم و مكونات حقوق الملكية المتمثلة في إجمالي حقوق المساهمين أو الأموال الخاصة و القروض الخاصة بالمؤسسة (زيادة و تخفيض رأس المال، الحصول على قروض من الغير و تسديدها، توزيعات الأرباح المدفوعة إلى الملاك، ...الخ).

4– المعلومات التي جيب عرضها في جدول التغيرات في رؤوس الأموال:

يمثل جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي تكون قد أثرت في أي بند من البنود التي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

يجب أن يتضمن هذا الجدول كحد أدنى المعلومات التي تخص الحركات المتصلة بما يأتي:[2]

– النتيجة الصافية للسنة المالية؛

[1]– أوسرير منور، مجبر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2]– حكيمة مناعي، مرجع سبق ذكره، ص 191.

- تغيير الطرق المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل أرها مباشرة في رؤوس الأموال؛
- النواتج و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات متعلقة برأس المال (الزيادة ، التخفيض،التسديد....) ؛
- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

5 – المعلومات التي يجب عرضها في الملحق:

5-1- الملحق: يتضمن ملحق القوائم المالية معلومات ذات أهمية و تفيد في فهم العمليات الواردة في القوائم المالية الأخرى، يشمل ملحق القوائم المالية على معلومات تخص النقاط الآتية:

_القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في المحاسبة وإعداد القوائم المالية ،وإعطاء كل التوضيحات؛

_المعلومات الضرورية المكملة من أجل فهم أحسن للميزانية ،حساب النتائج ،جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة ؛

_المعلومات التي تخص المؤسسات الشريكة ،الفروع والمؤسسة الأم ،والعمليات التي تتم مع هذه الأطراف أو مسيريها ،بتوضيح طبيعة العلاقات ،نوعية التعاملات ،حجم ومبلغ التعاملات ،سياسة تحديد الأسعار الخاصة بهذه العمليات.[1]

المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي حسب معايير IAS.IFRS

المطلب الأول : ماهية معايير IAS.IFRS.

أولا : تعريف المعيار المحاسبي وأهميته

1- تعريف المعيار المحاسبي :

تعرف معايير المحاسبة بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة، فهي أحكام خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على الكيان، كما أن المعايير ليست لمجرد الإسترشاد فحسب وإنما هي تعبير عن موقف معني رسمي فيما يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين لذلك يجب أن تأتي ترجمة أهمية للمبادئ المحاسبية وبعدد دراسة متأنية لأفضل الممارسات العملية المتاحة في المكان والزمان.

فالمعايير تشعل قواعد محددة تصف كيفية تسجيل، تصنيف وعرض المعلومات المالية، كما يسمح تطبيقها لمعدي القوائم المالية بإنجاز مهامهم على أكمل وجه، ولمختلف المستخدمين، ضمان أن المعلومات ملائمة وموثوقة.

وعموما تتكون المعايير المحاسبية، بإعتبارها تعالج مشاكل محاسبية من ثلاثة أجزاء أساسية كالأتي :

- وصف مفصل للمشكلة المراد معالجتها.
- عرض طرق لحل المشكلة
- إعتماد حل معين يكون مبررا.

2- أهمية وضع معايير المحاسبة :

تهدف المحاسبة بشكل عام، إلى تحديد وقياس الأحداث المالية للوحدة الإقتصادية وإيصال نتائج هذا القياس إلى مستخدمي القوائم المالية ، الأمر الذي يستوجب وجود معايير محددة للإيفاء بهذه الوظائف لذلك تعتبر معايير

المحاسبة أول وأهم أدوات التطبيق العملي التي تهيمن على عمل المحاسب حيث تبين أهمية وجودها من كونها.[1] توفر قواعد أو أحكام تساعدها على ممارسة نشاطه، إنفصالا عن كون وجودها يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية بإعتبار أن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري تحكم عملية التطبيق، فإن معايير المحاسبة تستخدم أيضا كأساس للتأكد من تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة لمخرجات الأنظمة المحاسبية، إذ دون وجود هذه المعايير سيكون هناك ما يشبه الفوضى المحاسبية، إذ دون وجود هذه المعايير سيكون هناك ما يشبه الفوضى المحاسبية، فالإختلافات ستكون كبيرة بين المحاسبين في معالجة نفس الأحداث المالية الأمر الذي تجبر قواعد القوائم المالية على تطويع أنفسهم مع ممارسات المحاسبة، والتقرير المالي لكل كيان على حدة ما ينجز عنه صعوبة إن لم يكن إستحالة مقارنة القوائم المالية بين مختلف الكيانات وبالتالي صعوبة المقارنة بين البدائل المختلفة عند إتخاذ القرارات، كذلك قد يشتغل المحاسبون غياب معايير تضبها الممارسة المحاسبية في الغش والتلاعب ما يقلل من موضوعية وعدالة المخرجات المحاسبية، الأمر الذي يسهم في تضليل مستخدمي هذه المخرجات.

ولهذا ونظرا للمعيار الناتجة عن غيابها وكإستجابة للأزمات التي مر بها مستخدمو القوائم المالية ظهرت الحاجة إلى وضع معايير للمحاسبة ليلتزم المحاسبون التقيد بها عند ممارستهم لمهنتهم.

[1] : على العرض والإفصاح في القوائم للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، دراسات مالية ومحاسبية مهمة بدرة بن تومي،أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IRS/IFRS على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصاريف الإسلامية، شهادة ماجستير في العلوم التجارية، دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف1، 2013/2012، ص 3.

ثانيا : أهداف معايير المحاسبة :

إن وضع معايير للمحاسبة تحقق حملة من الأغراض كالأتي :

- توفير مرجعية محاسبية يستند إليها المحاسبون عند أداء مهامهم بما تحقق حدا أدنى من التوحيد في مجالات التطبيق العملي، بغية زيادة إمكانية الإعتماد على الأرقام المحاسبية في عقد المقارنات الزمانية والمكانية وبالتالي زيادة فاعلية التقارير المالية في تقييم وإتخاذ القرارات.
- تحقيق عرض صادق والحد من لجوء الإدارة عند إختيار السياسة المحاسبية إلى بعض الوسائل التي تمارس عن طريقها تأثيرا على كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية وذلك خدمة لأغراضها الذاتية
- يهدف وضع المعايير في ظل عدم توافر نظرية متكاملة للمحاسبة، إلى رفع مستوى [1] وجود التقارير المالية وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية بإعبارها تحدد مدى كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها ؟
- تقليص عدم تماثل المعلومات ، فعدالة الإستفادة من المعلومات المالية تتطلب أن يكون الإفصاح المحاسبي متوازن لكافة الأطراف وبحيث تحول دون إستفادة البعض دون البعض الأخر وبالتالي وجود معايير تنظم المهنة المحاسبية سوف يقضي على الطرق غير الرسمية للحصول على المعلومات.
- تحقيق عدالة في توزيع الثروات وفرض الإستثمار فيما بين الأفراد والقطاعات من خلال عدالة توزيع المعلومات المحاسبية، نتيجة وجود معايير تضبط الممارسة المحاسبية ما يبثها محاولات الإدارة التحكم في كمية المعلومات المفصح عنها في قواعدها المالية بإعتبراها منتجة لها.
- توفير للمحاسبين القانونيين دليل تمكنهم تعزيز إستقلاليتهم عند تحقيق تقارير الوحدة الإقتصادية وتقديم شهادتهم بصدق هذه التقارير.

[1] : بدرة بن تومي ، مرجع سبق ذكره ، ص 4

- توفير قواعد بيانات للحكومة بشأن مختلف المتغيرات التي تعتبر جوهرية لإدارة الضرائب وتوجيه الوحدات الإقتصادية وتخطيط وتوجيه الإقتصاد.

وتجدر الإشارة أنه حتى يتم بلوغ الأهداف المرجوة من المعايير بنجاح ومن أجل ضمان إنتاج معايير مناسبة، يكون من المهم بل ومن الضروري على واضعي المعايير إحترام بعض المبادئ الأساسية عند القيام بمهامهم كالأتي :

- ضرورة تناسق معايير المحاسبة المصاغة من الإطار المفاهيمي وأهداف المعلومات المالية :
- ينبغي أن تتم عملية وضع المعايير من قبل هيئة تتمتع بسلطة وإستقلالية كافيتين لتجنب أي تأثير سياسي.
- تهيئة الكفاءات والموارد المالية الضرورية لإنتاج معايير محاسبة ذات جودة عالية :
- ينبغي أن تعمل الهيئة المصدرة للمعايير على حماية المصالح العامة وذلك ما ينعكس في المعايير التي تقوم بإصدارها وأن تكون إجراءات إصدار المعايير مفتوحة.[1] لضمان مشاركة كل الأطراف المهتمة :
- يجب تفسير بشكل واضح ومفصل الأسباب التي أدت إلى قبول أو رفض معيار محاسبي معين ، وفي حالة كون المعيار معقد أو يتضمن إجراءات غير مألوفة يصبح من الضروري تقديم أمثلة تطبيقية وأحياننا تقديم حصص إرشادية أو دورات تكوينية.[2]

1- تطوير وإصدار المعايير المحاسبية :IAS/IFRS

إن عملية إعداد وإصدار معيار محاسبي تخضع إلى إجراءات صارمة معروفة بإسم (due pronosk) حيث تستند في ذلك على الحوار على جميع الأطراف المهتمة عن طريق المنظمات الوطنية بالإشتراك مع المجلس الدولي (IASB) وتتبع عملية إعداد أو تعديل المعايير المحاسبية المسار التالية :

[1] :بدرة بن تومي ، مرجع سبق ذكره ، ص 504.

[2] : بدرة بن تومي ، مرجع سبق ذكره ، ص 5.

- تحديد طبيعة المشكلة التي تتطلب إعداد معيار ثم يقوم المجلس بتعيين لجنة توجيهية تظم عدة ممثلين من هيئات محاسبية في ثلاث بلدان على الأقل ، كما يمكن أن تتضمن ممثلين عن منظمات أخرى.
- تقوم اللجنة التوجيهية بتحديد ومراجعة كافة المسائل المحاسبية المتعلقة بالمشروع مع مراعاة المتطلبات والممارسات المحاسبية الوطنية والإقليمية لبعد اللجنة بعدها مخطط عمل يعتمده المجلس.
- يعد تلقي لجنة التوجيهية ردا على إقتراحاتها من المجلس تقوم بإعداد ونشر مسودة المبادئ المقترحة، يتضمن مختلف الحلول والإقتراحات، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه، وتلقي التعليقات من كافة الأطراف المهتمة خلال فترة عادة ثلاثة أشهر.[1]
- بعد تلقي الردود تقوم لجنة التوجيه بإعداد مشروع معيار في شكل مذكرة إيضاح يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها خلال فترة شهرا بعد أن يكون قد صادق عليها المجلس بموافقة ثلثي الأعضاء.
- تراجع لجنة التوجيه التعليقية على مشروع العرض وتعد مشروع معيار محاسبي دولي لمراجعته من قبل المجلس بموافقة على الأقل 08 أعضاء من 14 عضوا.
- وتمكن تلخيص مراحل تطور وتعديل معايير IAS/IFRS كما يلي الشكل عملية إصدار وتعديل المعايير المحاسبية الدولية :

تحديد الموضوع :

دراسة مقارنة للممارسات

إستشار المجلس الإستشاري للمعايير SAC

إنشاء لجنة توجيهية (فريق إستشاري)

نشر ورقة مناقشة لدعوة للتعليق عليها المعروفة بإسم escap– samdage 3 للوقوف على أراء جميع المنظمات

[1] : سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولة شهادة ماجستير، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بحي فارس بالمدية ، 2008،2009 ، ص 51.50

الأعضاء في مجلس IASB

تحليل التعليق الواردة

الموافقة على المعيار

النشر النهائي للمعيار .[1]

وقد نشر مجلس IASB في ديسمبر 2003 النص النهائي على مشروع يطلق بإسم " تحسين المعايير" يتضمن نسخة معدلة من 14 معيار وكان الغرض منه :

- العمل على الحد من الخيارات المتاحة من أجل زيادة إمكانية المقارنة :
- إدراج تفسيرات اللجنة لذا في نصوص المعايير وذلك بغية تسهيل القراءة .
- وإجمالا فإن مرجعية IFRS تشمل حتى بداية 2008 على 41 معيار للمحاسبة الدولية (IAS) بعضها حذف مع مرور الزمن والتطورات التي حدثت بالإضافة إلى 8 معايير دولية للتقرير المالي (IFRS) أخرها صدر سنة 2006 ويبدأ تطبيقه من 2009 والخاص بالقطاعات التشغيلية إضافة إلى 14 تفسير صادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية IFRI[2]

المطلب الثاني : طبيعة القوائم المالية حسب : IAS / IFRSS

إن التقارير القوائم المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في إتخاذ القرار، فأهدافها ليست ناتجة ولكنها تتأثر بالبيئة الإقتصادية والقانونية وكذا بالخصائص القيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها القوائم المالية :

[1] :سفير محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.

[2] : سفير محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

أولا: القوائم والتقارير المالية :

يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المختصين وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقان نقدية، وتمدهم بمعلومات عن المكاسب ومكوناتها وكذلك الوضع المالي وأداء المؤسسة. حيث أن التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط بل تمثل هذه الأخيرة الجزء المحورة للتقرير المالي ، حيث تعتبر القوائم المالية من الطرق الأساسية التي تمد الأطراف الخارجية بالمعلومات الأساسية ولا تتضمن التقارير المالية جزء القوائم المالية فقط أو المتمثلة حسب معايير المحاسبة الدولية في :

الميزانية :

قائمة الدخل :

قائمة حساب النتيجة :

جدول تدفقات الخزينة :

الملحق :

أما بالنسبة للمعلومات الواجب توصيلها إلى المستخدمين عن طريق التقارير المالية وليست عن طريق القوائم المالية فهي تتخذ أشكال مختلفة وتتعلق بموضوعات عديد، فقد تكون معلومات مالية ومعلمات غير مالية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة إضافة إلى التنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي والإجتماعي لأعمال المؤسسة.[1]

ثانيا : أهداف القوائم المالية وخصائصها :

1) أهداف القوائم المالية :

إن الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقات تنشأ أساسا من إحتياجات الجهات الخارجية التي تقوم

[1] : سفير محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 55.

بإستخدام تلك القوائم، والتي تنقصهم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها على المؤسسات، وإنطلاقا من تحديد قطاعات المستفيدين وحاجياتهم المشتركة فإنه تمكن تحديد أهم أهداف القوائم المالية ، وهذا ما تعرض له الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية المالية، وهذا ما تعرض له الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في الفقرة 12 ، على أن الهدف من القوائم المالية هو توفير المعلومات عن الوضع المالي والأداء والتغييرات في الحالة المالية للمؤسسة التي تعتبر مفيدة لطائفة واسعة من المستخدمين لإتخاذ قراراتهم الإقتصادية ، وبالأخص المستثمرين واسعة من المستخدمين لإتخاذ قراراتهم الإقتصادية، وبالأخص المستثمرين بإعتبارهم الموردين الأساسيين لرأس المال المخاطر للمؤسسة، وبالتالي فإن تلبية إحتياجاتهم من المعلومات تلبي وتحقق رضا مستخدمين أخرين وذلك لتحقيقها الأهداف التالية :

- توفير المعلومات النافعة لتقدير إحتمال تحقيق تدفقات الخزينة وكذلك أهمية هذا التدفق وفترات حدوثه الممكنة
- تعرض الوضعية المالية للمؤسسة وخصوصا الموارد الإقتصادية وكذلك [1] الإلتزامات وأثارا العمليات والأحداث القابلة لتغيير الموارد الإلتزامات وتعكس أدائها :
- تبين طرق المؤسسة في تحقيق وإنفاق السيولة بإتجاه أنشطة الإستغلال وتمويل الإستثمارات وإتجاه عوامل أخرى التي تؤثر على السيولة والقدرة على الوفاء.
- تقديم معلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيريين، ومنه فإن المعلومات حول الوضعية المالية توفر أساسا من طرق الميزانية، أما المعلومات حول الأداء فتوفر من كرف قائمة حساب النتيجة وفيما يخص المعلومات حول تجفقات الخزينة فهي توفر من قبل قائمة تدفقات الخزينة، إضافة إلى معلومات أخرى تكون مفيدة في إتخاذ القرارات الإقتصادية، هذه المعلومات تتمثل :

[1] : سفير محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

- الأهداف المالية لأنشطة المؤسسة :
- الأنشطة المتعلقة بتسيير الموارد البشرية
- أثر أنشطة المؤسسة على محيطها البئي، وكذلك على إلتزاماتها بضمان حماية المحيط :
- التكنولوجيا المستعملة ودرجة إعتماد التحديدات التكنولوجية في ميادين الإنتاج والتسيير وفي الأخير فإن كثرة المعلومات قد لا يضر دائما بنوعيتها، لكن غياب عرضها يضر يوضح ونوعية المعلومات وكذلك عملية قراءتها من طرف المستعملية [1]

2- خصائص القوائم المالية :

وضع مجلس IASB أربعة قيود العرض المعلومات حتى تكون ملائمة وموثوقة وهي الوقتية : يجب أن لا يكون هناك تأخير في تقديم المعلومات، أي أن تقدم في الوقت المناسب لأن هذا التأخير يؤثر على خاصية الملائمة، ذلك أن المستثمرين في حاجة لإتخاذ قراراتهم الإقتصادية بالإستعانة بمعلومات ملائمة وتتوفر سرعة في الحصول عليها.

المواءمة بين التكلفة العائد : حيث تجب المقارنة بين تكلفة إنتاج المعلومة والعوائد المنتظرة إذ أنه لا بد من أن تكون العوائد ة المتوقعة من المعلومات أكبر من المصاريف المنفقة لإنتاجها.

الموازنة بين الخصائص النوعية : لكي يكون القارئ للقوائم المالية راضي ومقتنع بما تلجأ المؤسسة إلى زيادة كمية المعلومات على سبيل المثال، وهذا العمل في نهاية المطاف يؤدي إلى إضعاف خصائص المعلومات الواردة وعليه فإن تقدير الأهمية بين الخصائص تخضع إلى التقدير المهني.

الصورة الهادفة والعرض الصادق : إن المحاسبة تسعى إلى تنظيم المعلومات المالية وتسمح بتسجيل وتصنيف هذه المعلومات التي تعرض لتعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة ونتيجتها في نهاية الدورة، ومنه فإن المعلومات تجب أن تقدم الصورة الصادقة للمعاملات وغيرها من الأحداث التي تعكس الوضعية الحقيقية والصادقة

[1] : سفير محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

للمؤسسة في تاريخ عرضها.[1]

ثالثا : مبادئ IFRS وتأثيرها على قراءة القوائم المالية :

إن المبادئ والمفاهيم المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس (IASB) تنعكس على عملية إعداد وعرض القوائم المالية التقليدية والمستعملية المقصودبين بهذه المعلومات، وكذلك تؤثر على كيفية قراءة القوائم المالية من قبلهم حيث سنعرض هذا التأثير للمبادئ المحاسبية حسب IFRS على قراءة وفهم القوائم المالية في الجدول التالي : [2]

الجدول رقم (08) تأثير مبادئ IFRSB على القوائم المالية :

المبادئ	التأثير على قراءة القوائم المالية
أساس الإستحقاق	إن قائمة الدخل لا تعكس تدفق السيولة فمن الضروري إكمال عملية التحليل بإستعمال جدول تدفقات الخزينة.
الإستمرارية النشاط	إن حالة عدم التأكد حول إستمرارية النشاط تبين وتوضع في القوائم المالية
القابلية للفهم	مع معرفة معقولة للمحاسبة يمكن لمستعملي القوائم المالية بتحليل المعلومات بأنفسهم.
الملائمة	القوائم المالية لا يجب أن تحتوي على معلومات غير مفيدة وذلك لأجل تسهيل عملية قرائتها وإستعمالها.
الأهمية النسبية	إن المستعملون للمعلومات دائما في حاجة إلى المعلومات لإتخاذ قراراتهم
الموثوقية	المستعملون يجبأن يستطيعوا قراءة القوائم المالية إنطلاقا من الثقة فيها.
الحياد	المحاسبة لا يجب أن تخدم مصالح الفاعلين المسيطرين هذا المبدأ المنتقدمن طرف الذين يخالون المحاسبة حسب IFRS ليست حيادية وموجهة بإتجاه المستثمرين

[1] : سفير محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

[2] : سفير محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

الحيطة والحذر	نظرة الحذر من طرف IASB لا تسمح مهما كان بتشكيل إحتياط أو مؤونة متجاوزة للحد.
تغليب الواقع على الشكل	كل الممتلكات من طرف المؤسسة حتى لو لم يكن لها هدف بإمتلاكها يجب أن تقيد، هذا يسمح بتحليل جيد لإلتزامات المؤسسة.
الوقت المناسب	مستعملين القوائم المالية يجب أن يعلمون الوقت المناسب بالأحداث والعمليات التي قامت بها المؤسسة.
ثبات الطرق المحاسبية	المستعملين يستطيعون القيام بمقاربات في وقت واحد وهذا إذا كان النظام المحاسبي لم يعبر أو يحدث
المبادئ	التأثير على القوائم المالية
المواءمة تكاليف / العوائد	بعض المساهمات ممكن أن تكون خارج عملية التجميع، لكن إذا كانت المعلومات ضرورية للمؤسسة لايجب أن تكون مأخوذة كمصاريف زائدة.

المطلب الثالث : مقومات الإفصاح حسب IFRS/IRS

أولا : الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS01

إن هذا المعيار مصمم لتحسين نوعية القوائم المالية المعروضة وهو ينطبق عل ى جميع المؤسسات التي تقدم قوائمها بموجب معايير IFRS/IRS وقد صمم الحد الأدنى من المكونات بمرونة كافية بحيث يمكن تكييفها حتى نستطيع كل مؤسسة إستخدامها ويتطلب هذا المعيارإفصاحات معينة في صلب القوائم المالية والإفصاح عن بنود أخرى إما في صلبها أو في الملحق وسوف نتطرق إلى عرض القوائم المالية المحددة في هذا المعيار وهي الميزانية، قائمة حساب النتيجة ، جدول التغير في الأموال الخاصة والملحق.

1) عرض الميزانية :

تعتبر الميزانية مرأة عاكسة للوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة وقوتها ومدى تطورها، وهي

تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة ومطالبها والتزاماتها من جهة أخرى، فهي تصدف إلى قياس ثروة المؤسسة والإفصاح عنها في وقت معين عادة يمثل السنة 12 شهرا إلا في حالات إستثنائية.

وحسب معايير المحاسبة الدولية فإنها لم تشترط شكل معين لعرض عناصر الميزانية ولكنها تحدد البنود والعناصر التي تجب أن تظهر فيها، ومهما كان أسلوب العرض الذي تتبناه المؤسسة يجب عليها أن تفصح على كل بند من بنود الأصول والخصوم التي تشمل مبالغ بتوقع إستعادتها أو تعديلها قبل وبعد إثني عشر شهرا من تاريخ الميزانية، وبإعتبار أن الميزانية تحتوي على الأصول والخصوم فإن هذا[1] الغطار يعرف الأصل على أنه مورد مراقب ومسيطر عليه من قبل المؤسسة والناتج من أحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع إقتصادية مستقبلية، وتتمثل هذه المنافع الإقتصادية إمكانية المساهمة الأصل بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تحفقات نقدية وما يعادلها للمؤسسة.

وحسب المعيار IASO تصنف الأصول إلى أصول متداولة وأخرى غير متداولة فيصنف الأصل على أنه متداول في الحالات التالية :

- عندما يتوقع أن يتحقق ويحتفظ به للبيع أو الإستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة:
- عندما تحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة أو على المدى القصير ويتوقع أن يتحقق خلال إثني عشر شهرا من تاريخ الميزانية
- عندما يكون نقدا أو أصلا نقديا معادلا ولا توجد قيود على إستعماله

وتصنف جميع الأصول الأخرى غير المذكورة أعلاه على أنها أصول غير متداولة أما فيما يخص الخصوم فإنها تعرف على أنها " تعهد حالي على المؤسسة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سدادة تدفقات خارجة من الموارد التي تمتلكها المؤسسة والتي تتضمن منافع إقتصادية، وتصنف الأصول إلى مطلوبات وإلتزامات متداولة وغير

[1] : سفير محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص61.

متداولة فتعتبر هذه الإلتزامات متداولة في الحالتين التاليتين :

- عندما يتوقع تسويته أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.
- عندما يستحق التسوية خلال إثني عشر شهرا من تاريخ الميزانية.

وفيما عداها ذين الصنفين تعتبر الإلتزامات غير متداولة.[1]

ويجب الإشارة فقط إلى أهمية التفريق بين الإلتزام الحالي والتعهد المستقبلي، فإتخاذ قرار من إدارة المؤسسة بالحصول على أصول في المستقبل لايؤدي بحد ذاتها إلى إلتزام حالي ومنه فإن الإلتزام ينشأ عندما يتم تسليم الأصل أو الدخول في تعاقد غير قابل للنقص للحصول على الأصل.

كما نشير كذلك إلى أن بعض الإلتزامات المتداولة مثل الذمم الدائنة، ومستحقات الموظفين ، وتكاليف التشغيل الأخرى، فإنها تشكل جزء من رأس المال العامل فإنها تصنف ضمن الإطار يعرف الأصل على أنه مورد مراقب ومسيطر عليه من قبل المؤسسة والناتج من أحداث سابقة ومن المتوقع ان ينجم عنه منافع إقتصادية مستقبلية؟، وتتمثل فهذه المنافع الإقتصادية في إمكانية المساهمة الأصل بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات نقدية وما يعادلها للمؤسسة.

وحسب المعيار (IASO) تصنف الأصول إلى أصول متداولة وأخرى غير متداولة فيصنف الأصل على أنه متداول في الحالات التالية :

- عندما يتوقع أن يتحقق ويحتفظ به للبيع أو الإستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة :
- عندما تحتفظ به بشكل رئيسي لأعراض المتاجرة أو على المدى القصير ويتوقع أن يتحقق خلال إثني عشر شهرا من تاريخ الميزانية
- عندما يكون نقدا أو أصلا نقديا معادلا ولاتوجد قيود على إستعماله.

[1] : سفير محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص62.

وتصنف جميع الأصول الأخرى غير المذكورة أعلاه على أنها أصول غير متداولة، أما فيما يخص الخصوم فإنها تعرف على أنها " تعهد حالي على المؤسسة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سدادة تدفقات خارجة من الموارد التي تمتلكها المؤسسة والتي تتضمن منافع إقتصادية، وتصنف الأصول إلى مطلوبات وإلتزامات متداولة وغير متداولة فتعتبر هذه الإلتزامات متداولة في الحالتين التاليتين :

- عندما يتوقع تسويته أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.
- عندما يستحق التسوية خلال إثني عشر شهرا من تاريخ الميزانية.

وفيما عدا هاذين الصنفين تعتبر الإلتزامات غير متداولة :[1]

ويجب الإشارة فقط إلى أهمية التفريق بين الإلتزام الحالي والتعهد المستقبلي، فإتخاذ قرار من إدارة المؤسسة بالحصول على أصول في الستقبل لا يؤدي بحد ذاتها إلى الإلتزام حالي، ومنه فإن الإلتزام ينشأ عندما يتم تسليم الأصل أو الدخول في تعاقد غير قابل للنقض للحصول على الأصل.

كما تشير كذلك إلى أن بعض الإلتزامات المتداولة مثل الذمم الدائنة، ومستحقات الموظفين، وتكاليف التشغيل الاخرى، فإنها تشكل جزء من رأس المال العامل فإنها تصنف ضمن الإلتزامات حتى وإن كانت تستحق بعد أكثر من إثنا عشر شهرا. وفي حالة شركات الأشخاص التي لا تحتوي على رأس المال مساهم فيجب عليها أن تفصح عن معلومات معادلة للمعلومات المطلوبة أعلاه مبينة الحركات أثناء الفترة في كل فئة من حصة الملكية والحقوق والقيود لكل فئة من حصة الملكية.

3- عرض قائمة حساب النتيجة :

إن قائمة حساب النتيجة تلخص الإيرادات والمصاريف الخاصة بالدورة وليس هناك شكل محدد للعرض تفرضه معايير المحاسبة الدولية بل تشترط أن تشمل كحد ادنى على عناصر معينة، وتعرف الإرادات حسب المعايير على

[1] : سفير محمد ، مرجع سبق ذكره ص 63

أنها الزيادة في المنافع الإقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول أو نقصان في الإلتزامات مما ينشأ عنها زيادة فيحقوق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات الملاك، اما بالنسبة للمصاريف فتعرف على أنها النقص في المنافع الإقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو إستهلاك في الأصول أو تكبد إلتزامات مما ينشأ عنها نقصان فيحق الملكية عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات إلى الملاك.

ويمكن عرض الإيرادات والمصروفات في قائمة حساب النتيجة بطرق مختلفة من أجل توفير معلومات ملائمة لصنع القرارات الإقتصادية، حيث أن معايير المحاسبة الدولية تميز بين أسلوبين لعرض قوائم حساب النتيجة، يتمثلان في أسلوب طبيعة المصروف وأسلوب وظيفة المصروف، حيث أن كلا الأسلوبين يوفران دلالة على التكاليف التي يتوقع أن تتغيرشكل مباشرا او غير مباشرا حسب مستوى مبيعات أو إنتاج المؤسسة.

ويمكن الإشارة إلى أن هناك علاقة بين الميزانية وقائمة الدخل تقومهذه العلاقة على أن الاموال الخاصة = الأصول – الديون ، حيث ان التغير فيالأصول ناتج من الفرق بين الأصول الداخلة والخارجة من المؤسسة، وتجمع هذه التغيرات في قائمة حساب النتيجة ومنه فقد تكون قائمة حساب النتيجة بمثابة تفصيل للتغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة.[1]

4- قائمة التغير في الأصول الخاصة :

تنعكس التغيرات في الاموال الخاصة في المؤسسة بين تاريخين للميزانية سواءا بالزيادة أن الإنخفاض في صافي موجوداتها أو ثروتها، خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المتبعة والمفصح عنها في القوائم المالية، إذ يجبعلى المؤسسة أن تعرض كجزء[2] مستغل لقوائمها المالية قائمة تظهر هذه التغيرات.

[1] : سفير محمد ، مرجع سبق ذكره ص 63.64.65

[2] : سفير محمد ، مرجع سبق ذكره ص 65

5- الملحق :

يشتمل الملحق على أوصاف السردية أو تحليل أكثر تفصيلا للمبالغ الظاهرة في صلب القوائم المالية سابقة الذكر ويشتمل كذلك معلومات تطلبها وتشجع الإفصاح عنها معايير المحاسبة الدولية، وإفصاحات أخرى لازمة لتحقيق لعرض العازل والصورة الصادقة لحالة المؤسسة حيث يجب أن يشمل ملحق المؤسسة مايلي :

- عرض معلومات حول أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية التي تم إختيارها وتطبيقها في المعاملات والأحداث العامة :
- الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية والتي هي غير معروضة في القوائم المالية السابقة ولكنها ضرورية لتحقيق العدالة لحالة المؤسسة.

وتحدد الفقرة (94) من المعيار المحاسبي الدولي الأول لترتيب عرض الإيضاحات في الملحق حتى يساعد المستخدمين على فهم القوائم المالية ومقارنتها مع قوائم المؤسسات الاخرى كالتالي :

- بيان بالإمتثال لمعايير المحاسبة الولية
- بيان بأسس القياس والسياسات المحاسبة المطبقة
- معلومات مدعمة للعناصر المعروضة في صلب كل قائمة مالية فينفس الترتيب الذي عرض فيه كل عنصر في القوائم.
- إفصاحات أخرى تشمل العناصر الطارئة والإفصاحات المالية الأخرى وكذلك إفصاحات غير مالية.

ومنه فإن عرض السياسات المحاسبية يجب أن يبين أسس القياس المستخدمة وتوضيع كل سياسة محاسبة لازمة للفهم المناسب للقوائم المالية، كما تجب على المؤسسة كذلك الإفصاح على موطن المؤسسة وشكلها القانوني وبلد تأسيسها وبيان لطبيعة عمليات المؤسسة ونشاطاتها الرئيسية وعدد الموظفين في نهاية الفترة أو معدلهم للفترة، ومنه

فإن الملحق يسعى لإيضاح تطبيق المعايير للمساعدة في توضيح معناها[1]

ثانيا الإفصاح وفق محتوى (IAS07)

يهدف هذا المعيار إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية النقدية المعادلة، وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية، لان القرارات الإقتصادية لمستخدمي المعلومات تتطلب تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعادلة وكذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد تلك التدفقات

1) نطاق المعيار :

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لها عدة فوائد في حالة إستخدام هذه القائمة مع القوائم المالية الأخرى، فإنه يمكن الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغييرات في صافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي وقدرتها في التأثيرعلى المقادير وتوقيت الحصولعلى التدفقات النقدية، وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية غالبا كمؤشر يساعدفي التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات المستقبلية وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها، كما أنها تعتبر مفيدة في مراجعة وتقييم دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية وتقيد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية في قياس قدرة المؤسسة على توليد النقدية ومايعادلها وكذلك مساعدة المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل تقديرات والمقارنات فيما يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف المؤسسات.

إن قائمة التدفقات النقدية يجب إستعمالها مع العناصر الأخرى للقوائم المالية، كقائمة حساب النتيجة والميزانية وذلك فيحالة الإستثمار في ألة نقد عن طريق قرض، فقائمة حساب النتيجة تسجل إستنفاذ أملاك الألة عن طريق الإهتلاكات، لا تتعلق بخروج تدفقات الخزينة، وتسجل كذلك فوائد القرض وهو يتعلق بتدفق خارج للخزينة وجدول تدفقات الخزينة يقيد تدفقات الخزينة الخارجية والمتعلقة بهذا القرض من خلال سداد القرض والفائدة

[1] : سفير محمد ، مرجع سبق ذكره ص 66.67.

المتعلقة به، وفي الأخير تسجل في الميزانية حيازة هذه الآلة في الأصول والدين في الخصوم.[1]

2) مضمون قائمة النفقات النقدية :

حسب المعيار المحاسبي الدولي (IA07) فإن قائمة التدفقات النقدية يجب أن تظهر حركة النقدية خلال فترة معينة مبوبة مصنفة حسب الأنشطة المتعلقة بها، وهي تدفقات من الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية وهذا يفيد في تقديم معلومات تفيد المستخدمين في تقدير أثر تلك الأنشطة على الوضع المالي للمؤسسة، ويمكن إستخدام هذه المعلومات في تقييم العلاقة بين تلك الأنشطة وسوف تبين فيما يلي انواع هذه الأنشطة ومضامينها:

الأنشطة التشغيلية : وهي عبارة عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة التشغيلية.

الأنشطة الإستثمارية : وتتمثل في الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الإستثمارات الأخرى التي تعتبر نقدية معادلة وترجع أهمية عرض التدفقات لتوضيح إلى مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية.

الأنشطة التمويلية : وهي عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم مكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة وهي تفيد في التنبؤ بالحقوق المتعلقة بالنفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال الخاصة للمؤسسة.

في هذا الصدد أن نوضح لبعض المصطلحات المستعملة والمتعلقة بالنقدية المعادلة فيما يلي :

النقدية : ويقصد بالنقدية الخزينة والودائع تحت الطلب .

التدفقات النقدية : وتتمثل في تدفقات الداخلية والخارجية في النقدية وما يعادلها.

النقدية وما يعادلها : يمكن إعتبار الإستثمارات النقدية معادلة إذا كانت قابلة للتمويل إلى مقدار معلوم من النقدية

[1] : سفير محمد ، مرجع سبق ذكره ص 67.68

وأن لا تكون عرضة لمخاطر هامة من حيث التغير في قيمتها، ولذلك فإن أية إستثمارات يمكن إعتبارها نقدية معدلة فقط إذا كانت ذات أجال تستحق في حدود ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الحصول عليها، وحسب هذا التعريف فإنه يستثني الإستثمارات[1] في الأسهم إذا كانت تمثل في جوهرها نقدية معدلة.

3) طرق عرض قائمة التدفقات النقدية

إن قواعد عرض التدفقات النقدية تختلف حسب نوع التدفق النقدي سواء كان تشغيلي أو إستثماري أو تمويلي ، ولأجل التقرير عن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية يميز المعيار (IAS07) بين طريقتين للعرض هما :

الطريقة المباشرة : بموجب هذه الطريقة يجب الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات وإجمالي المدفوعات النقدية.

الطريقة غير المباشرة : ويتم بموجبها تعديل صافي الربح آو الخسارة بآثار العمليات ذات الطبيعة الغير النقدية.

ومعايير المحاسبة الدولية تفضل إستخدام الطريقة المباشرة للتقرير عند التدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية لأنها تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية [2]

ثالثا : إفصاحات أخرى مطلوبة :

1) التقارير القطاعية (IAS14) :

تسعى المؤسسات من خلال أنشطتها إلى توفير مجموعة من المنتجات والخدمات وقد تكون هذه الأنشطة مزاولة في مناطق جغرافية خاضعة لمعدلات ربحية وفرص نمو ومخاطر مختلفة، ومنه فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المؤسسة في مختلف المناطق الجغرافية تكون مناسبة لتقييم مخاطر وعوائد مؤسسات متفرغة الأنشطة أو متعددة الجنسيات،

[1] : سفير محمد ، مرجع سبق ذكره ص 68

[2] : سفير محمد ، مرجع سبق ذكره ص 68-69-70

إلا أنها قد تكون قابلة للتحديد من خلال مجمل البيانات، وعليه فإن المعلومات القطاعية تعتبر ضرورية إلى حد كبير لتلبية إحتياطات مستخدمي القوائم المالية، حيث أن هذا المعيار يسعى إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاع والمتعلقة بانواع المنتجات والخدمات التي تنتجها المؤسسة ومختلف المناطق الجغرافية التيتعمل بها، وهذا كله لأجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم أفضل لأداء المؤسسة والقدرة علة التقييم المخاطر المتعلقة بها.[1]

وفيما يخص نطاق المعيار فإن الفقرة رقم (3) منه فتحدد المؤسسات الملزمة بتطبيقه فهي المؤسسات التي يتم تداول أوراقها المالية الخاصة بحقوق الملكية أو الديون من قبل الجمهور، وكذلك المؤسسات التي هي في مرحلة إصدار الأوراق المالية الخاصة بحقوق الملكية أو الديون في الأسواق العامة للأوراق المالية، أما غيرها من المؤسسات فيكون تطبيق هذا المعيار إختياريا، لكن يجب على هذه المؤسسة إن إختارت ذلك أن تلتزم بكل متطلباته، ويطبق هذا المعيار في المجموعة الكاملة للقوائم المالية المنشورة حسب معايير المحاسبة الدولية، حيث أن القطاع الذي يصدر عنه التقرير هو قطاع العمل أو القطاع الجغرافي الذي يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن معلومات قطاعية حوله وبالتالي سوف نوضح هذين المفصومين حسب ما جاء في محتوى الفقرة رقم (9) من المعيار (IAS14).[2]

- **قطاع العمل :**

هو جزء قابل للتمييز من مؤسسة تعمل في توفير منتج أو خدمة إضافية أو مجموعة من المنتجات أو الخدمات ذات الصلة والتي هي خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن قطاعات العمل الأخرى، وتتعلق عوامل تحديد هذه المنتجات والخدمات بطبيعتها وطبيعة مليات إنتاجها ونوعية العمل و الأساليب المستخدمة في التوزيع وكذا البيئة التنظيمية.

[1] : سفير محمد ، مرجع سبق ذكره ص 71

[2] : سفير محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

- **القطاع الجغرافي :**

هو مكان قابل للتمييز يعمل في تزويد المنتجات أو الخدمات ضمن بيئة إقتصادية معينة، بحيث تكون خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن مخاطر وعوائد المكونات التي تعمل في بيئات إقتصادية أخرى وتأخذ بعين الإعتبار مجموعة من العوامل عند تحديد القطاعات الجغرافية كالتشابه بين الظروف الإقتصادية والسياسية والعلاقة بين العمليات في المناطق المختلفة إضافة إلى أنظمة الرقابة على الصرف ومخاطر العملة.

1- القطاعات التي يتم التقرير عنها :

إن الشكل الرئيسي لتقديم التقارير القطاعية تحكمه مصدر وطبيعة مخاطر وعوائد المؤسسة، فإذا كانت تتأثر وبشكل رئيسي بالفروقات بين المنتجات والخدمات التي تنتجها فإن الشكل الرئيسي للتقرير يكون على أساس قطاعات العمل مع تقديم التقارير القانوية جغرافيا، أما إذا كانت مخاطر وعوائد المؤسسة تتأثر بشكل رئيسي بحقيقة أنها تعمل في بلدان مختلفة أو مناطق جغرافية أخرى فإن الشكل الرئيسي لتقديم التقارير يكون على أساس القطاعات الجغرافية مع تقديم التقارير الثانوية حول قطاعات العمل وبالتالي فإنه يجب على إدارة المؤسسة تحديد ما إذا كانت عوائد ومخاطر المؤسسة أكثر تعلق بالمنتجات والخدمات التي تنتجها، أو بالمناطق الجغرافية التي تعمل بها، وبناءا عليه فإنها تختار أي القطاعين يكون الرئيسي في التقرير والأخر يكون ثانويا كما يمكن دمج قطاعي عمل أو أكثر وكذلك بالنسبة للقطاعات الجغرافية، حيث تعتبر هذه القطاعات متشابهة إذا كانت تظهر أدء مالي متشابه على المدى الطويل ويحدد قطاع العمل أو القطاع الجغرافي على أنه قطاع تقدم عنه التقارير إذا ما تحقق مايلي :

- إذا بلغ إيراده من المبيعات لعملاء خارجيين من عمليات مع قطاعات أخرى 10 بالمائة أو أكثر من إجمالي الإيراد الخارجي والداخلي منكافة القطاعات.
- إذا بلغت نتيجة القطاع سواء ربحا أو خسارة 10 بالمائة وأكثر من النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات.

- إذا بلغت أصول القطاع 10 بالمائة أو أكثر من إجمالي أصول كافة القطاعات، ويجب أن يكون إعداد المعلومات القطاعية متوافق مع السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة لإعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة، حيث تتعلق هذه المعلومات بإيرادات ونتيجة أعمال القطاع، والتكلفة التي تم تكبدها للحصول على موجودات الفترة إضافة إلى الظروف الطارئة، ومجموع مصروفات الإهتلاك المرتبطة بأصول القطاع إبتداءا من 1 جانفي 2009 بدأ تطبيق معيار أخر معدل للمعيار الحالي، وهو القطاعات التشغيلية (IFRS08) الذي تم إصداره في 2006/11/30 والذي يعطي النقاط الأساسية العالية.
- ينطبق فقط على الشركات المدرجة في الأسواق المالية :
- يتضمن إفصاحا عن أقسام الشركة التي تقوم ببيع منتجاتها بشكل حصري إلى القطاعات التشغيلية.
- يتطلب تحديد القطاعات التشغيلية ويلزم الشركات بالإفصاح عن معلومات مالية عن القطاعات المختلفة.
- يلزم الشركة بالإفصاح عن كيفية تحديد القطاعات التشغيلية للمنتجات والخدمات المقدمة للقطاعات وأوجه الإختلاف في طرق القياس المستخدمة في القطاعات مقارنة مع طرق القياس التي تستخدمها الشركة في القوائم المالية من فترة إلى أخرى.

2- التقارير المالية المؤقتة (المرحلية) (IAS34) :[1]

إعتمد هذا المعيار من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية وأصبح نافذة المفعول إبتداءا من 1999/1/1، ولم يحدد المعيار بشكل إلزامي أي مؤسسة لنشر قوائم مالية مرحلية أو عدد مرات ذلك، بل ترك الأمر للحكومات الوطنية والجهات المختصة .

الأوراق المالية والهيئات المحاسبية ، حيث تتمثل القوائم المالية المرحلية في القوائم التي يتم إعدادها لفترات أقل من

[1] : محمد سفير ، مرجع سبق ذكره ص72 ، 73.

سنة وتحتوي على مجموعة كاملة أو مختصرة من القوائم المالية للمؤسسة، وهدف هذه القوائم هو إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمزيد من المعلومات في أوقات متقاربة لإتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض، إضافة إلى معلومات متعلقة بالجوانب العملية والموسمية، وحسب الفقرة (06) من هذا المعيار ولأجل مصلحة التوقيت المناسب وإعتبارات التكلفة ولتجنب تكرار المعلومات التي صدرت عن المؤسسة في القوائم المالية، فإنه يحدد هذا المعيار الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي على أنه يشمل قوائم مالية مختصرة وإيضاحات تفسيرية، حيث يعني التقرير المرحلي بتقديم تحديث لأخر مجموعة من القوائم المالية السنوية .

وتبعا لذلك فهو يركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا يكرر المعلومات التي جرى الإفصاح عنها سابقا، وإذا قررت أو إلتزمت أي مؤسسة بتقديم قوائم مالية مرحلية، فيجب أن تكون هذه الأخيرة متماثلة مع متطلبات المعيار (IAS34)، وفيما يخص مكونات القوائم المالية فيجب أن يتضمن وفق الفقرة (8) من (IAS34)، الميزانية المختصرة ، قائمة حساب النتيجة المختصرة، عرض مختصر بين التغييرات في الأموال الخاصة أو بيان تدفق نقدي مختصر، ملحق تفسيري وعلى المؤسسة وكحد أدنى الإفصاح في ملحق القوائم المالية المرحلية عن أية أحداث ومعاملات تعتبر مهمة لفهم الفترة المرحلية الحالية.

- بيان يفيد بأن نفس السياسات المحاسبية وطرق الحسابات يتم إتباعها في إعداد القوائم المالية المرحلية بالمقارنة مع أحداث القوائم المالية السنوية، وإذا كان هناك تغير يجب وصفه وتبيين أثره
- ملاحظات تفسيرية بشأن موسمية وتكرار العمليات المرحلية :
- طبيعة ومبلغ العناصر التي تؤثر على الموجودات والمطلوبات والعناصر الأخرى :
- طبيعة ومقدار التغييرات في تقديرات المبالغ الواردة في القوائم المالية السابقة وما إذا كان لهذه التغييرات أثر على الفترة المرحلية الحالية :[1]

[1]: محمد سفير ، مرجع سبق ذكره ص13

- إصدارات وإعادة شراء وتسديدات الأوراق المالية الخاصة بديون الملكية :
- الأحداث المادية اللاحقة لنهاية الفترة المرحلية التي لم يتم إظهارها في القوائم المالية المرحلية :
- أثر التغيير في تكوين المؤسسة أثناء الفترة المرحلية بما في ذلك دمج المؤسسة وإمتلاك + ربيع شركات تابعة والإستثمارات طويلة الأجل وإعادة الهيكلة :
- التغير في المطلوبات أو الموجودات الطارئة منذ تاريخ أخر ميزانية وفيما يتعلق بالمؤسسات التي تقوم بإعداد القوائم المالية السنوية الموحدة فيجب إعداد التقارير المرحلية موحدة كذلك على أساس أن القوائم السنوية للأحداث قد تمت على أساس موحد .

3- ثالثا : الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (IAS24).

تقوم المؤسسة عادة بإبرام صفقات مع الغير وفي بعض الحالات قد تقوم المؤسسة بإبرام صفقات مع أطراف تكون لها علاقة أو سيطرة على المؤسسة بحيث تستطيع ممارسة تأثير على إتخاذ قرارات المؤسسة وهذه الأطراف يعرفهم المعيار (IAS24) بالأطراف ذات العلاقة، وهم الأطراف القادرين على التحكم بالطرف الأخر وممارسة تأثيرهم عليه فيصنع القرارات المالية والتشغيلية، فيجب على المؤسسة الإفصاح عن هذه الاطراف والذين هم فيما يلي :

- المؤسسات التي تسيطر ويسيطر عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة + وتحت السيطرة المشتركة مع المؤسسة المعدة للقوائم المالية، مثل الشركات التابعة والشركات الزميلة.
- الأفراد الذين بشكل مباشر أو غير مباشر لهم حق التصويت في المؤسسة المعدة للقوائم ولهم تأثير على المؤسسة والأعضاء المقربين من عائلات هؤلاء الأفراد :
- الموظفين الإداريين الرئيسيين الذين لديهم سلطة ومسؤولية التخطيط والتوجيه والرقابة على نشاطات المؤسسة بما فيذلك المدراء وموظفي الشركات :[1]

[1] : محمد سفير ، مرجع سبق ذكره ص74-75

- المؤسسات التي يمتلك فيها أي شخص من المشار إليهم سابقا بشكل مباشر أو غير مباشر حصة هامة في حقوق التصويت فيها أو يستطيع ذلك الشخص ممارسة تأثير كبير عليها وعند الأخذ في عين الإعتبار كلا علاقة محتملة لطرف ذو علاقة يجب أن يعطي الإنتباه إلى جوهر تلك العلاقة وليس بمجرد شكلها القانوني، فلكي نقول أن هذا الطريق ذو علاقة يجب أن يتوفر عنصر التأثير الهام على المؤسسة من خلال التعامل معه مباشرة، كإبرام صفقات بمبالغ تكون مختلفة عن تلك التي تتم مع طرف أخر، أو غير مباشر مثل قرار الشركة الأم بعدم تعامل الشركة التابعة لها مع طرف أخر له نفس نشاط الشركة الأم بعد تملك الشركة لها .

والتأثير الهام يحدث نتيجة ملكية أسهم في هذه الشركة أو من خلال تشريع أو إتفاق بموجبه يخول للطرف الأخر التأثير على الشركة ومركزها المالي، إضافة إلى التأثير عن طريق التمثيل في مجلس الإدارة من خلال المشاركة في صنع السياسات في العمليات الهامة بين المؤسسة والغير.

وحسب الفقرة (8) من هذا المعيار فإن كثير من البلدان تتطلب قوانينها أن تعطي القوائم المالية إفصاحات حول مجموعات محددة من الأطراف ذات العلاقة وبشكل خاص يتركز الإنتباه على العمليات مع المدراءا خصوصا مكافأتهم وإقتراضاتهم وذلك بسبب العلاقة الإئتمانية مع المؤسسة، وفي مضمون الفقرة (22) فإنها تلزم المؤسسات في حالة كان هناك عمليات بينها وبين الأطراف ذات العلاقة فعليها الإفصاح عن طبيعة هذه العلاقة وكذلك أنواع العمليات والعناصر الضرورية لفهم القوائم المالية، ولتمكين مستخدمي هذه القوائم من تكوين رأي حول تأثير الأطراف ذات العلاقة.

على المؤسسة، وذلك في شكل مؤشرات عن حجم العمليات إما في صورة مبالغ أو نسب والأرصدة القائمة وسياسات التشغيل.[1]

[1]: محمد سفير ، مرجع سبق ذكره ص76.

المطلب الرابع : متطلبات العرض والإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية

أولا : العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي :

1-عرض قائمة المركز المالي :

أ- العرض في شكل حساب : وهو أسلوب تقليدي حيث تعرض فيه الأصول بأجزائها في الجانب الأيمن وتعرض الإلتزامات وحقوق أصحاب الكيان بإجرائها في الجانب الأيسر، ويعكس هذا العرض التقابل بين الأصول والإلتزامات المتاولة، وكذلك يبين كل الأصول والخصوم طويلة الأجل وإن العيب الأساسي لهذا الشكل هو حاجيته لورقتين متقابلين كذلك يستخدم على شكل تقرير.

ب- العرض في شكل تقرير مالي : هذا الأسلوب يمثل إتجاها حديثا، ويعتقد أنه أسهل فهما وإستيعابا من قبل قراء القوائم المالية، ويمكن أن يعرض التقرير المالي وفق أحد الأسلوبين التاليتين :

- **الأسلوب الأول** : ويتم فيه إدراح الإلتزامات وحقوق الملكية أسفل الأصول مباشرة في نفس الصفحة.
- **الأسلوب الثاني** : ويتم فيه تخفيض الإلتزامات المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى صافي رأس المال والعامل ، وكذلك تخفيض الإلتزامات الثانية من الأصول الثانية للوصول إلى صافي قيمة الأصول والتي تعادل حق الملكية.

يتمتع هذا الشكل بمزايا أهمها :

- إظهار صافي حقوق أصحاب الكيان الذي يجب ان يتوازن مع صافي قيمة الأصول، وهو أمر يهم الملاك ويساعد أيضا على تحديد قيمة السهم أو الحصة إنطلاقا من قائمة المركز المالي وذلك بقسمة حق الملكية على عدد الأسهم أو الحصص.[1]

[1] : بدرة بن تومي، مرجع سبق ذكره ، ص 56.57.

- توضيح صافي رأس المال ، العامل الذي يعبر عن الفرق بين كل من الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة، وهذا الأمر يهم بالدرجة الأولى وأصحاب الإلتزامات قصيرة الأجل تجاه الكيان.
- خدمة أغراض التحليل المالي بتسهيل حساب المؤشرات المالية عن وضع الكيان.

4-تبويب عناصر قائمة المركز المالي :

يقصد بتبويب عناصر قائمة المركز المالي ترتيبها على شكل مجموعات متجانسة ذات عناوين معبرة، ويساعد التبويب الملائم على دقة التحليل المالي، فوجود قواعد محددة تحكم ترتيب مكونات قائمة المركز المالي يضمن إمكانية إجراء المقارنات بين هذه المجموعات في قائمة المركز المالي أو متابعة تطورها على مدى فترات زمنية سواء كان بالنسبة للكيان أو بين عدة كيانات.

حيث يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض كل من الأصول والإلتزامات بشكل منفصل كالأتي :

الأصول : ويمكن تصنيفها إلى :

أصول متداولة : يصنف على أنه متداول إذا كان

- موجه للبيع أو الإستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للكيان .
- محتفظ بها بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة
- يتوقع أن تتحقق خلال مدة إثني عشر (12) شهرا من تاريخ قائمة المركز المالي :
- عندما تكون نقدا أو أصلا معادلا للنقد.

أصول غير متداولة :

وتتمثل في الأصول الملموسة وغير الملموسة والأصول التشغيلية والمالية التي هي بطبيعتها طويلة الأجل.[1]

[1] : بن تومي بدرة ، مرجع سبق ذكره ص 58/57.

الإلتزامات : ويمكن تصنيفها إلى :

إلتزامات متداولة : ويصنف الإلتزام على أنه متداول إذا كان

- من المتوقع تسديده خلال الدورة التشغيلية للكيان
- ناشئا عن أغراض متاجرة
- يستحق التسديد خلال مدة إثنى عشر شهرا من تاريخ قائمة المركز المالي.
- ليس للكيان الحق في تأجيل التسوية اللازمة للإتزامات بعد إثنى عشر شهرا (12) من تاريخ قائمة المركز المالي .

إلتزامات غير متداولة :

تمثل تعهدات على الكيان لا يتوقع تسويتها خلال دورة التشغيل العادية ولكنها تكون مستحقة في تاريخ معين بعد ذلك.

حقوق الملكية : وهي الحصة المتبقية في أصول الكيان بعد إستنزال جميع الإلتزامات.

وتجدر الإشارة أنه بالنظر لصعوبة الوصول إلى إجماع دولي لتوليد شكل العرض وترتيب السيولة، فإن معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لا يفرض أي متطلبات بخصوص هذا المجال.

2- الإفصاح في قائمة المركز المالي :

يميز معيار المحاسبة الدولي رقم (1) صنفين من البنود :

- تلك التي ينبغي عرضها في قائمة المركز المالي
- تلك التي يمكن عرضها إما في قائمة المركز المالي ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات.

ثانيا : العرض في الإفصاح في قائمة الدخل :

1- إعداد قائمة الدخل :

يمكن إعدادها طبق لأحد المفصومين الأساسيين للربح المحاسبي وهما : مفهوم الربح من الأنشطة الجارية ومفهوم الربح الشامل.

أ- إعداد قائمة الدخل طرق بمفهوم ربح النشاط الجاري :

في ظل هذا المفهوم، فإن قائمة الدخل لا تتضمن إلا تلك العناصر التي عادية متكررة والتي تتعلق بنشاط الفترة الحالية وعليه،فإن أي عناصر غير عادية وغير متكررة أو تتعلق بنشاط فترات أخرى يجب إستبعادها عند تحديد الربح الجاري للفترة الحالية.

يستند هذا المفهوم من مفاهيم الربح المحاسبي على تبرير أساسي وهوأن العناصر غير العادية والتي لا تتكرر في المستقبل، لا تخضع عادة لإرادة إدارة الكيان، وبالتالي فإن إستبعاد هذه العناصر سرق تجعل قائمة الدخل أكثر إفادة في مجالات تقييم الأداء، وإجراء التنبؤات الخاصة بالمستقبل، غير أن أهم إنتقاد وجه له يتمثل أساسا في أن تحديد العناصر غير العادية وغير المتكررة سوف يعتمد إلى حد كبير على تقدير الظروف، وهو ما يفسح المجال أما إدارة الكيان للتأثير على عملية تحديد نتائج الأعمال وإجراء تلاعبات على الأرباح، الأمر الذي يجعل المعلومات تفقد كثيرا من إمكانية الإعتماد عليها وذلك لإفتقادها صور الحب والقدرة على التحقق من صحتها.

ب- إعداد قائمة الدخل طبقا لمفهوم المثل الشامل :

طبقا لهذا المفهوم ، فإن قائمة الدخل يجب أن تتضمن كافة العمليات والاحداث والظروف التي أدت إلى تغيير حقوق الملكية خلال الفترة، ولكن بعد إستبعاد العمليات الرأسمالية التي تتم مع أصحاب رأس المال بصفتهم ملاكا.

إن إعداد قائمة الدخل وفق مفهوم الدخل الشامل من شأنه وضع حدا لإحتمالات إستخدام قائمة التغيرات في حقوق الملكية لإخفاء أثر بعض العمليات بحجة أنها عمليات غير عادية أو متكررة.

هذا، وتأخذ التوصيات المحاسبية المعاصرة بالجمع بين مفهومي الربح عند إعداد قائمة الدخل، وذلك سعيا وراء تحقيق مزايا كل من المفهومين حيث طبقا لهذه التوصيات يتم إعداد قائمة الدخل في الأساس طبقا للمفهوم الشامل، على أن يتم الإفصاح في هذه القائمة عند ربح النشاط الجاري كمرحلة رئيسية من مراحل القياس.[1]

ج- إعداد قائمة الدخل وفق معايير المحاسبة الدولية :

تم إدخال مفهوم الدخل الشامل بموجب تعديل معيار المحاسبة الدولية رقم (1) في عام 2007، وبناءا على ذلك أصبحت معيار المحاسبة الدولية تتطلب إعداد قائمة الدخل وفق مفهوم الدخل الشامل الذي يتضمن المكاسب والخسائر غير المحققة التي كانت تدخل ضمن جزء حقوق الملكية في قائمة المركز المالي بدلا من قائمة الدخل، ويهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية من ذلك إلى منح بروز أكبر لهذه المكاسب والخسائر وبالتالي إظهارها في القائمة التي تقرر عن الاداء المالي :

2- شكل عرض قائمة الدخل :

غالبا ما يتم عرض قائمة الدخل الشامل في شكل قائمة أو تقرير مالي والتي يمكن أن تتشكل من جزأين كونها تعد وفقا لمفهوم الدخل الشامل :

الجزء الشامل : يختص هذا الجزء من القائمة بإظهار نتائج الأنشطة الأخرى غير التشغيلية أو التي لا ترتبط بالنشاط الجاري المعتاد، حيث يدرج في هذا الجزء الإيرادات والمكاسب ، وكذلك المصاريف والخسائر الناتجة من مصادر أخرى بخلاف الأنشطة التشغيلية.

وبإضافة نتائج هذه الأنشطة إلى نتائج الجزء الأول يتم الوصول إلى النتائج النهائية ممثل في رقم الدخل الشامل،

[1] : بن تومي بدرة، مرجع سبق ذكره ، ص 61/60.

والجدير بالذكر أن معايير المحاسبة الدولية من خلال المعيار رقم (1) لا تشترط شكل معين لعرض قائمة الدخل الشامل، وإنما يتيح عرضها بإحدى الطريقتين الأتيتين.

- إما على شكل قائمة واحدة للدخل الشامل، حيث تتضمن كل بنود الدخل والمصاريف و أي مكونات أخرى للدخل الشامل.[1]

أو على شكل قائمتين منفصلتين متتابعتين :

- قائمة دخل تعرض كل مكونات الربح أو الخسارة للفترة.
- قائمة تبدأ بإجمالي الربح أو الخسارة للفترة وتعرض كل المكونات الأخرى للدخل الشامل، حيث تنتمي هذه القائمة بإجمالي الدخل الشامل للفترة.

ب) أسلوب عرض قائمة الدخل :

يوجد نموذجان لأسلوبان عرض قائمة الدخل ، وهما الطريقة الإجمالية أو التحليلية.

- **الطريقة الإجمالية** : ويطلق عليها قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة ، ويتم إعدادها من خلال تجميعها في مجموعتين.
- تشتمل المجموعة الأولى على كافة إيرادات الفترة بغض النظر عن مصدرها.
- أما المجموعة الثانية فتتضمن جميع المصروفات الخاصة بالفترة وبخصم إجمالي المجموعة الثانية من إجمالي المجموعة الأولى يتم الوصول إلى دخل الفترة.
- الطريقة التحليلية : ويطلق عليها قائمة الدخل متعددة الخطوات، ويقوم هذا النموذج لقائمة الدخل على أساس إعطاء صورة تفصيلية عن جميع بنود الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر، وإيجاد علاقات تربط بين هذه البنود ضمن مراحل وخطوات متتابعة، حيث يتم المقابلة بين عناصر الإيرادات والمكاسب،

[1] : بن تومي بدرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 62/61.

وعناصر المصاريف والخسائر على مراحل تنتهي بالتقرير عن نتيجة الأعمال النهائية للكيان من ربح أو خسارة عن فترة معينة مع الأخذ في الإعتبار رأي يتم التفرقة بين الدخل الناتج عند النشاط التشغيلي للكيان والدخل الناتج عما يقوم به من أنشطة عرضية أو ثانوية.[1]

ويتم عرض قائمة الدخل متعددة الخطوات بحيث تدرج بنود الإيرادات والمصاريف ضمن تبويب منتظم على خطوات متعددة على النحو التالي :

جدول رقم (09) : خطوات تحديد الربح أو الخسارة من الفترة

الخطوة	العملية	النتيجة
الخطوة – 1 –	صافي المبيعات أو الإيرادات – تكلفة المبيعات أو الإيرادات	مجمل الربح أو الخسارة
الخطوة – 2 –	المصروفات التشغيلية الإدارية والبيعية الخاصة بالفترة المالية	صافي الربح التشغيلي
الخطوة – 3 –	جميع الإيرادات الأخرى والمكاسب المتعلقة بالفترة المالية – الخسائر المتعلقة بنفس الفترة.	صافي الدخل قبل الفوائد والضريبة.
الخطوة – 4 –	مبلغ الفوائد المدنية المتعلقة بالفترة المالية.	صافي الدخل قبل الضريبة
الخطوة – 5 –	ضريبة الدخل المستحقة عن الفترة المالية .	ربح أو خسارة الفترة.

المصدر : راجع بن تومي بدرة أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، شهادة الماجستير، دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس – سطيف 1 –، سنة 2013/2012 ، ص 64.

[1] : بن تومي بدرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 63/62.

- وقد تبنى المهنيون نموذج قائمة الدخل متعددة الخطوات كبديل أفضل من نموذج الدخل ذو الخطوة الواحدة وجاء موقفهم هذا التطبيق لمفهوم الدخل الشامل في قياس من الربح الدوري، بدلا من المفهوم الذي كان سائدا قبل ذلك وهو مفهوم دخل العمليات الجارية.

ج) تبويب عناصر قائمة الدخل :

بما أنه يتم إعداد قائمة الدخل وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية فإن العناصر المكونة لها تتمثل في الإيرادات والمكاسب والمصاريف والخسائر وينبغي على الكيان أن يعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحاتها خلال المصاريف بإستخدام تصنيف مبني على طبيعة المصاريف أو حسب وظيفتها.

التصنيف حسب طبيعة المصدر : يتم تجميعها في قائمة الدخل حسب طبيعتها على سبيل المثال، مشتريات المواد ، تكاليف النقل، الرواتب ،مصاريف الضمان الإجتماعي.[1]

التصنيف حسب وظيفة المصروف : تصنف وفقا لهذا الأسلوب حسب دورها في تحديد الدخلكتكلفة السلع المباعة، مصاريف تجارية،مصاريف التوزيع، والمصاريف الإدارية.

ويطبق أسلوبي التصنيف (التبويب) فقط على المصاريف التي تدخل في الدخل التشغيلي، حيث أن معيار المحاسبة الجولي رقم (1) لا يشترط تصنيف معين للمصاريف وإنما ينص على أنه ينبغي على الكيان عرض وتحليل للمصاريف بإستخدام تصنيف قائم إما على طبيعة المصاريف أو وظيفتها داخل الكيان، أيهما يقدم معلومة موثوقة وأكثر ملائمة.

2) الإفصاح في قائمة الدخل :

يتطلب معيار المحاسبة الدولي (1) إشتمال قائمة الدخل على جميع بنود الإيرادات والمصاريف المستحقة خلال الفترة التي تعطيها القائمة ما لم يتطلب معيار محاسبي أخر أو تفسير ما خلاف ذلك، كما بين المعلومات التي

[1] : المرجع السابق ، ص 64.65.

ينبغي الإفصاح عنها ضمن قائمة الدخل وتلك التي تكون في الإيضاحات

ثالثا : العرض والإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

1) مفهوم قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

لقد أوجب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الكيانات بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة ومنفصلة عن القوائم المالية الأخرى وتوضع هذه القائمة التغييرات في مكونات رأس المال المدفوع بالإضافة إلى في رقم الأرباح المحتجزة.

وتشتمل قائمة التغيرات في حقوق الملكية على تدفقين أساسين

- الإستثمارات الإضافية المقدمة من قبل أصحاب رأس المال بصفتهم ملاكا للكيان، وقد تكون نقدية أو عينية كما قد تتمثل في تحمل عبئ سداد بعض الإلتزامات بدلا من الكيان :
- التوزيعات على أصحاب رأس المال والتي تنقسم إلى نوعين :
- توزيعات الأرباح وتمثل عائد على رأس المال المستثمر ومصدرها الأرباح المحتجزة.
- توزيعات رأس المال وتمثل إسترداد أو تخفيض لرأس المال المستثمر ومصدرها رأس المال المدفوع[1]

3- أهمية قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

تعكس التغيرات في حقوق مساهمي الكيان بين تاريخين لقائمة المركز المالي الزيادة أو الإنخفاض في صافي الأصول أو الثروة خلال الفترة بينهما.

ولهذا فإن قائمة التغيرات في حقوق الملكية تهدف إلى توضيح مكونات إستثمارات المساهمين ومصادر التغيرات في حقوقهم.

[1] : مرجع سابق ، ص ، 65.66

4-الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

لقد كانت قائمة التغيرات في حقوق الملكية تعرض جميع التغيرات النقدية وغير النقدية، لحقوق الملكية وهذا قبل أن يصبح المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ساري المفعول والمعدل في 2009، ولكن بعد هذا التاريخ، فإن التغيرات غير النقدية يتم عرضها الأن في قائمة الدخل الشامل، ولهذا فإن قائمة التغيرات في حقوق الملكية لا تعرض إلا التغيرات النقدية، أي المدفوعات بين الكيان ومساهمته كالتوزيعات، رفع الرأس نقدا، إعادة شراء الأسهم وغيرها بالإضافة إلى التعديلات الناتجة عن التغيرات في السياسات المحاسبية.

أ- المعلومات الواجب الإفصاح عنها ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

- الدخل الشامل للفترة.
- المعاملات مع مالكي الكيان.
- أثر التغيرات المحتملة في السياسات المحاسبية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (8).

5-المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات :[1]

- قيمة التوزيعات خلال الفترة
- المبلغ الموافق لكل سهم.

6-رابعا : العرض والإفصاح في قائمة التدفقات النقدية :

أ- عرض قائمة التدفقات النقدية :

أ) تبويب عناصر التدفقات النقدية :

إنطلاقا من كون أن قائمة التدفقات النقدية تقوم على الأساس النقدي فإنه ينبغي أن تبلين التدفقات النقدية خلال الفترة والتي يصنفها المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة

[1] : المرجع السابق ، ص 66-67.

الإستثمارية ، الأنشطة التمويلية.

ويوفر التصنيف وفق الأنشطة معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية نقدية أثر هذه الأنشطة على المركز المالي وتحديد مصادر السيولة ومعرفة العلاقات بين تلك الأنشطة.

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

تعرف الأنشطة التشغيلية على أنها الأنشطة الرئيسية التي يتم من خلالها توليد الإيراد في الكيان بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الإستثمارية وهذا وفقا لما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (7).

أما التدفقات النقدية المتولدة من هذه الأنشطة فإنها تمثل الأثار النقدية للعمليات والأحداث التي تدخل في تحديد الدخل.

التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية :

- وفقا للتفريق الوارد في معيار المحاسبة الدولية رقم (7) فإن الأنشطة الإستثمارية هي تلك المتمثلة في شراء الأصول طويلة الأجل وبيعها ، شراء الإستثمارات المالية وغيرها من الإستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تصنف كنقد مكافئ.

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية : [1]

لقد عرفت الأنشطة التمويلية وفقا لما ورد في معيار المحاسبة الدولي رقم (7) بأنها تلك الانشطة التي تؤدي إلى تغير حجم وعناصر ملكية رأس المال وعمليات الإقتراض التي يقوم بها الكيان، وكذلك تسديد القروض.

أما العمليات الإستثمارية التي لا تتطلب إستخدام النقدية أو ما يعادلها فإنه ينبغي إستبعادها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (7) من قائمة التدفقات النقدية وينبغي الإفصاح عن مثل هذه العمليات في مكان أخر في القوائم المالية وبشكل يقدم كل المعلومات المتعلقة بتلك الأنشطة الإستثمارية والتمويلية.

[1] : المرجع السابق ، ص 67-68

7- طرق عرض قائمة التدفقات النقدية :

يمكن عرضها بإستخدام إما الطريقة المباشرة أو غير المباشرة بموجب المعيار المحاسبة الدولي رقم (7)

وتجدر الملاحظة أن الإختلاف الوحيد بين الطريقتين يكمن في طريقة حساب وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية فقط.

الطريقة المباشرة :

وتسمى هذه الطريقة أيضا بطريقة قائمة الدخل ، حيث يتم تحديد العناصر المكونة لكل من التدفقات النقدية الداخلية والخارجية عن النشاط التشغيلي، ثم تحديد صافي الفوق بينهما والذي يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

ويتم بموجب هذه الطريقة الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية خلال الفترة.

تتميز الطريقة المباشرة بأنها تقدم معلومات أكثر تفصيلا وبصورة أوضح عن الأثار النقدية للأنشطة التشغيلية في الكيان، لذلك تعد أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي وتحديد مدى قدرة الكيان على مقابلة إحتياجاته النقدية المختلفة، بالإضافة إلى ذلك فإنها توفر المعلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لا تتوافر بمقتضى الطريقة غير المباشرة، ولهذه يشجع معيار المحاسبة الجولي رقم (7) الكيانات على تقديم التقارير عن التدفقات النقدية بإستخدام الطريقة المباشرة، إلا أن المعيار أشار إلى أن إستخدام الطريقة غير المباشرة أسلوبا مقبولا.

الطريقة غير المباشرة : [1]

وتسمى أيضا بطريقة التسوية، حيث يتم تعديل رقم الربح أو الخسارة المعدة وفق أساس الإستحقاق بالإيرادات والمصاريف غير النقدية خلال الفترة، وذلك ليتحول هذا الرقم من أساس الإستحقاق إلى الأساس النقدي.

تتميز الطريقة غير المباشرة بأنها تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة كيفية الإنتقال من الأرقام المحاسبية وفق أساس الإستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلة وخارجة، فعن طريق معرفة أسباب الإختلاف بين أرقام صافي الدخل وفق أساس الإستحقاق وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وفق الأساس النقدي، فإن هذا سوف يكسب مستخدموا القوائم المالية القدرة على تحويل وتعديل القوائم المالية لعدة دورات مالية بحيث تتوافر لهم معلومات عن التدفقات النقدية لعدة دورات متتالية تكفي لإجراء التنبؤات على أساس سليم، وعلى العكس من ذلك فإن الطريقة المباشرة تقدم معلومات عن دورة مالية واحدة فقط أو عدد محدود من الدورات ولذلك تعد الطريقة المباشرة أقل فائدة لأغراض التنبؤ.

وعلى الرغم من أن معايير المحاسبة الدولية تشجع الكيانات على إستخدام الطريقة المباشرة، إلا أن الطريقة غير المباشرة تعد أكثر شيوعا في الممارسة العملية.

8- الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية :

تضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية بعض الشروط وقواعد الإفصاح في هذه القائمة.[2]

[1] : المرجع السابق ، ص 68-69.
[2] :المرجع السابق ، ص 68-69.

خلاصة:

إن الإفصاح المحاسبي يقضي بضرورة شمول القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدميها صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية وإيصالها في الوقت المناسب، حيث تتطلب عملية الإعداد توفر الشفافية حتى تكون القوائم المالية قابلة للفهم وذلك من خلال الأخذ بعين الإعتبار الخصائص النوعية التي يجب أن تشتمل عليها المعلومات المحاسبية المنتجة من طرف النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية IAS-IFRS مما توجب السعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم.

الفصل الثالث :

دراسة ميدانية لآراء

عينة من الخبراء والمهنيين

تمهيـــــد

من خلال الفصل التطبيقي سيتم التطرق إلى منهجية دراسة الحالة بتحديد مجالات الدراسة والمتمثلة في الإطار المكاني للدراسة، بإبراز أدوات الدراسة والمتمثلة في دراسة مقارنة لإصدار النظام المحاسبي المالي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية و محاولة تفسير والإلمام بالنقائص التي تتميز بها البيئة الجزائرية من خلال إجراء مقابلة وفقا لاستمارة موضوعة مسبقا بأسئلة مفتوحة لعينة من الأساتذة الذين يمثلون الجانب الأكاديمي الذي يساير التطور الحاصل على مستوى البيئة الدولية وبعض المهنيين الذين يمثلون الواقع التطبيقي للنظام المحاسبي المالي واهم ممارسي المهنة ومواجهي المشاكل التطبيقية لتباين البيئة المحلية والدولية .

المبحث الأول : منهجية البحث الميداني والدراسة الوصفية

تحديد مجتمع الدراسة والعينة وأداة الدراسة

أولا : تحديد مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في 15 أستاذ جامعي متخصص في المحاسبة و 05 مهنيين متوزعين على جامعة وولاية سوق أهراس وبعض الجامعات والولايات المجاورة.

ثانيا : تحديد عينة الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة تم إختيار عينة من الأساتذة والمهنيين كما يلي :

جامعة سوق أهراس : 10 أساتذة

جامعات أخرى : 05 أساتذة.

مهنيين بولاية سوق أهراس : 02

مهنيين بولايات أخرى : 03

بحيث قمنا بتوزيع 15 إستمارة، أثناء المقابلة واسترجاعها فورا، وقد تمت بعض المقابلات عن طريق الهاتف من خلال طرح الأسئلة وتسجيل الرد من طرف الأستاذ أو المهني المستقصي.

الجدول رقم (10) : الإستبيانات الموزعة والمستردة

البيان	العدد	النسبة
الإستمارات الموزعة	15	100 بالمائة
الإستمارات المستردة	15	100 بالمائة
الإستبيانات لم المستردة	00	00 بالمائة

المصدر : من إعداد الطلبة بعد إسترداد الإستمارات

ثالثا : أداة جمع المعلومات للدراسة

لجمع البيانات اللازمة للدراسة فقد تم الإعتماد على أسلوب المقابلة ، حيث تم تصميم إستبانة موجهة لمجتمع الدراسة لإستجوابهم مباشرة والهدف من هذا الإستبيان هو :

- محاولة تاكيد المعلومات المتحصل عليها أثناء القيام بدراسة مقاربة SCFوIFRS..للتحيين معرفة خصوصيات البيئة المحلية ومقارنتها مع البيئة الدولية .
- معرفة راي المهنيين وكذا المهتمين لهيئات المحلية مقارنة مع عمليات التحيين الضرورية
- معرفة مدى تطابق النظام المحاسبي المالي مع IFRS.في مجال المحاسبات الخاصة

رابعا : تصميم الإستبانة

تم تصميم إستبانة مكونة من جزأين، بالإضافة إلى توطئة بسيطة موجهة إلى المستجوبين توضح الفكرة الأساسية التي تدور حولها أسئلة، فيما يلي شرح موجز الإستبانة التي شملت (14) سؤالا :

الجزء الأول : إحتوى على البيانات الشخصية للمستجوبين ، (03) أسئلة مثل : الإسم واللقب ، المسمى الوظيفي ، الخبرة المهنية.

المبحث الثاني : التعليق على محاور الإستمارة

الجزء الثاني : إشتمل على 11 سؤال موزعين على ثلاث محاور هما :

المحور الأول : يشمل على 03 أسئلة تتعلق بضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي.....

المحور الثاني : يشمل على 02 سؤال تتعلق بتحيين النظام المحاسبي المالي.....

المحور الثالث : يشمل على 06 سؤال تتعلق بالأنظمة السائدة ودورها في دعم تحيينالنظام المحاسبي المالي وتحسين عملية الافصاح

خامسا : أسلوب تحليل البيانات

أولا : إجراءات تطبيق أداة الدراسة.

1- الطالبتان قامتا باعدادإستبانة حول ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي وملاءمة البيئة الجزائرية.
2- الطالبتان قامتا بزيارات لمكاتب مهنيين واكاديميين لاجراء مقابلات ميدانية واجراء مقاربة نظرية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سوق أهراس لجمع المعلومات، والإتصال مع الجهات المختصة لترتيب وتوزيع أداء الدراسة وحجمها واجراء الدراسة على افراد العينة.
3- تم توزيع الاستبيانات على أفراد عينات الدراسة وتابعت الطالبتان بعض الإجابات عن أسئلة أفراد عينة الدراسة مباشرة، والرد على إستفساراتهم حيث وزعت الإستبانة على (15) أستاذ ومهني وطلب منهم الإجابة بالتعليق على كل سؤال في حدود 04 أسطر.
4- تجمع الإستبيانات من أفراد العينة ، (15)
5- قامت الطالبتان بتحليل الإجابات التي تم إستردادها والتعليق عليها من خلال محاولة مقارنة وإيجاد التوافق بين الإجابات وإتخاذها كمخرجات للدراسة.

تحليل مخرجات الإستبانة :

التعليق على السؤال الاول:

بعد الإطلاع على أراء العينة يتضح لنا أنه بالرغم من كل الجهود الكبيرة المبذولة من القائمين في الدولة الجزائرية على تأهيل البيئة المحاسبة من أجل تحقيق هذا الهدف إلا أنها دون المستوى المطلوب وذلك راجع إلى العديد من المعوقات والنقائص.

التعليق على السؤال الثاني :

من خلال أغلبية أراء العينة لابد من هيئة مستقلة مهنية ذات صلاحيات وتنظيم خاص لضمان الفعالية والديناميكية ويتطلب الشفافية والجدية من خلال إعتماد المجلس الوطني للمحاسبة CNC على تجارب الدول الرائدة لتقليص الفجوة بين المرجعية الوطنية والممارسة الدولية.

التعليق على السؤال الثالث :

برأي الإجماع هناك عدة عوائق تحول دون تحقيق ذلك تفرض على المسؤولين القيام بدراسة معمقة لمضمون هذا النظام من أجل المساهمة في تطوير الممارسة المحاسبية من خلال إقتراح حلول مناسبة لمعالجة العوائق لكي تتماشى مع التطوير والتحيين.

التعليق على السؤال الرابع :

إتفق الأغلبية على أن المحاسب مقيد بقواعد التسجيل والتقييم في النظام المحاسبي المالي، والتي لابد أن تطبق وفقا لقواعد موضوعة مسبقا مع التأكيد على ضرورة عدم الخروج عليها وفي في حالة إجتهاده يجب أن لا تتعارض إجتهاداته مع المعايير الدولية في حالة عدم وجود معالجا خاصة في النظام المحاسبي المالي.

التعليق على السؤال الخامس :

حسب رأي الأغلبية الأكادميين والمهنيين أن سيطرة المجلس الوطني للمحاسبة CNC وسيطرة وزارة المالية عليه أدى إلى تهميش الإطارات والخبرات المهنية والأكاديمية عند مناقشة مشروع تغيير وتعديل PCN وهذا ما أثر على النسخة النهائية للنظام المحاسبي المالي و بالمثل على عمليات التحيين المرتقبة .

التعليق على السؤال السادس:

حسب رأي الأغلبية لابد من تحديدالعلاقة بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي وخصائص كل نظام على حدى للوصولإلى مرحلة التغيير في بعض النصوص حيث أن نظام SCF يرتكز على أسبقية الواقع الإقتصادي وعلى المظهر القانوني وهذا ما يشكل عائقا أمام النظام الجبائي والمادة 06 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 جاءت لتأكيد سمو النظام الجبائي على النظام المحاسبي.

التعليق على السؤال السابع :

بإجابة الأغلبية توضح أن إختلاف الهدف الرئيسي للقوانين الجبائية وتحصيل أكبر قدر ممكن للإيرادات عن أهداف المحاسبة فإن القوانين الجبائية تتركز على تطبيق القواعد التي تضمن تحقيق الهدف إن هناك تقاطع كبير بين القوانين الجبائية وتلك الخاصة بالمحاسبة لأن هذه الأخيرة تعتبر الأداة الوحيدة لتحديد الوعاء الضريبي

التعليق على السؤال الثامن :

حسب رأي عينة الدراسة فإن تطابق النظام المحاسبي المالي مع IAS-IFRS في مجال المحاسبات الخاصة تتوافق إلى حد ما في البنوك أصبحت عندها علاقات دولية تتوافق إلى حد كبير.

- **التأمينات:** البيئة المحلية الجزائرية تعتبر متأخرة جدا بالمقارنة مع نظيرتها الدولية ويرجع ذلك كون عمليات التامين وشركاته يزدهر نشاطها في البيئة الاقتصادية المتطورة وهي تعرف تطورا مضطردا من خلال المنتجات التي تعرضها على مختلف المؤسسات والافراد وهذا ما لا نجده محليا، وعليه فالنظام المحاسبي المالي وحتى يتوافق مع المعايير التي تنظم التأمينات لا بد له من تطوير المنتجات والعروض التي يشغلها .
- **الزراعة** : قوانين الزراعة في الجزائر تقوم على دعم الدولة وبالتالي لا يوجد تطوير خاصة في جودة المنتوج.
- **التعليق على السؤال التاسع** : برأي الكل أفراد العينة المرجعية للمحاسبة الفرنكوفونية والأنجلو سكسونية كل منها لديها خصائص في ظل تطبيق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي IAS-IFRS، إلا ان الغالب عليها هي المرجعية الانجلوسكسونية والتي ساهمت في تطوير الممارسات الدولية بالنصيب الأكبر و عملت على انشاء الهيئات الدولية التي تركت لها هامش من الحرية في تطوير الممارسات و الطرق المحاسبية عكس نظيرتها الفرنكفونية التي جعلت من الدولة هي المحرك الاساسي في عملية التطوير .

التعليق على السؤال العاشر :

حسب رأي أغلبية العينة فإن تبني معايير الإبلاغ المالي وبشكل كامل يساهم في تطوير الإفصاح وتحسينه على المؤسسات الجزائرية إلى جانب توفر متطلبات أخرى، م ضمنها التكوين الجيد للمحاسبين والاداريين و ضرورة فهم النصوص التنظيمية فهما دقيقا و فهم العلاقة بين مختتلفالادرارات العمومية والخاصة وبين ادارة المؤسسة .

التعليق على السؤال الحادي عشر:

بإجماع أغلبية العينة فالمبدأ الذي تقوم عليه المعايير الدولية في مجال الإفصاح بين الفئات المستخدمة للمعلومات المالية تقوم على إعداد القوائم المالية لأغراض عامة، أما إعداد التقارير لأغراض خاصة فتتطلب معايير خاصة وجب تحديد من يطلع عليها.

مقارنة إجابات العينة بالنتائج النظرية :

التعليق على الجدول والعودة للإجابات :

الجدول رقم 11 : الفروقات البيئية في محاسبة التأسيس بين IFRS-SCF

البيانات	النظام المحاسبي المالي SCF	معايير التقارير المالية الدولية IAS-IFRS	الملاحظة
أنواع الشركات	- شركات تضامن - شركات توصية - شركات ذات مسؤولية محدودة - شركات مساهمة	- شركات تضامن - شركات توصية - شركات ذات مسؤولية محدودة شركات مساهمة	النظام المحاسبي المالي يوافق المعايير الدولية في إثبات الشراكة

من أعداد الطالبتان بالإعتماد على ما سبق

1) **أنواع الشركات** : أفراد العينة لم يبدو أي تحفضات أو فروق بين معالجة IAS-IFRS و SCF من ناحية أنواع الشركات الناشطة في البيئة المحلية (الجزائر) والدولية .

الجدول رقم 12 : العمليات على رأس المال (الزيادة والإنخفاض في رأس المال)

البيانات	النظام المحاسبي المالي SCF	معايير التقارير المالية الدولية IAS-IFRS	الملاحظة
العمليات على رأس المال	إجراءات قانونية	إجراءات قانونية	يوجد تشابه
الزيادة في رأس المال وإنخفاضه.	زيادة رأس المال وإنقاصه ، الإكتتاب المالي زيادة الحصص العينية والمالية وتغير طبيعة المؤسسة أو حلها في حالة نقص رأس المال عن الحد الأدنى	زيادة رأس المال وإنقاصه ، الإكتتاب المالي زيادة الحصص العينية والمالية وتغير طبيعة المؤسسة أو حلها في حالة نقص رأس المال عن الحد الأدنى	يوجد تشابه

من إعداد الطالبتان بالإعتماد على ما سبق

2) **العمليات على رأس المال** : أفراد العينة لم يبدوا أي تحفضات أو فروق بين معالجة IFRSوSCF من ناحية الزيادة في رأس المال وإنخفاضه في الإكتتاب المالي زيادة الحصص العينية والمالية وتغيير طبيعة المؤسسة أو حلها في حالة نقص رأس المال عن الحد الأدنى.

3) الجدول رقم 13 : الفروقات البيئية في محاسبة الإندماج بين SCFومعيار التقرير المالي الدولي IFRS3

البيانات	النظام المحاسبي المالي SCF	معايير التقارير المالية الدولية IAS-IFRS	الملاحظة
الإندماج	تناول النظام المحاسبي المالي إندماج الأعمال والحسابات المدمجة في صلب القرار رقم 71 والمرسوم التنفيذي رقم 08-156 والقانون رقم 07-11 بالترتيب ضمن الكيفيات الخاصة للتقييم والمواد التالية من 132-1 إلى 132-21 المواد من 139 إلى 41 المواد من 131 إلى 36	- IAS إندماج الأعمال وحل محله IFRS3 إندماج الأعمال - IAS27 القوائم المالية المنفصلة رحل محله جزئيا IFRS10، البيانات المالية الموحدة . IAS28 الإستثمارات في المنشئات الزميلة والمشاريع.	
العمليات التي يشملها الإندماج	عمليات هيكلة المجموعة وحصولها على سيطرة شاملة.	الاندماج .الاتحاد والسيطرة.	يوجد تشابه
الحقوق المسيطر عليها	تقاس بحصتها في القيمة الدفترية لصافي الاصل المشتري .	تقاس باستخدام بديلين اما تضمينها في الشهرة او قياس حصتها في القمة العادلة لصافي الاصل المشتري.	يوجد تشابه
طريقة الشراء للمحاسبة عن الإندماج	طريقة توحيد المصالح المشتركة التي تعتمد القياس على القيمة الدفترية.	تعتمد في القياس على القيمة العادلة.	

من إعداد الطالبتان بالإعتماد على المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ,العدد05, الجزائر, ص163.

4) **الإندماج** : البيئة المحلية ترتكز على مقارنة قانونية للإندماج أما IFRS فقد خصص أكثر من معيار لمعالجة هذه المقاربة من خلال مقاربات قانونية وإقتصادية

طريقة توحيد المصالح وفقا لـ SCF والقيمة العادلة وفقا لـ IFRS لأن البيئة المحلية لها معيقات كبيرة لتطبيق القيمة العادلة وعليه فقد تبنت طريقة لتوحيد المصالح.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك إختلافات تبقى ناشئة عن متطلبات المعايير الأخرى كتحديد تكلفة الشراء ومفهوم السيطرة وبالرغم من أن هذه المعايير تم إصدارها سنة 2004 وأشارت إلى النظام المحاسبي المالي ضمنيا ولو بصورة ضيقة ساهمت في نشوء فجوة التباعد.

الجدول رقم 14 : الفروقات البيئة في المحاسبة عن التثبيتات العينية والمعنوية بين IFRSو.SCF

البيانات	النظام المحاسبي المالي SCF	معيار التقارير المالية الدولية IFRS	الملاحظة
التثبيتات العينية	حسب الفقرات (112-1 إلى 112-11) (121-1 إلى 121 121-27 يقتضي القول أن النظام المحاسبي المالي إلتزم بما هو وارد في المعيار IAS16 من حيث مفهوم الأصول العينية والتي سماها بالتشبيهات العينية وإعتمد على نفس المرجعية الدولية في المعالجة المشابهة والتقييم. النظام المحاسبي المالي لم يتطرق إلى هذه الجزئية كما أن الأشكال، بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية هو مثل التقدير من جهة ومن شكل التضخم الذي قد تتأثر به بعض أنواع الأصول من جهة أخرى. القيمة العادلة بالأراضي والمباني حسب المعيار SCF هي في العادة قيمتها في السوق.	نص المعيار IAS16 الإعتراف بتكلفة الأصول والتقرير عن وضعية ممتلكات المنشات والمراقبة من طرفها ومن أمثلة هذه الأصول الآلات ، السيارات ، المباني ، الأراضي ، الأثاث والمعدات. كيفية تحديد أعباء الإهتلاك كيفية إظهار الأصول بالقيمة العاملة والتأكد من إنخفاض. تحديد طرق الإقتناء الأصول والإعتراف بالمكاسب والأرباح والخسائر الناتجة عن التنازل في هذه الأصول حدد المعيار IAS16 . نص المعيار IAS16 على الإستمرار في الإعتراف بمصروف الإهتلاك حتى ولو كانت القيمة العادلة الأصل في نهاية عمره الإنتاجي تتجاوز القيمة المتبقية (الخردة) بإعتبار أن القيمة المتبقية هي المبلغ المقدر للأصل مطروحا منها تكاليف التخلص والتي يمكن الحصول عليها حاليا في التصرف في الأصل إذا كان الأصل في وضع متوقعين نهاية عمره الإنتاجي. القيمة العادلة للأراضي والمباني حسب المعيار	توافق كلي

		IAS16 هي في العادة قيمتها في السوق.	
التثبيتات المعنوية	على ضوء الإبلاغ على محتوى المعيار المحاسبي IAS38 ومطابقته بما هو وارد في القرار المؤرخ في16 جويلية 2008 فيما يتعلق بالتشبيهات المعنوية والتعرض لمضمون الفقرات (112-1 إلى 112-11). (121-15)(1212ع إلى 121-27) يمكن القول أن متطلبات قياس التشبيهات المعنوية غير المادية أو غير المليونية في النظام المحاسبي المالي متوافقة نسبيا وبشكل كبير مع هو وارد في المعيار IAS38	يتطلب المعيار IAS38 أن تعترف بالأصل الغير ملموس سواء تم شراؤه أو توليده أو بناؤه ذاتيا بالتكلفة إذا كان فقط : أن يشكل موردا إقتصاديا لتدفق منافع إقتصادية. يمكن قياس تكلفة الأصل بالموثوقية. ينطبق على برامج الكمبيوتر إيرادات الإختراع ، محتوى المبلغ ، قوائم العملاء حقوق خدمة الرهن العقاري ، الترخيص لحصص الإستيراد. تسجيل الأصول غير الملموسة ضمن حسابات خاصة من أجل تمييزها عن الأصول العينية	توافق نسبي

5) التثبيتات العينية:

من خلال الجدول السابق وبالإعتماد على محتوى النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية نتطرق إلى أهم الفروقات بين IFRSو SCF الواردة ضمن نطاق المقارنة وبناءا على أراء أفراد العينة فإن التثبيتات العينية تمتبني معالجتها كليا وذلك على ضوء الإطلاع على محتوى المعيار المحاسبي IAS16 ومطابقته بما ورد في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 يمكن القول أن النظام المحاسبي إلتزم بما ورد في هذا المعيار من حيث مفهوم الأصول وإعتمد على المرجعية الدولية في المعالجة (الإهتلاك و الإعتراف) وطرق التقييم وإعادة التقييم

- **التثبيتات المعنوية:**

بالإعتماد على أراء أفراد العينة والمعيار المحاسبي الدولي IAS8 ومطابقته مع ورد في القرار المؤرخ في 16 جويلية 2008 فيما يتعلق بالتثبيتات المعنوية يمكن القول أن متطلبات قياس التثبيتات المعنوية في النظام المحاسبي المالي متوافقة نسبيا وبشكل كبير مع ما ورد في المعيار IAS38 فيما هناك بعض أوجه الإختلاف.

الجدول رقم 15 : الفروقات البيئية في المحاسبة في التثبيتات المالية بين النظام المحاسبي المالي SCFومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS-IFRS .

البيانات	SCF	IAS-IFRS	الملاحظة
التثبيتات المالية	يحتوي النظام المحاسبي المالي التثبيتات المالية والسندات والحسابات الدائنة في صلب القرار رقم 71 ضمن القواعد الخاصة للتقييم والإدراج بالحسابات في الفقرات التالية ، الفقوات من 122 1 إلى 9-122 النقطة الاولى:القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة امسك المحاسبة واعداد الكشوف النالية الفقرة ا النقطة 4:المعلومات ذات الطابع العام او التي تعني بعض العمليات الخاصة. سير الحساب26.مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بالمساهمات سير الحساب 50القيم المنقولة للتوظيف	IAS39 الأدوات المالية للإعتراف والقياس IFRS7 فصاح عن الأدوات المالية وعن كل ما يتعلق بالأوراق المالية لكل شركة تطرح أوراقها للتداول في سوق الأوراق المالية لمنح ثقة المستثمرين (IFRS9،IAS32) التعاملات الإقتصادية مثل البنوك والشركات التي تستثمر القوائم المالية للأسهم والسندات والمشتقات المالية حيث صنف هذا المعيار الأصل المالي وفقا للمعيار المالي IFRS9 سواء كان أدوات حقوق الملكية (أسهم) أو أدوات دين (سندات) إلى 3 تصنيفات أساسية: 1)الحصول على أدوات مالية بغرض المتاجرة 2) الحصول على أدوات مالية	توافق جزئي

	سير الحساب 52 الادوات المالية المشتقة تعريف المصطلحات الغامضة الواردة في الفقرات اعلاه .وبالخصوص تعريف المصطلحات رقم: 04،06،09،24،46،51،52،53،87،88،89 التي اوردت تعريف الاصول المالية والتكلفة المهتلكة والتثبيت المالي والاداة المالية والادوات المالية المشتقة والادوات المالية الاولية والسندات المثبتة سندات المساهمة وسندات التوظيف والقيمة السوقية على الترتيب.	بغرض الإحتفاظ بها للبيع (المضاربة) 3) الحصول على الأدوات المالية بغرض الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وتتضمن الأصول المالية مختلف الأسهم والسندات (26 و 27 الطويلة الأجل و 50 القيم المنقولة للتوظيف والنقديات عموما (القصيرة الأجل). المشتقات المالية عقود الخيار العقود المستقبلية العقود الآجلة IFRS2 الدفع عن طريق المعاملات التي تكون فيها البضاعة أو الخدمات هي المقابل أدوات الملكية بما في ذلك الأسهم أو خيارات الأسهم	

من إعداد الطالبتان

بالإعتماد على أراء أفراد العينة والإطلاع على محتوى المعيار المحاسبي الدولي IAS39 ومطابقته بماورد في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول الأصول المالية ضمن الفقرات /122-1 إلى 122-9 نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي لم يعالج الأدوات المالية إلا في بعض من الفقرات على عكس المعايير المحاسبية الدولية والتي خصصت عدد من المعايير والصادرة آنذاك وبالتحديد المعيارين (IAS39-IAS32) فيما تخص معالجة الأدوات المالية من حين الإعتراف والتقييم إلى غاية الإفصاح، وعلى الرغم من توافق كما أشارالمعيار IFRS2 الدفع على الأساس السهم ، حيث جاء هذا المعيار نظرا لأنه غالبا ما تمنح المؤسسات أسهما أو خيارات أسهم للموظفين أو أطراف أخرى وفي المقابل النظام المحاسبي المالي ليأخذ بهذا المعيار إلا ما جاء في أجزاء بسيطة أو فيما يخص الأدوات المالية دون

تحديث لما صدر بعد 204 وعليه فإن التبني كان نسبيافي النظام المحاسبي المالي في بعض ما جاء به مع معايير المحاسبة الدولية إلا أنها تعد بعيدة نظرا لورودها بشكلمختصر دون التفعيل على عكس المعايير التي تهتم بالأصول المالية لإهتمامها بالأسواق المالية بالدرجة الأولى (المرجعية الأنجلوسكسونية) ومعالجة الأصول المالية بشكل مفصل في معايير (IFRS7.IAS39.IAS32) وهو ما يعد غائب في ظل النظام المحاسبي (المرجعية الفونكفونية)

الجدول رقم 16: الفروقات البيئية في المحاسبة عن المخزونات بين SCF و .IAS/IFRS

البيانات	SCF	IAS/IFRS	الملاحظات
المخزون	يحتوي النظام المحاسبي المالي المخزونات والمنتوجات والمنتوجات قيد التنفيذ في صلب القرار رقم71 ضمن القواعد الخاصة للتقييم والادراج في الحسابات في الفقرات التالية : -من 123-1الى 123-6. تم تبني مشروع النظام المحاسبي الجديد بشكل رسمي من قبل الجهات المخولة بذلك من خلال إصداره في شكل قانوني بموجب قانوني رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 بعنوان النظام المحاسبي المالي. يعرف النظام المحاسبي المالي المخزون حسب المادة 123-1 من النظام المحاسبي المالي بأنها تمثل المخزونات أصولا يمتلكها الكيان ،وتكون موجهة للبيع في إطار الإستغلال الجاري ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19،25 مارس 2009) وتكون قيد الإنتاج بقصد مماثل هي مواد أولية أو لوازم خلال عملية	-المعيار الدولي IAS2 يعرف المخزون حسب وحسب المعيار الدولي والمعيار المحاسبي الدولي رقم2 بأنها أصول يتم الإحتفاظ بها لغرض البيع في المسيرة العادية للنشاط وتكون قيد الإنتاج لفرض البيع أو على شكل مواد ولوازم تستهلك في خلال العملية الإنتاجية أو تقديم خدمات (ROBERT2003) كما يضم المخزون البضائع المشترات لغرض إعادة البيع لا الحصر البضائع تامة الصنع أو تلك التي تحت التصنيع من قبل المؤسسة، كما يضم المواد الأولية التي تنتظر الإستخدام في العملية لإنتاجها. التقييم المحاسبي للمخزونات وفق IAS2 : هناك عدة أسس يمكن الإعتماد عليها في تغير المخزون حسب IAS2	توافق كلي

	الإنتاج وتقدم خدمات التقييم المحاسبي للمخزونات وفق النظام المالي المحاسبي تنص المادة 123-5 من النظام المحاسبي المالي على مبدأ الحيطة والحذر فإن المخزونات تتقيم بتكلفتها أو قيمة إنجازها الصافية أيهما أقل ..... تدرج أي خسارة في قيمة المخزون في الحسابات كعبء في حسابات النتائج عندما تكون كلفة المخزون أكبر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون مادة بمادة أو في حالة أصول متعارضة فئة بفئة	تتمثل في كما يلي التقييم على أساس التكلفة : تشمل تكلفة المخزون كل تكاليف الثراء، تكاليف التمويل، والتكاليف الأخرى التي ترتبت على جلب المخزون إلى مكانه ووضعه الحالي (لخضر علاوي 2012) تكاليف الشراء تشمل تكاليف الشراء ثمن الشراء لرسوم الجمركية ، الضرائب غير المسترجعة ، مصاريف النقل والتحميل والمصاريف المباشرة والتي لها علاقة بحيازة المخزون التام والمواد والخدمات بعد طرح الخصم التجاري التخفيضات والعناصر المشابهة	

من إعداد الطالبتان

6) **المخزونات** :بالإعتماد على الأراء أفراد العينة والإطلاع على محتوى المعيار المحاسبي الدولي IAS2 ومقارنته بما جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول قواعد وطرق تقييم محاسبة المخزون وضمن الفقرات (123-1 إلى 123-6) نجد أن النظام المحاسبي المالي قد إعتمدعلى نفس الطرق والقواعد من حيث الإعتراف والتقييم وبالتالي هناك توافق يكاد يكون تطابق.

قبل تحليلنا لمدى توافق النظام المحاسبي SCF مع معايير IAS-IFRS الخاصة بالقطاعات المتخصصة لابد اولا ان نسقط هذه المعايير على النظام المحاسبي المالي لتحديد الفقرات التي توافقها فيه .وهو ما يوضح الجدول التالي

الجدول رقم 17 : تحليل مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير IAS-IFRS الخاصة بالقطاعات المتخصصة.

البيانات	SCF	IAS/IFRS	الملاحظات
محاسبة التأمين	.النص رقم 89(مخطط وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لكيانات التامين واعادة التامين .)المكيف كراي (AVIS)الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة بتاريخ 2011/03/10	IFRS4 الذي حل محله معيار التقارير المالية الدولي رقم IFRS17 IFRS17 الهدف من المعيار الدولي هو التأكد من أن المنشأة تقدم معلومات صحيحة ، تعكس هذه العقود ، حيث تدمج عقود التأمين ميزان من الأدوات المالية ، عقد الخدمة وينتج عن العديد من عقود التأمين تدفقات نقدية ذات تقلبات كبيرة على فترات طويلة. - يطبق هذا المعيار على جميع عقود التامين بما في ذلك عقود إعادة التأمين التي تصدرها الشركة . - يلزم شركة التامين أن تحتفظ بإلتزامات التامين في بيانات مركزها المالي إلى أن يتم تسويتها أو إلغاؤها أو إنتهاء صلاحيتها. - يتطلب الإفصاح في ملاحقها.	توافق نسبي
الزراعة	.قرار رقم 71مؤرخ في 26يونيو 2008 الملحق الأول: الباب الأول: الفقرة121-19الفقرة121-7	IAS41 - خصص المعيار 41 وكان دقيقا من حيث تحديد المفاهيم والمصطلحات ، المعيار 41 أكثر وضوحا من حيث تحديد التكاليف مقدرة عند نقطة بيع الأصل البيولوجي والتكاليف التي لا تعتبر كذلك .	توافق نسبي

	الملحق الثالث /معجم قائمة التعريفات تعريف مجموعة المصطلحات الغامضة الواردة في الفقرات أعلاه. وبالخصوص تعريف المصطلحات رقم 02-و26و76التي أوردت على الترتيب تعريف اصول بيولوجية وتكلفة نقطة البيع والمنتوج الفلاحي.	وكذلك تحديد البدائل التي يمكن إعتمادها في حالة عدم وجود سوق نشط يمكن من خلاله تحديد القيمة العادلة للأصل البيولوجي.	
البنوك	تناول النظام االمحاسبي المالي الافصاح في القوائم المالية للبنوك في صلب القرار رقم 71وضمن ملحق النظام المحاسبي المالي الخاص بقطاع البنوك (النظام رقم 09-04المؤرخ في 23جويلية2009المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها).	المعيارIAS30 حل محله المعيارIFRS7 الأدوات المالية :الافصاحات - الدول المطابقة للمعايير المحاسبية الدولية تعتمد في مصادر التمويل على البورصات . - للبنوك دور كبير وقوي في تطوير الإنتاج والإفصاح عن المعلومات المحاسبية لذلك وجب على المصارف الإلتزام بمتطلبات الإفصاح للمعيار رقم 07 لإعداد التقارير المالية (قائمة الدخل ، قائمة التدفق النقدي) - المعيار الدولي IFRS9 - الأدوات المالية الإعتراف والقياس في الحد من مخاطر القروض لتحسين الأداء المالي	توافق جزئي

7) **المحاسبات الخاصة** : نلاحظ من الجدول أعلاه ومنخلال رأي أفراد العينة في تحديد مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير IAS-IFRS وجود توافق إلى حد ما مع وجود تقاطعات بسيطة وذلك راجع إلى العديد من النقائص والمعيقات في محاسبة التأمين ، الزراعة ، البنوك ، **عقود التأمين** : بعد الإجابة عن الأسئلة من طرف أفراد العينة وبعد الإطلاع على نص المادة 305 من المرسوم التنفيذي 08-156 أنه من ضمن المعايير المحاسبية ذات الصفة الخاصة للنظام المحاسبي المالي معيار عقود التأمين كما نص على أنه يتم تحديد كيفية تطبيق هذه المادة بموجب قرار من طرف الوزير المكلف بالمالية غير أنه من عيوب هذا النظام المحاسبي المالي أنه لم يتضمن القرار الذي صدر من طرف الوزير المكلف بالمالية فيما بعد أي فقرات تتناول عقود التأمين ليتم فيما بعد تدارك الأمر من طرف المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار النص رقم 89 بتاريخ 2011/03/10 يتناول مخطط و قواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لكيانات التأمين وإعادة التأمين أي تكييف مدونة حسابات النظام المحاسبي مع متطلبات المحاسبة في شركات التأمين وعليه فإن توافق النظام المحاسبي المالي مع معيار IFRS17 في معالجة عقود التأمين كان جزئيا أي يبقى غير كافي للتوافق الكلي.

ب) الزراعة : برأي أغلبية العينة والإطلاع على ما جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008حول قواعد تقسيم الأصول البيولوجية ضمن الفقرات (121-19-127-7) والمعيار المحاسبي الدولي IAS41 الزراعة نجد أن النظام المحاسبي المالي أخذ بجوهر المعيار IAS41 فيما تضمن من فقرات كما أنه هذا النظام وعند بداية تطبيقه إصطدم بها بعائق كبير ألا وهو البيئة للمحاسبة في الجزائر والذي كذلك قوانين الزراعة تقوم على دعم الدولة وإستثنى الأصول النباتية المثمرة ولا يوجد تطور في جودة المنتوج ، الأمر الذي يبرر وجود نحو إختلاف بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية وتبرز هذه الفجوة إلى إختلاف معالم البيئة المحاسبية في الجزائر عن الدولية ومدى الحاجة إلى هذه المعايير أو إلى سوء إعتماد النظام المحاسبي المالي الذي جاء على شكل فقرات وقواعد تتبقى مبهمة في كثير من أجزائها بدلا من إصدار معايير محلية توافق المعايير الدولية ولو بشيئ يخدم البيئة المحاسبية الجزائرية فيحقق التوافق وعليه فإن التبني كان جزئي

ج) البنوك :: نظرا لضعف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعاني من تأخر كبير لا يرقى إلى المستوى العالمي نظرا لضعف المنتجات أو الخدمات المالية الوطنية وعدم فاعلية البنوك في السوق المالي وبالتالي فقد أن الثقة من قبل المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب كذلك غياب أسواق متخصصة تستعمل أسواقها كمرجعية

للتقييم هذا بالإضافة للعوائق الكثير التي تواجه القائمين بعملية التقدير والتقييم خاصة في حالة القيمة العاملة والقيمة التقديرية وهذا كذلك سيطرة السوق الموازية التي لا يستفيد منها الإقتصاد) جبائيا ، شبه جبائيا) وكذلك إنتشار الفساد الإقتصادي والمالي " منح قروض بدون التحقق من الضمانات في البيئة الإقتصادية الجزائرية وقلة الشفافية الأمر الذي يجعلها غير قادرة تبني المعيار المحاسبي الدولي..

نتائج الدراسة:

المحور الأول:

من خلال ما سبق نستنتج ان البيئة المحاسبية في الجزائر مازالت غير ملائمة لتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية كاملة،لان هناك العديد من المعايير المحاسبية التي من الصعب جدا تطبيقها في بيئة الجزائر,فعلى سبيل المثال لا الحصر فانه من الصعب جدا تطبيق المعيار IFRS13والمتعلق بمحاسبة القيمة العادلة . والسبب في ذلك هو غياب الأسواق النشطة او الأسواق الثانوية والتي يتم الاعتماد عليها في عملية إعادة تقييم الأصول والالتزامات حسب ما نص عليها المعيار IFRS13.

المحور الثاني:

بعد الدراسة التحليلية والتعليق عليها نستنتج انه هناك نقص في التشريع المرافق للنظام المحاسبي المالي .حيث يمكن القولبان النظام المحاسبي المالي يعاني حاليا من مشكلة أساسية تتمثل في عدم مرونته .اي انه يستند الى مرجع دولي تخضع مكوناته للمراجعة المستمرة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية .غير ان هذا النظام(SCF) لم يتغير.

وفي هذا السياق تم تشكيل مجموعة عمل سنة 2019مسؤولة عن تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي في إطار برنامج عمل المجلس الوطني للمحاسبة وتتمثل المهمة الرئيسية لمجموعة العمل هذه في التقييم العام لتنفيذ النظام المحاسبي . ومعالجة الطلبات والاستفسارات الناتجة عن صعوبات التطبيق التي حددتها الجهات الفاعلة المختلفة في قطاعات النشاط الاقتصادي,وتحديث النظام وفق التطور الحاصل وديناميكية IFRS

وعندما يتقرر تحديث او تعديل النظام المحاسبي المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية المراجعة و المعدلة سيتعين تحديد النصوص التنظيمية الامثل التي تعكس هذا التحديث فيما اذا كانت قوانينا او قرارات وزارية او غير ذلك.

ولتحديث ومتابعة المستجدات المحاسبية الدولية لابد من اعطاء فرصة للمنظمات المهنية المبادرة والاجتهاد مع ضمان اطار قانوني يثمن ذلك.

المحور الثالث:

مما سبق نستنتج انه ولتوفير بيئة مناسبة للتطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي يتطلب جملة من التعديلات على النصوص المرتبطة بالجانب التجاري والجبائي والمالي في الجزائر حتى تتطابق مع محتوى النظام المحاسبي المالي فالنظام الجبائي الجزائري مثلا مازال ينظر إلى محاسبة القيمة العادلة على انها تقلص من الايرادات الجبائية، وبالتالي لم يشجع على إجبارية الاعتماد على القيمة العادلة.

كما نستنتج ان تبني معايير الإبلاغ المالي وبشكل كامل الى تطوير الإفصاح وتحسينه على مستوى المؤسسات الجزائرية اذا كانت هناك قوانين إلزامية للشركات على تطبيق الإفصاح المحاسبي .

الخلاصة :

إن المسار التاريخي للمنظومة الجزائرية وفي ظل المستجدات الحاصلة يعرف نفس الوتيرة وبقي بنفس المعالم منذ تبني النظام وإلى اليوم ليصبح الفارق الزمني بين ما وصلت ألية معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية وبين ما هي على الجزائر عاملا كافيا لتغيير المنظومة المحاسبية ومحاولة التوافق المحاسبي الدولي وذلك عن طريق تبني هيئة مستقلة تنظيم محاسبي في الجزائر تتوفرة على الفاعلية والديناميكية وتعتمد الشفافية والوضوح في مختلف القرارات التي تتخذها هيئة تدعمها مقومات قانونية ومادية ومالية تعليمية

الخاتمة العامة:

الخاتمة العامة:

إن تبني الجزائر لمعايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS| عند وضع النظام المحاسبي المالي يهدف بالأساس إلى تطوير البيئة المحاسبية في الجزائر للتوافق مع ما هو سائد في اقتصاديات الدول المتقدمة، هدف مازال يشغل سنة من التطبيق تحديا كبيرا أمام معدي ومستخدمي القوائم المالية الذين يتشبثون بالبيئة المحاسبة التي ينشطون فيها منذ عقود من الزمن، وذلك على اعتبار أن النظام المحاسبي المالي تم إعداده على أساس المعايير المحاسبية الدولية الصادرة حتى سنة 2004 وهي فترة نشوء في جو الإخلاف والتباعد بين ما تضمنت النظام المحاسبي المالي وما يقابله في المعايير المحاسبة الدولية، وفي ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي وعدم إجراء أي تعديلات عليه فإنه تبرز إشكالية أخرى تتمثل في إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي وعدم التوافق مع مستجدات معايير التقارير المالية الدولية التي تتميز بإستمرارية تعديلها وتحيينها تماشيا مع التغيرات والتطورات الإقتصادية،

أما على مستوى النظام المحاسبي المالي عدم وجود تحديث أو تحيين مما يؤدي إلى الثبات في تطبيق ماجاء فيه أي أن SCF حبيس القانون 11-07 ويراجع السبب في ذلك لغياب الاستجابة للتغيرات التي تعرفها كشخص معنوي عمومي البيئة المحيطة بالمؤسسة في الجزائر، بإعتبار أن الدولة هي الوحيدة المخولة لأحداث التغيير وهو مايستغرق مدة طويلة، و بما أن التوحيد مرتبط بالأساس القانوني المعمول به في كل دولة، فهي الدول الأنقلوسكسونية لديهم نوع من المرونة في التقنيين فهم يتركون الأمور مفتوحة مما يجعل أنظمتهم أيضا مفتوحة، فهي تترك المجال للإجتهاد، وهو ما يسمح لهم بإختيار ما يجب تطبيقه بسهولة، فمثلا المحاسب إذا واجهته حالة خاصة ولديه منظور أخر لمعالجتها فهو يتبناها، أما الدول التي تتبع النظام اللاتيني " الفرد كقوس " فمعروفا عليها أنها تطبيق حريا ما جاء في النصوص القانونية وفي الجزائر المحاسب ليس لديه الحق في الخروج عن ماجاء به النظام المحاسبي المالي إلا إذا واجهته حالة خاصة فهو يقدم إقتراحات للمجلس الوطني للمحاسبة للنظر في ذلك فهو المخول الوحيد لتقنين الإقتراح الذي وصفته ، وبالتالي ففي الجزائر لا توجد مرونة واجتهادات،وبخصوص الحكم الراشد الذي أبرزته الجزائر لمكافحة الفساد المالي الذي أصدر سنة 2009 الذي يحتوي على مجموعة من المعايير التي تحكم الشركات إذ يمثل الإفصاح المحاسبي ، وفق IAS.IFRS وscf أهمية بالغة في إتخاذ القرارات فالإفصاح ملية تتصل فيها الشراكة بالعالم الخارجي بهدف إظهار المعلومات مما يسهل عملية تقديم أداء الشركة.

إختبار الفرضيات :

إنطلاقا من الدراسة النظرية والجانب التحليلي المقارن الذي إعتمدناه في هذا البحث تم التوصل أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية.

إختبار الفرضية الأولى :

ضرورة التوافق النظام المحاسبي مع المعايير IFRS فرضية صحيحة فعملية التحيين هي مواكبة ومسايرة الدول المتطورة وتكييف البيئة المحلية مع المستجدات الدولية في الواقع الإقتصادي فعملية تحيين النظام المحاسبي المالي من المواضيع

المطروحة في الساحة المهنية حاليا خاصة بعد تعيين المجلس الوطني للمحاسبة CNC مجموعة عمل لتقييم تطبيق SCF والبحث في تحديثه بما يتوافق مع تطور معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية .IAS.IFRS

إختبار الفرضية الثانية :

أثرت ديناميكية IFRS على البيئة الجزائرية فرضية صحيحة ذلك أن المعايير IAS-IFRS تتميز بالمرونة وقابلية التعديل والتغيير وهذه المعايير تم وضعها وفقا لمستجداتها وخصوصياتها التي تختلف عن حاجيات وخصوصيات البيئة المحلية فديناميكية IFRS عبارة عن عملية مستمرة تستجيب للمستجدات فساحة الأعمال وتواكب التغيرات والتطورات على الساحة الإقتصادية باعتبار أن المحاسبة جزء لا يتجزأ عنها فهي بعيدة عن الجمود والجزائر تغيرها التي تساير التطور وتسعى إلى تكييف النصوص وإجراءات هذا النظام مع الواقع الإقتصادي الجزائري المالي مع المعايير العالمية الدولية لكن الملاحظ أنه مع مرور الزمن تتسع فجوة الاختلاف بين النظامين المحلي والدولي بسبب غياب آليات المسايرة والتحديث وضعف البيئة الجزائرية وبالتالي لا يمكن أن تطمح لا بعد سنوات ولا بعد 10 سنوات في تبني نموذج محاسبي وطني يراعي البيئة المحاسبية المحلية ويتميز بالتحديث

إختبار الفرضية الثالثة :

النظام المحاسبي هو مخرجات النظام الجبائي ونظرا لإختلاف الهدف الرئيسي للقوانين الجبائية (تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات) عن أهداف المحاسبة فإن القوانين الجبائية بالتركيز على تطبيق القواعد التي تضمن تحقيق الهدف إلا أن هناك نقائص كبيرة بين القوانين الجبائية وتلك الخاصة بالمحاسبة لأن هذه الأخيرة تعتبر الأداة الوحيدة لتحديد الوعاء الضريبي.

إختبار الفرضية الرابعة :

يساهم تبني المعايير الإبلاغ المالي إلى تطوير الإفصاح وتحسينه على المؤسسات الجزائرية " فرضية صحيحة" تلعب عمليات تحيين النظام المحاسبي المالي دورا هاما في المحافظة على جودة المعلومة المالية من أجل الإستجابة للمتغيرات الإقتصادية والمالية التي تفرض إعادة النظر في بعض الوكل المحتويات النظام في البيئة الجزائرية وذلك :

- بتعزيز درجة الشفافية والإفصاح بالقوائم المالية
- ترسيخ حوكمة الشركات
- أن يساهم في زيادة وجلب الإستثمار الأجنبي
- أن يفتح باب دخول المؤسسات الجزائرية للأسواق المالية الدولية
- أن يساهم في تنشيط بورصة الجزائر
- أن يمكن المؤسسات والمشاريع الجزائرية من زيادة الممولين المحليين والدوليين.

نتائج الدراسة :

- يوافق النظام المحاسبي المالي توافق المعايير المحاسبية الدولية والتزم بها إلى حد كبير، غير أن ما يمكن ملاحظته أن هذه الأخيرة هي معايير سريعة التحديث وفق المستجدات والظروف الإقتصادية على غرار النظام المحاسبي المالي.
- لا يمكن تكييف SCF ومستجدات IAS.IFRS في ظل خصائص البيئة الإقتصادية الحالية في الجزائر إلا في حالة تحسين خصائص هذه الأخير والعمل على مراعاة مقومات ومتطورات التوافق وتبني ألية فاعلة لمسايرة التحسينات والمستجدات بما يحقق المنفعة
- وجود عراقيل وصعوبات تحول دون تحديث النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية، حيث أن الممارسة المحاسبية في الجزائر لا تزال لا تخضع لقواعد وإجراءات محاسبية ذات مستوى دولي نظرا لعدم مسايرة المستجدات الخاصة في المعايير.
- الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية : يعتبر من أساسيات ومرتكزات قوة وكفاءة السوق المالي.

توصيات :

- ضرورة تفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة وإعداد معايير وطنية للمحاسبة ويتم ذلك من خلال الإلتزام الفعلي بمهامه التي كلف بها خاصة من ناحية التقييس المحاسبي ومساهمته في ترقية مهنتي المحاسبة والتدقيق، مع تعيين لجنة (خلية اليقظة القانوني منبثقة من لجنة التكوين لإعداد المعايير الجزائرية ومتابعة المستجدات الدولية وتحيين القوانين التشريعية كلما كان ضروريا
- ضرورة إعادة التوافق بين معايير النظام المحاسبي المالي وفق مستجدات معايير المحاسبة الدولية بموجب قانون بدلا من أن يتم ذلك ضمنيا عن طريق قانون أخرحتى لا تصاب بالتقادم، وبهذه الطريقة أي تعديل على أي معيار دولي للمحاسبة يطرأ هو أخر على النظام المحاسبي المالي وبالتالي يتم توفير مناخ ملائم ودائم للاستثمار الأجنبي باعتبار أن أهم أهداف النظام المحاسبي المالي هو خدمة المستثمر.
- عند إصدار معايير دولية جديدة ينبغي الأخذ في الحسبان الظروف البيئية الخاصة بالدول العربية والإسلامية بما يحقق الهدف المنشود من التوافق والتوجيه العالمي.
- تكييف المنظومة التشريعية مع القانون المتضمن النظام المحاسبي بتذليل الفوارق وجعله يتلاءم والتشريعات الأخرى كالقانون الجبائي والقانون التجاري.
- إنشاء لجنة متابعة تتكفل بالصعوبات والانشغالات الناجمة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتابعة الإجراءات وتعديلها وتحيينها حسب المستجدات، مهمتها مسايرة الأبعاد الحديثة على مستوى معايير التقارير المالية الدولية وتنسيق تطبيقها على مستوى النظام المحاسبي المالي، أحد مبادئها المرنة حيث تعمل

على إصدار فقرات مكملة تسهل من عملية تعديل المعيار المحلي أو النظام وفقا لمتطلبات البيئة المحلية.

- ضرورة إعطاء اهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومات لما لها من فوائد كبيرة ، سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- على المؤسسات تقديم دورات تدريبية لعملها على معايير المحاسبة الدولية بغية إعطاء مزيد من الشفافية والإفصاح عن المعلومات

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا الكتب :

1- محمد الحبيب مرحوم، الإطار الفكري المحاسبي المالي الجزائري، الجزائر ، النشر الجامعي الجديد NPU، 2020

2- جمال العشيشي ، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، الجزائر، 2011

3- حنيفة بن ربيعة ، الواضحفي المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزائر، منشورات كليلك، 2015

4- جمعة هوام، المحاسبة المعمقة وفق للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017

5- لخضر علاوي ، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام الجديد SCF، الجزائر2013

6- خالد جمال الجعارات، المعايير الدولية ، لإعداد التقارير المالية، الأردن ، دار صفاء للنشر، 2017.

7- عبد المقصود ديبان، ناصر نور الدين عبد المقصود، نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية ، مصر، 2004.

8- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، مصر الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2008.

أطروحات دكتوراه :

1- عبد الكريمشناي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، دراسة حالة عينة من المؤسسات، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016/2015

2- أمال تحنوني، الممارسات المحاسبية بين متطلبات النظام المحاسبي المالي SCF والمتغيرات المحاسبية الدولية IAS/IFRS، أطروحة دكتوراه ، تخصص تدقيق محاسبي ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة 1، الجزائر 2019/2018

3- جورج توماييداويد، الإفصاح المحاسبي، أثره وأهميتهفي نمو الاعمال التجارية العربية في أستراليا، أطروحة الدكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، 2012.

ثالثا : رسائل الماجستير :

1- بدرة بن تومي ، أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS على العرض والإفصاح القوائم المالية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف2013/2012.

2- سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، دراسة حالة ، الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية ، 2009/2008.

3- بن صالح عبد الله، حوكمة الشركات كألية لدعم معايير المحاسبة الدولية في تحقيق كفاءة الأسواق المالية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 2011/2010.

4- عراب سارة ، الإفصاح كألية لتحليل مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية، مذكر ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، 2012/2011.

5- صالحيبوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010/2008.

6- حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2008-2009

7- بهلوان زكرياء، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات البيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة

رابعا : المجالات :

1- محمد الحبيب المرحوم، النظام المحاسبي المالي، محاسبة قواعد أم المحاسبة مبادئ، سبتمبر 2018، مجلة الإقتصاد والمالية العدد 02.

2- فؤاد عنون ، حمزة ضريفي، توجه الجزائر نحو تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية، أوت 2021، مجلة البشائر الإقتصادية العدد 02.

3- عبد القادر بلكحيل ، عاشور كنوش، المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS بين مزايا وصعوبات التطبيق ، دراسة حالة الجزائر، جانفي 2016، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 01

4- باهية زعيم، عبد الغاني دادن، واقع ومعوقات إستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول النامية (ديسمبر 2016)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، العدد 01

خامسا : الملتقيات والمؤتمرات والمداخلات :

1- أحمد مخلوف (20-2009/10/21)، الأزمة المالية العالمية وإستشراف الحل بإستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات، ملتقى الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر.

2- صديقي مسعود ، صديقي فؤاد)04-2012/12/05) محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية.

3- عبادي عبد القادر، نوي الحاج (19-2013/11/20)، دوران الإفصاح في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات، الملتقى الدولي حول دور حوكمة الشركات في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر.

4- بورتان إبراهيم ، مخلوف الطاهر، مداخلة النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، جامعة الأغواط ، بدون سنة.

5- هواري سويسي بدر الزمان خمقاني، مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الأبارENTP على تقديم المعلومات مالية عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي ، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجع ، جامعة البليدة.

6- سعيدي يحي ، أوصيف لخضر، (13-2011/12/14) مداخلة أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.

7- صديقي مسعود، صديقي فؤاد، إنعكاس النظام المحاسبي المالي (SCF) على السياسات الإفصاح في الجزائر (5-2013/0516) ملتقى دولي حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر.

8- علوي إسماعيل، سعيدي عبد الحليم، (6+2012/05/7) أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي، الملتقى الدولي حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

9- أوسرير منور، مجبر محمد (17-2010/1/18) أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، الملتقى حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر.

سادسا : القوانين ، المراسيم ، القرارات ، الأوامر :

1- الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق لـ 24 يوليو 2008 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة، المادة 62 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الطبعة الرسمية، الجزائر ، 2008/07/27.

2- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المماثلة ، المادة 173 المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية، الجزائر ، 2022.

3- القانون رقم 11/07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 2007/11/25 ، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74 ، المطبعة الرسمية ، الجزائر، 2007/11/25.

4- القرار رقم 71 المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد19، الطبعة الرسمية، الجزائر ، 2009/03/25.

5- القرار رقم 72 المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008، يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك المحاسبة المالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 المطبعة الرسمية، الجزائر،2009/3/25.

6- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأول عام 1429 الموافق لـ 26 مايو 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27 المطبعة الرسمية، الجزائر، 2008/05/28

7- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق لـ 17 أبريل 2009 يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الألي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21 الطبعة الرسمية 2009/4/8.

سابعا : المراجع بالفرنسية :

1- Ministre de finances, conseil national de la contobilite, note methodologique de premiére application du system contable financier, les stocks.
2- Ministre de finances.conseil national de la contabilite, note methodologique de premier application du système contable financier : les immobilisation corporelles.

قائمة المختصرات والمصطلحات

قائمة المختصرات والمصطلحات		
الرمز	**المصطلح باللغة الإنجليزية**	**المصطلح باللغة العربية**
AICPA	**American institut of centified public accountants.**	**المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين**
CNC	**Conseil national dela comptabilité**	**المجلس الوطني للمحاسبة**
IAS	**International accounting standards**	**معايير المحاسبة الدولية**
IASB	**International accounting standads boord**	**مجلس معايير المحاسبة الدولية**
IFRIC	**International accounting standads commitée**	**لجنة معايير المحاسبة الدولية**
IFRS	**International financial reporting standards**	**لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي**
IFRSSIC	**International financial reporting standards inteapretations communitte**	**لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية**
PCN	**Plan comptable nationale**	**المخطط المحاسبي العام**
SAC	**Standards accounting**	**المجلس الإستشاري للمعايير**
SCF	**Systéme comtable financiére**	**النظام المحاسبي المالي**
SECF	**Securités and exange commission**	**لجنة الأوراق المالية الأمريكية**

الملاحق

الملخص:

تمت هذه الدراسة من خلال تسليطها الضوء على النظام المحاسبي المالي الذي أعد وفق للمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS والذي بقي ثابتا ومستقرا وحبيس القانون 07/11 في ظل ديناميكية هذه المعايير، وهذا ما جعل وزارة المالية وكل الهيئات الوصية على المحاسبة في الجزائر مطلع 2019 أمام ضرورة بعث مشروع لتحيين النظام المحاسبي المالي SCF بما يتوافق ومسجدات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية إلا أن العراقيل والمعوقات المتعلقة بالواقع الإقتصادي الجزائري حالت دون تحقيق مواكبة هذه المستجدات والتحديثات أهمها عدم الإنسجام بين متطلبات معايير IAS/IFRS والنظام الجبائي الجزائري بالإضافة إلى ركود السوق المالي الجزائري، كما ركزت هذه الدراسة على ممارسات الإفصاح التي تقوم بها المؤسسة ومدى تقييدها بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي إلا أن قوامها المالية تبقى جاحفة للمعلومات إلى حد ما، مقارنة بما تضمنته معايير المحاسبة الدولية من متطلبات للإفصاح لتجنب تضليل المعلومات في إتخاذ القرارات وخلصت الدراسة إلى ضرورة تحيين SCF والأليات في ذلك النظام الجبائي في دعمه

الكلمات المفتاحية :

- النظام المحاسبي المالي SCF، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي IAS-IFRS مواكبة المستجدات.
- تحيين النظام المحاسبي المالي – الإفصاح المحاسبي

Résumé :

Cette étude a été réalisée en mettant en lumière le système de comptabilité financière, qui a été préparé selon les normes internationales d'information comptable et financière (IAS-IFRS), qui est resté stable et stable et confiné à la loi 07/11 à la lumière de la dynamique de ces normes. 2019 devant la nécessité de lancer un projet de mise à jour du système de comptabilité financière de la SCF conformément aux dernières normes internationales d'information comptable et financière. Cependant, les obstacles et contraintes liés à la réalité économique algérienne ont empêché la réalisation de suivre le rythme avec ces évolutions et mises à jour dont la plus importante est l'incohérence entre les exigences des normes IAS/IFRS et le système fiscal algérien outre la stagnation du marché financier algérien, cette étude s'est également concentrée sur les pratiques de divulgation menées par le établissement et la mesure dans laquelle ils sont limités par les exigences de divulgation stipulées dans le système de comptabilité financière, mais sa solidité financière reste dans une certaine mesure

inéquitable à l'égard de l'information, par rapport à ce qui est inclus dans les normes comptables internationales d'exigences de divulgation pour éviter les informations trompeuses dans la décision L'étude indique la nécessité de mettre à jour le SCF et les mécanismes de ce système fiscal pour le soutenir

les mots clés :

• Système de comptabilité financière SCF, normes comptables et rapports financiers IAS-IFRS se tenir au courant des évolutions.

Mise à jour du système de comptabilité financière - divulgation comptable.

Summary :

This study was carried out by bringing to light the financial accounting system, which was prepared according to the International Accounting and Financial Reporting Standards (IAS-IFRS), which remained stable and stable and confined to Law 07/11 in the light of the dynamics of these standards. 2019 faced with the need to launch a project to update SCF's financial accounting system in accordance with the latest international accounting and financial reporting standards. However, the obstacles and constraints linked to the Algerian economic reality have prevented the implementation from keeping pace with these developments and updates, the most important of which is the inconsistency between the requirements of the IAS/IFRS standards and the Algerian tax system, in addition to the Algerian financial market stagnation, this study also focused on the disclosure practices conducted by the institution and the extent to which they are constrained by the disclosure requirements stipulated in the financial accounting system, but its financial soundness remains in a certain inequitable measure with respect to information, compared to what is included in the international accounting standards of disclosure requirements to avoid misleading information in the decision The study indicates the need to update the SCF and the mechanisms of this tax system to support it

keywords :

• SCF financial accounting system, accounting standards and IAS-IFRS financial reporting to keep abreast of developments.

Financial accounting system update - accounting disclosure.